العولمة

وقضايا إقتصادية معاصرة

دكتور

عمـــر صقـــر

كلية التجارة وإدارة الأعمال ــ جامعة حلوان

والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ــ فرع قطر

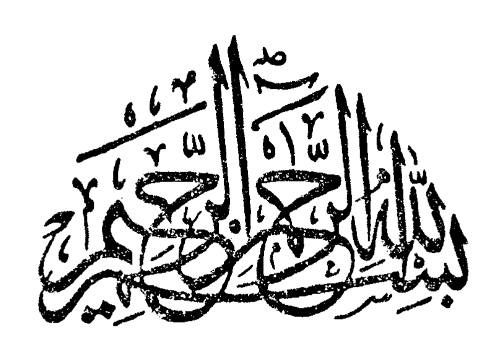
٢٠٠٠ ــ ٢٠٠١

الدار الجامعية

طبع . نشر . توزيع

٨٤ شارع ذكريا غنيم ــ تانيس سابقاً

☎ ٥٩٦٧٨٨٢


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

أصبحت العولمة من أبرز الظواهر فى التطور العالمى على جميع المستويات ، الاقتصادى والثقافى والسياسى ، وتتمثل العولمة فى زيادة الروابط والارتباط بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب نظام الاقتصاد الحالى ، كما أنها تصف العمليات التى من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة التى تحدث فى أى جزء من العالم نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات فى بقية أجزاء العالم .

وقد اكتسب مصطلح العولمة وضعا أشبه بالأسطورة ، حيث يرى بعض الباحثين أن العولمة تمثل تطورا طبيعيا نحو عالم بلا حدود ، وأن ذلك يمهد لزوال نظام الدولة المتعارف عليه ، فى حين يرى مفكرين آخرين أن مفهوم العولمة مبالغ فيه ويدعو إلى الخوف بل ويتطلب مقاومته .

وينظر مؤيدو العولمة إليها على أنها ستحقق مزيد من توسيع الأسواق ، وزيادة المنافسة وتزايد الإبداع والابتكار ، مما يعنى مزيدا من الكفاءة فى تخصيص الموارد على النطاق العالمى ، فى حين ينظر الطرف الآخر للعولمة على أنها تهديدا للهوية الوطنية والاستقلال الاقتصادى .

ولكن نحتاج إلى النظر إلى العولمة من خلال معايير ونظريات متعددة ، نظرا لتعدد أبعادها ، فالعولمة تمثل حقبة تاريخية بدأت منذ منتصف الثمانينات ، كما لها العديد من السمات الاقتصادية مثل تحرير الأسواق والخصخصة ، وتراجع دور الدولة الاقتصادى واندماج أسواق المال الدولية ، وانتشار عمليات التصنيع على مستوى العالم ، بالإضافة إلى أن العولمة هى ثورة تكنولوجية واجتماعية تؤثر على أرجاء العالم المختلفة ، ولذلك فالعولمة ستؤدى إلى تحول جذرى فى النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى العالم أكثر من أى وقت مضى .

وقد ترتب على العولمة طرح تساؤل تتزايد أهميته وهو : ما تأثير كل من التقدم التكنولوجى السريع والتكامل الاقتصادى العالمى وثورة الاتصالات والمعلومات على الأدوات التقليدية لصنع السياسة للدول فى بداية القرن الحادى والعشرين ، ويمكن القول فى الإجابة على هذا التساؤل أنه لا يمكن لأى صانع سياسة عند أى مستوى من المستويات أن يقوم بوظيفته

دون فهم للعولمة وتأثيرها على قدراتهم على صنع تلك السياسات ، فالعولمة من الناحية العمليــة تؤدى إلى استحالة صنع سياسة مستقلة .

وقد اختص الفصل الأول والثانى بتلك القضية التى لا يجب أن تعتمد على مذهـــــب الحتميات البسيطة فى دراستها ، نظرا لان العولمة وما تمثله من عمليات معقدة لم تصل بعـــد إلى نهاياتها و لم تفرز بعد كل آثارها .

كما أن دور الدولة فى نطاق الاقتصاد العالمى المتنامى الذى تتلاشى فيـــه الحـــدود ، أصبح يتلخص فى تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تعظيم القيمة التى يساهمون بهـــا فى الاقتصاد العالمى ، أى زيادة القدرة التنافسية للدولة ، وهذا هو موضـــوع الفصـــل الثـــالث ، ويتطلب زيادة القدرة التنافسية إعادة صياغة وترتيب سياسات واقتصاديات الدولة .

كذلك من القضايا الاقتصادية المعاصرة ما تشهده الأسواق المالية فى كثير من الـــدول النامية من تطورات مهمة تمثلت فى فتح أسواقها ، وتحريرها من القيود ، والســـعى لاجتـــذاب المستجدات فى الأدوات والمؤسسات المالية ، وذلك لزيادة قدرتها التنافســـية فى مجـــال تقـــديم الخدمات المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية ، الأمر الذى ترتب عليه ظهور ما نطلق عليـــه : " الأسواق المالية الصاعدة " والتى اختص بدراستها وآثارها التنموية الفصل الرابع .

كما قد يترتب على اتباع كثير من الدول لبرامج التحرير الاقتصــــادى – والـــذى يتضمن كأحد مكوناته تحريرا للتجارة الخارجية – تعرض اقتصاديات هذه الـــدول لمحـــاولات الإغراق ، ويمثل الإغراق أهمية بالغة فى التجارة الخارجية نظرا لآثاره المتعددة سواء فى الـــدول التى تقوم بالإغراق أو التى تتعرض له ، ولذلك تم تخصيص الفصل الخامس لهذه القضية .

أما القضية الأخيرة فى هذا الكتاب فهى مشاكل منطقة التجارة الحرة العربية والـــتى كانت موضوعا للفصل السادس .

ويرجع أصل هذا الكتاب إلى مجموعة من البحوث سبق نشـــرها للمؤلـــف وأعيـــد صياغة بعضها .

والله أسأل أن يلهمنا علما نافعا لعباده إنه نعم المولى ونعم النصير ...

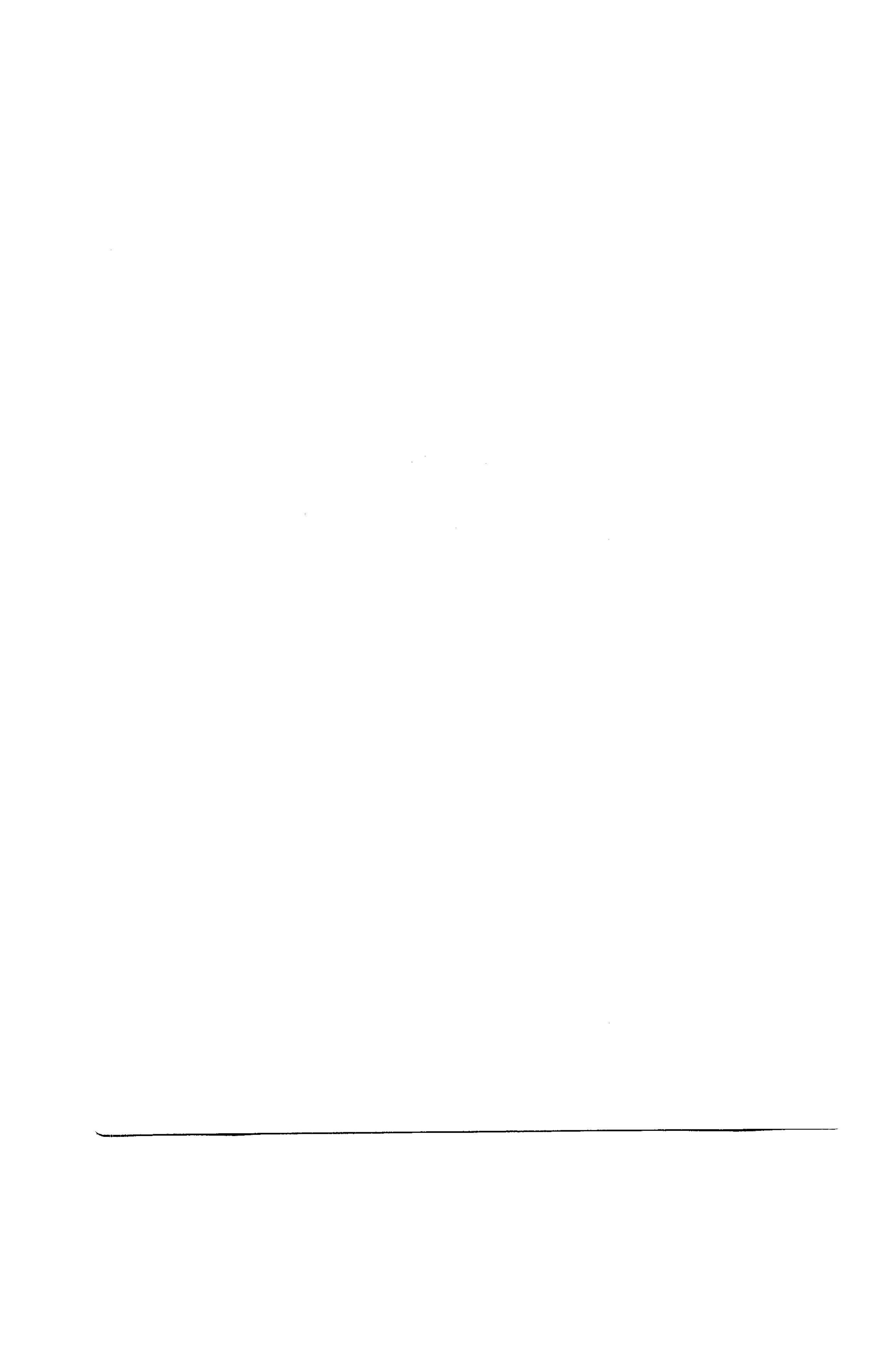
د.عمر صقر

فهرست الكتاب

الفصل الأول

العولمة

المفهوم .. الأسباب .. الآثار



1/1 - مقدمة :

تشير التطورات الراهنة فى الاقتصاد العالمى ، إلى تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادى المتبادل ، ويتمثل ذلك فى زيادة حجم ونوع معاملات السلع والخدمات العابرة للحدود ، وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية ، مع سرعة انتشار التكنولوجيا، كذلك أصبحت القرارات والأحداث والانشطة التى تحدث فى أحد أجزاء العالم يترتب عليها نتائج مهمة للافراد والمجتمعات فى أجزاء العالم الاخرى ، ويشير الاقتصاديون الى هذه الظاهرة على أنها العولمة . Globalization

وقد أسهمت العديد من العوامل فى بزوغ هذه الظاهرة ، ولعل أهمها : التقدم التكنولوجى وما ترتب عليه من سرعة وإنخفاض تكلفة النقل والاتصالات ، والنمو السريع للاسواق المالية العالمية، وعولمة الأنشطة المشتركة فى كل من التصنيع والخدمات، مع النمو المتسارع للاستثمار الاجنبى المباشر ، وزيادة دور الشركات متعددة الجنسيات فى الاقتصاد العالمى، وتكامل عملياتها على نطاق العالم . الأمر الذى ترتب عليه زيادة الاعتماد الاقتصادى المتبادل القائم على الانتاج وليس فقط القائم على التجارة، كذلك الانجاز الذى حققته جولة أورجواى على طريق تحرير التجارة الدولية، مع اتساع نطاق تحرير التجارة لقطاعات جديدة، مثل المنسوجات والزراعة والخدمات وحقوق الملكية الفكرية .

كذلك ساعد على بزوغ هذه الظاهرة ، سياسات التحرير الاقتصادى التى اتبعتها كثير من الدول النامية، ودول الكتلة الاشتراكية سابقاً. الأمر الذى ترتب عليه مزيد من تكامل هذه الدول مع السوق العالمى .

وينجم عن العولمة كثير من التحديات للدول النامية ، فهى تمثل بالنسبة لها فرص ومخاطر ، فهى فرص لمزيد من النمو ، ومخاطر لمزيد من التهميش . وهو الأمر الذى يطرح قضية مدى استفادة الدول النامية من تحرير التجارة الدولية والتدفقات التجارية، وتكامل الأسواق المالية الدولية . ومدى تحقيق بعض الدول لمكاسب أكثر من غيرها ، ومدى الخسائر التى قد تلحق بالبعض الاخر. وتؤدى عدم قدرة الدول النامية على مواجهة تحديات العولمة ، تعرض هذه الدول لمخاطر التهميش ، ومن ثم فعلى الدول النامية تقدير وإدراك الخصائص المختلفة لتقسيم العمل الدولى الجديد، مع العمل على بناء وتنسيق السياسات والأعمال، لمساعدة الاسواق على العمل بكفاءة عبر الحدود .

ويعتبر موضوع العولمة من الموضوعات المستحدثة والمهمة فى نفس الوقت فى مجال الأدب الاقتصادى ، ولتناول الأدب الاقتصادى فى مجال تأثير العولمة على اقتصاد الدول النامية، سيتم عرض اتجاهات الأدب الاقتصادى فى الموضوعات التالية :

مفهوم العولمة ثم الصفات المميزة لها والعوامل التى أدت اليها وآثارها ، ولبيان آثر العولمة على اقتصاديات الدول النامية، سوف يتم التعرض لآثار العولمة الناتج عن تحرير التجارة ، ثم آثار عولمة الأسواق المالية ، وآثر العولمة على الاستثمار الاجنبى المباشر، وأخيراً مواجهة تحديات العولمة .

١/٣ – مفهوم العولمة :

أصبحت العولمة Globalization من أبرز الظواهر فى التطور العالمى على جميع المستويات ، الاقتصادى ، والثقافى ، والسياسى. ويظهر الأدب الاقتصادى تبايناً فى الآراء، حول تحديد مفهومها، وذلك على النحو التالى :–

ينظر (Waters, 1995 : 3) الى العولمة على أنها العمليات الاجتماعية التى يترتب عليها، تراجع القيود الجغرافية، على الترتيبات الثقافية والاجتماعية، ويتزايد فى نفس الوقت ، إدراك الافراد لذلك التراجع .

إما (Dunning, 1997 : 13) فيعتبر العولمة ، عبارة عن تضاعف الروابط والارتباطات بين المجتمعات والدول بشكل ينظم، ويرتب نظام الاقتصاد الحالى . كما أنها تصف العمليات التى من خلالها تفرز القرارات والاحداث والانشطة، التى تحدث فى أحد أجزاء العالم ، نتائج مهمة للافراد والمجتمعات فى بقية أجزاء العالم .

بينما يعرف (Cerny, 1995 : 596) العولمة على أنها مجموعة من الهياكل والعمليات السياسية والاقتصادية ، تنبع من تغير صفات وخصائص السلع والاصول التى تكون أساس الاقتصاد السياسى الدولى .

وينصرف مفهوم العولمة عند (Otsubo, 1996 : 1) الى تكامل الانتاج والتوزيع واستخدام السلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم. فى حين يعرفها (Alonso-Gamo, 1997 : 1) بأنها زيادة فى التجارة الدولية والروابط المالية، التى دعمها التحرير الاقتصادى والتغيرات التكنولوجية .

واما صندوق النقد الدولى فقد عرف العولمة فى تقرير (آفاق الاقتصاد العالمى ،١٩٩٧: ٥٥) بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود ، والتدفقات الرأسمالية الدولية . وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا .

وتعكس العولمة عند (Safadi, 1996 : 2) تقريب للروابط بين هياكل الانتاج والاسواق المختلفة، وتشتمل عملياتها على تكثيف الروابط بين الاقتصاديات المختلفة، من خلال تدفق السلع والخدمات والاستثمار وعوامل الانتاج عبر الحدود .

بينما يعتبرها (فتح الله ولعلو ، ١٩٩٦ ، ص ١٩) تعجيلاً وترسيخاً لظاهرة التدويل من خلال تغير نوعى لهذه الاخيرة وارتفاع فى وتيرة الحركة الدولية ضمن تصاعد وتكثيف للمنافسة .

كذلك تتمثل العولمة من وجهة نظر (Harris, 1993, 755) فى الاهتمام بصفة عامة، بزيادة تدويل الانتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، كما تتمثل فى التطورات التى لها تأثير عميق على موضوع الاقتصاد ككل والاقتصاد الدولى بشكل خاص . بينما ينصرف مفهوم العولمة عند الانكتاد (UNCTAD, 1996, 1) الى زيادة تفاعل الدول فى التجارة العالمية والاستثمار الاجنبى المباشر وأسواق رأس المال ، كما زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم فى النقل والاتصالات، وتحرير والغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلى والدولى .

أما (د. اسماعيل صبرى عبدالله، ١٩٩٥ : ص١) فيستخدم مصطلح الكوكبة بدلاً من العولمة ، حيث أن الكلمة الانجليزية التى تعبر عنها مشتقة من كلمة Global بمعنى الكرة الارضية، وليست كلمة العالم World ، والمقصود هنا ، التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول أو انتماء لوطن محدد، أو ولاء لدولة بعينها دون غيرها من الدول .

ويعلل (Cerny, 1995) كثرة وتعدد التعريفات الخاصة بالعولمة، الى أنها مجموعة من عمليات التغيير، التى حدثت وتحدث فى العالم ، ومن ثم ، فالعولمة ليست واحدة أو متجانسة ، وحدودها غير واضحة، ولم تتبلور بعد خصائصها المتعددة الابعاد . ويرجع (د. مهدى الحافظ، ١٩٩٧) عدم تبلور المفهوم الفكرى والعلمى للعولمة الى أسباب عدة ، منها الخضوع الى منهج ذاتى فى التحليل والرغبة فى تزكية مسلمات ايدولوجية معينة . بالاضافة الى إغفال أو غض النظر عن معطيات، أو وقائع جديدة فى عملية التطور، من شأنها أن تكون أساساً وعلة جوهرية لنشوء العولمة واتساعها .

وتشير الانكتاد (UNCTAD, 1991 a : 1) الى أن العولمة هى المرحلة الثالثة من مراحل التدويل، حيث تتمثل اولى هذه المراحل فى التجارة الدولية، اما المرحلة الثانية والتى بدأت فىالسبيعنات، فقد تمثلت فى الاندماج المالى الدولى ، وفى بداية الثمانينات، بدأت المرحلة الثالثة، وهى العولمة، والتى أصبحت السائدة فى العصر الحالى .

ولمدة أربعة عقود ، تلت الحرب العالمية الثانية ، ثم التوسع بشكل رئيسى فى النشاط الاقتصادى على النطاق العالمى ، من خلال إتفاق الدول على النظام الاقتصادى الدولى للتجارة والمدفوعات، ونجاح الجولات متعددة الاطراف لتحرير التجارة التى تمت فى إطار الجات ، وانتهت هذه الحقبة من التدويل ، وبدأت حقبة جديدة وهى العولمة ، والتى من خلالها تعتبر المنشأت، وليست الدول ، القوة الدافعة للاعتماد الاقتصادى المتبادل، ويتمثل المؤشر الرئيسى للعولمة فى التوسع السريع للاستثمار الاجنبى المباشر، والذى حقق معدلات أسرع من معدلات نمو التجارة والناتج العالمى : (UNCTD, 1996)

ويتمثل الاختلاف الرئيسى بين العولمة والتدويل، فى أن العولمة تنصرف الى العمليات التى تقلل أو تلغى التدويل. فى حين يشير التدويل الى العمل الجماعى للدول (Hirst and Thompson, 1996). وتتميز العولمة بظاهرتين :

الاولى : المدى أو النطاق: وهى مجموعة من العمليات التى تشمل معظم أنحاء العالم أو تعمل على النطاق العالمى ، ومن ثم ينصرف هذا المفهوم الى البعد المكانى للعولمة .

الثانية : الكثافة أو العمق ، وتتضمن زيادة مستويات التفاعل والترابط والاعتماد المتبادل بين المجتمعات والدول التى يتكون منها المجتمع العالمى . ومن ثم فإن العولمة تتضمن البعد المكانى، بالاضافة الى زيادة الاتجاه نحو تعميق العمليات العالمية (Dunning, 1997) .

ويتضمن البعد المكانى كذلك، تقليل المسافة الاقتصادية بين الدول والمناطق، وبين أطراف التعامل أنفسهم . الامر الذى ربما يقلل من فعالية السياسات المحلية ، فى مواجهة الحكومات الاخرى (Oman, 1994) .

كما أسهم تخفيف القيود التنظيمية للاسواق، فى الدول الرئيسية والعولمة المالية، والتغيرات التكنولوجية، فى تسهيل وتعميق، التغيرات الديناميكية ، الأمر الذى ترتب عليه زيادة فى حجم الاسواق العالمية، وتصاعد المنافسة فى عالم التجارة التى تحولت الى اتجاهات عالمية (UNCTAD-DTCI, 1993) كما تناقصت قوة البنوك المركزية فى الرقابة على قيمة العملات، وتقلبات أسعار الصرف، والتقلبات فى الاسعار نتيجة للمضارية ، والحد من استقلالية السياسة النقدية والمالية للحكومة (UNCTAD, 1996) .

١/٣- العوامل والاسباب التى ادت الى العولمة :

تعتبر العولمة نتاج لعوامل كثيرة أدت الى ظهورها منذ منتصف الثمانينات ، ومن هذه العوامل، ما هو اقتصادى، ومنها ما هو سياسى، وثقافى، ويؤثر ويتأثر كل عامل من العوامل السابقة بالعوامل الاخرى ، ولكن سنقصرها على أهم العوامل الاقتصادية فقط ، دون إنكار لاهمية العوامل الاخرى فى تأثيرها على العولمة .

١/٣/١ - انخفاض القيود على التجارة والاستثمار :

بدأت الدول بعد الحرب العالمية الثانية تُخفض من وطأة الحماية، وأصبحت هذه الدول تعتمد على الضرائب الجمركية فى تنظيم التجارة، وفى ظل رعاية الجات تم تحقيق تقدم فى تحرير التجارة الدولية، فى بعض المجالات. وقد ترتب على المفاوضات متعددة الاطراف التى تمت فى اطار الجات ، تخفيض فى الضرائب الجمركية على السلع الصناعية فى الدول المتقدمة من ٤٠٪ عام ١٩٤٠م الى أقل من ١٠٪ فى المتوسط بعد جولة طوكيو عام ١٩٧٩م حيث بلغت ٦٪ للاتحاد الاوروبى ، ٤,٤٪ لليابان ، ٤,٩٪ للولايات المتحدة . (البنك الدولى ، ١٩٨٧: ١٣٥).

ولكن مع بداية السبعينات، بدأت الدول المتقدمة العودة مرة أخرى الى انتهاج سياسة الحماية ، ونظراً لأن الدول المتقدمة ملتزمة بتخفيض ضرائبها الجمركية، فى إطار مفاوضات الجات ، فإنها لجأت الى تطبيق أو استخدام الحماية غير التعريفية، والتى تشمل أنواعاً عديدة من القيود والوسائل الكمية والمالية والادارية والفنية (الانكتاد ١٩٨٤) .

ومع ذلك فإن الحماية كانت أقل من تلك التى طبقت فى الثلاثينات، وأن أقصى زيادة حدثت فى الحماية التعريفية منذ الثورة الصناعية كانت خلال الثلاثينات، حيث بلغت أكثر من ٣٢٪ . ثم إنخفضت بعد ذلك لتصل الى ٧٪ فى عام ١٩٨٧م (World Bank, 1991) .

اما بالنسبة للدول النامية ، فقد كان الوضع مختلفا ، فخلال معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، استمرت القيود التعريفية وغير التعريفية مرتفعة فى كثير من الدول النامية، حتى مع قيام بعض الدول بتطبيق التحرير الاقتصادى بدرجة كبيرة، مثل المكسيك . وقد تحقق تحرير التجارة فيما بين الدول الاقتصادية الرئيسية من خلال التنقيد تدريجياً بتحريم القيود الكمية مع استعادة قابلية التحويل للعملات (الانكتاد ، ١٩٨٤) .

كذلك تعتبر اتفاقيات دورة أورجواى Uruguay Round خطوة كبيرة نحو تحرير التجارة العالمية ، نظراً لانها تناولت معظم جوانب التجارة الدولية ، متمثلة فى الصناعة والمنسوجات والزراعة والخدمات الى جانب حقوق الملكية الفكرية والجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار ، كذلك تتميز عن غيرها بأنها أكبر الجولات من حيث عدد الدول التى شاركت فيها ، حيث بلغت ١١٧ دولة منها ٨٧ دولة نامية . (Kirmani, N, et,al, 1994)

بالاضافة الى الخطوات التى اتخذت على تحرير التجارة فى ظل الجات، وقيام عدد من التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الاوروبى ، ومنطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية ، والآسيان ، أدى ذلك الى المساعدة فى تضاعف معدل نمو التجارة العالمية بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى للعالم خلال الفترة

(١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) ثلاث مرات عن العشر سنوات السابقة على تلك الفترة ، وضعف المعدل الذى تحقق فى السيتنات . (Alonso-Gamo,1997, : 7)

ويستخدم التغير فى معدل التجارة العالمية بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى للعالم كمقياس للتكامل العالمى ، ومن ثم فإن سرعة التكامل العالمى، زادت خلال الفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥م . ومن ثم يمكن النظر الى العولمة التى بدأت فى منتصف الثمانينات، على أنها تطور فى عمليات التكامل الاقتصادى العالمى (Otsubo, 1996). ويرجع (Harris, 1993) جزء كبير من هذا النمو فى معدل التجارة العالمية ، الى إنخفاض القيود على التجارة الدولية .

أما عن التجارة فى الخدمات ، فقد تم تحرير عدد من أنشطتها، وخضعت لتغيرات فى الاجراءات المنظمة لها ، بالاضافة الى العوامل الأخرى التى ترتب عليها دخول بعض الخدمات، فى مجال التجارة الدولية مثل ، إنخفاض تكلفة المعاملات للمبادلات، وذلك فى عدد من الانشطة مثل السياحة والشحن والمعاملات المالية .(Oman, 1994)

١/٣/٢ – التطور الصناعى فى الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمى :

يصف (Harris,1993) ما حققته الدول النامية من نمو فى الفترة السابقة والحالية كأحد أهم الأسباب للعولمة . فقد ارتفع نصيب دول شرق آسيا فى الفترة من ١٩٦٥ – ١٩٨٨م من الناتج المحلى الاجمالى للعالم من ٥٪ الى ٢٠٪ . ومن الناتج الصناعى العالمى من ١٠٪ الى ٢٣٪ ، وزاد نصيب القطاع الصناعى من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول النامية منخفضة الدخل من ٢٧٪ عام ١٩٦٥ الى ٣٤٪ عام ١٩٨٨ ، واستمرت الزيادة فى السكان

فى الدول النامية بمعدل ٢٪ سنوياً (ويمثل ذلك ضعف معدل زيادة السكان فى الدول الصناعية) .

كذلك يعتبر (Qureshi, 1996) ان الدول النامية إحدى القوى الدافعة للعولمة ، حيث زاد نصيب التجارة (الصادرات والواردات) من الناتج المحلى الاجمالى للدول النامية ، زيادة سريعة من حوالى ٣٣٪ فى منتصف الثمانينات الى حوالى ٤٣٪ فى منتصف التسعينات ، ونتوقع أن تزيد عن ٥٠٪ فى العقد القادم .

ويرجع (Otsubo, 1996) جزء من زيادة تكامل الدول النامية فى الاقتصاد العالمى، الى ما قامت به الدول النامية من تنفيذ برامج للاصلاح الاقتصادى ، الأمر الذى يمثل نقلة فعالة فى استراتيجيات التنمية ، وذلك بالانتقال من استراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلى والتى تنفذ بسياسات الاحلال محل الوادرات وتهدف الى تقليل الاعتماد على العالم الخارجى ، الى اتباع استراتيجية التوجه الخارجى والمصممة لتشجيع الصادرات ، بالاضافة الى ذلك ما تم من اعادة توطين لبعض عمليات الانتاج فى الدول النامية ، وذلك نتيجة لتدفق الاستثمارات المباشرة ، واستراتيجيات الانتاج العالمى للشركات متعددة الجنسيات . كما زاد نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من ٢٣٪ فى عام ١٩٨٥م الى ٢٩٪ فى عام ١٩٩٥م . كما ارتفعت التجارة بين الدول النامية من ٣١٪ من إجمالى تجارة الدول النامية عام ١٩٨٥م الى ٣٧٪ عام ١٩٩٥م ، وزاد نصيب المنتجات الصناعية من إجمالى صادرات الدول النامية من ٤٧٪ عام ١٩٨٥م الى ٨٣٪ عام ١٩٩٥م (World Bank, 1966) .

١/٣/٣ – تكامل أسواق المال الدولية

تعتبر الحركة الدولية لرأس المال ، مظهراً أساسياً من مظاهر التكامل المالى الدولى ، كما أن صورة هذه الحركة ودرجاتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بغرض كفاءة الاسواق المالية الدولية ، حيث تعد هذه الأسواق هى القناة التى تتدفق خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم ، وتأتى هذه التدفقات بين الدول أو خلال الاسواق المالية إستجابة، للاختلاف فى معدلات الفائدة على الادوات والاوعية المختلفة، وفيما بين الأسواق المختلفة ، بالاضافة الى الاختلافات فى درجات وأشكال الرقابة المفروضة على تحركات رأس المال (Akhtar and Weiller, 1979) .

كما حدث تزايد فى تكامل الدول النامية مع النظام المالى الدولى ، نظراً لتحرير الأسواق المالية للدول المتلقية والدول المصدرة لرأس المال ، كما الغت كثير من الدول النامية القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجارى ، وتخلت عن الرقابة على التدفقات المالية عبر الحدود ، خاصة الرقابة على التدفقات الاجنبية ، وبنهاية عام ١٩٩٢م كانت ٣٥ دولة نامية قد حررت بالكامل حساب رأس المال (Alonso- Gamo, 1997) .

ويعتبر (Brune, 1995) أن النمو الكبير فى أداء بعض أسواق الدول النامية جعلها فى بعض الأحيان أكثر جاذبية من الاقتصاديات المتقدمة وذلك للمستثمر الذى يرغب فى تنويع محفظته المالية .

١/٣/٤ – زيادة اهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الاجنبى المباشر:

يوضح تقرير آفاق الاقتصاد العالمى ١٩٩٧ الصادر عن صندوق النقد

الدولى مؤشرات زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الاجنبى المباشر ، فابتداء من منتصف الثمانينات بدأت تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر فى أنحاء العالم فى الزيادة .

وبلغ تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر للدول الصناعية أكثر من أربعة أمثاله بين ١٩٨٤ و ١٩٩٠ ، وإنخفض خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢م نتيجة لتباطؤ معدلات النمو فى الدول الصناعية لكنه عاود الانتعاش بقوة (World Bank, 1996).

اما بالنسبة للدول النامية فقد بلغ صافى تدفق رأس المال الخاص (بإستثناء الدول حديثة العهد بالتصنيع) حوالى ١٥٠ مليار دولار سنوياً فى الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٦م . بل وإقترب من ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٦. وهو ما يمثل زيادة تقترب من ٦ أضعاف المتوسط السنوى للتدفقات الوافدة فى الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ . وتكاد تكون هذه التدفقات قد تضاعفت بالنسبة لإجمالى الناتج المحلى للدول النامية فى الفترة ما بين ١٩٨٥ - ١٩٩٦م . وزادت تدفقات رأس المال الخاص من ٠,٥٪ من إجمالى الناتج المحلى للدول النامية فى الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ الى ٢٪ - ٤٪ من إجمالى الناتج المحلى سنوياً خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ . وقد مثل الاستثمار الاجنبى المباشر الجزء الاكبر من هذه الزيادة (صندوق النقد الدولى ، ١٩٩٧).

١/٣/٥ - التقدم التكنولوجى وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات

ذكر (Dosi, et.al, 1989) أن التغيرات التكنولوجية أحد محركات العولمة ، كذلك أكد على أهمية هذا العامل (Abler and Janelle , 1991) ودور التقدم

التكنولوجى فى المواصلات والاتصالات على تسارع عمليات العولمة . كما أوضح (Lipsey, 1992) أن التكنولوجيا الحديثة ترتب عليها انتقال فى النظم عبر الاقتصادية العالمية .

كذلك حدث انخفاض كبير فى تكلفة النقل والاتصالات ، فانخفضت قيمة المكالمة التليفونية بحوالى ٦٠ مرة منذ عام ١٩٣٠م ، وكذلك انخفضت تكلفة النقل بين الدول المختلفة نتيجة للتقدم التكنولوجى ، كذلك ظهور الفاكس وشبكات الكمبيوتر . الأمر الذى ساهم فى التقليل من عقبة الحدود الجغرافية (Alonso-Gano, 1997) .

ولكن يحذر (Harris, 1985) من استخدام التغيرات التكنولوجية كأحد العوامل المساهمة فى العولمة ، حيث يصاحب التغيرات التكنولوجية استخدام الانسان الآلى والأشكال الأخرى من الآلية التى تقلل من الطلب على العمل الأقل مهارة ، وبانخفاض الطلب على العمل الأقل مهارة ، فان منتجات الدول كثيفة العمل غير الماهر ينخفض الطلب عليها نتيجة للتقدم التكنولوجى ، ومن ثم يقل التكامل بين الدول مرتفعة الأجر والدول منخفضة الأجر .

فى حين نجد أن (Dunning, 1997) ركز فقط على عاملين واعتبرهما أكثر أهمية وهما :-

العامل الأول : الضغوط على المنظمين من جانب المستهلكين والمنافسين . الأمر الذى ترتب عليه ابتكار منتجات جديدة ، وتحسن فى نوعية المنتجات القائمة . فى الوقت الذى تتصاعد فيه تكاليف البحوث والتطوير مع قصر دورة حياة المنتج أجبر ذلك الشركات على تدنية حجم ومدى أنشطة القيمة المضافة ، كذلك البحث عن أسواق أوسع .

العامل الثانى : يتمثل فيما اتبعته كثير من الدول سواء النامية أو الاشتراكية السابقة ، من تحرير لاقتصادياتها ، حيث تخلت أكثر من ٣٠ دولة عن التخطيط المركزى كنموذج لتخصيص الموارد النادرة . كما حررت أكثر من ٨٠ دولة تدفقات الاستثمار الأجنبى اليها ، بالاضافة إلى اتباعها سياسات التحول نحو الخاص Privatization والقضاء على الاختلالات الهيكلية ، كل ذلك أدى إلى تشجيع تكامل الشركات عبر الحدود .

٤/١- آثار العولمة

تختلف العولمة عن المراحل السابقة للتدويل الاقتصادى ، ومن ثم تختلف آثارها على النمو الاقتصادى عن تلك الآثار التى خلفتها المراحل السابقة لها ، وتنقسم تلك الآثار إلى آثار موجبة وأخرى سالبة .

ويعتبر (World Bank, 1995) أن زيادة تكامل الدول النامية فى الاقتصاد العالمى ربما يمثل أهم فرصة، لزيادة الرفاهية لكل من الدول النامية والمتقدمة فى الأجل الطويل . أما صندوق النقد الدولى فهو يطرح مزايا عديدة للعولمة وهو يعتبر تلك المزايا تشبه إلى حد كبير مزايا التخصص وتوسيع نطاق الأسواق ، عن طريق التجارة . بالاضافة إلى امكانية زيادة تعبئة المدخرات المالية وزيادة المنافسة بين الشركات .

وكما أن صندوق النقد الدولى، لايغفل بعض السلبيات للعولمة متمثلة فى انخفاض الطلب على العمالة غير الماهرة وزيادة البطالة ، بجانب الحد من قدرة السلطات الوطنية فى التحكم فى سياساتها الاقتصادية .

كذلك يؤيد (Alonso-Gamo, 1997) أن العولمة تقدم فرص لزيادة الكفاءة فى تخصيص الموارد فى اتجاه مناطق المزايا النسبية ، وكما تزيد الكفاءة نتيجة لزيادة المنافسة بين الشركات وتشجع على التكنولوجيا والتعلم كذلك يتوقع تقارب واضح للدخول بين الدول نتيجة للعولمة .

كما يؤكد (Dunning, 1997) أن العولمة وما يترتب عليها من تحول هيكلى فى اقتصاد العالم سيترتب عليها فرص كثيرة فى المستقبل .

ولكن تحذر بعض الاراء من الآثار السالبة للعولمة ، فوفقا لاراء (Naisbitts, 1994) أن العولمة سيترتب عليها بطالة بالاضافة إلى انخفاض انماط الحياة للأفراد وتوقعاتهم للمستقبل .

كما أكد (Tanzi, 1995) أن الدول تواجه قيوداً عندما تضع هيكلها الضريبى ومستوياته، لأن قدرتها على التميز الضريبى سوف تنخفض فى ظل القدرة النسبية لعوامل الانتاج على الانتقال . كما يرى (Hellir, 1997) أن زيادة تكامل أسواق المال ، سيترتب عليه تغيرات كبيرة وسريعة فى تدفقات رأس المال ، الأمر الذى يستدعى اتباع الدولة لسياسة مالية متشددة . أما عن نتائج العولمة على توزيع الدخل ، أوضح (Rodrik, 1997) أن على الحكومة أن تواجه الآثار السلبية على توزيع الدخل التى تترتب على العولمة ، نظراً لزيادة الفجوة بين أجور العمال الأقل مهارة وأجور العمال الأكثر مهارة .

واذا كانت التوقعات بصفة عامة، تتمثل فى أن زيادة الاعتماد الاقتصادى العالمى المتبادل يترتب عليه، زيادة الانتاجية ، وتقديم مستويات معيشية أفضل. إلا أن زيادة ارتباط الاقتصاديات بالأسواق المالية الخارجية والاختلالات الأخرى، يؤدى إلى أن الأزمات الاقتصادية فى احدى الدول الاقتصادية الكبرى، تظهر آثارها فى الحال عبر الكرة الأرضية ، مع امكانية حدوث آثار مدمرة على تلك الدول، التى لاتستطيع مواجهة تلك الأزمات والمشاكل القادمة من الخارج (Dunning, 1997) .

١/٥- الآثار على الدول النامية

حدثت منذ منتصف الثمانينات ، زيادة فى التجارة الدولية والروابط

المالية ، كذلك أصبح العالم أكثر ارتباطا فى مجال التجارة والتمويل والاتصالات ، ودعم ذلك سياسات التحرير الاقتصادى وزيادة تحرير التجارة الدولية، من خلال اتفاقيات جولة أورجواى والتقدم التكنولوجى ، الذى سهل النقل والاتصالات وخفض تكاليفها ، وانتشرت عمليات الانتاج عبر العالم ، الأمر الذى ترتب عليه زيادة التجارة العالمية بضعف السرعة التى زاد بها اجمالى الناتج المحلى تقريباً . كما تسارعت التدفقات المالية إلى عدد كبير من الدول النامية . وكانت العولمة التحدى الكبير ، خلال الثمانينات وقبل اختتام جولة اورجواى ، واختتمت المفاوضات وتم التوصل إلى اتفاقيات جولة أورجواى ، لتأكد هذا التحدى أمام الدول النامية (Oman, 1994) .

لكن ماهى آثار العولمة على الدول النامية ، بمراجعة الأدب الاقتصادى، نجد تباين فى تلك الآثار ، فيقدر (World Bank, 1993) أن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للدول النامية سيبلغ ٤,٧٪ سنويا فى المتوسط فيما بين ١٩٩٤- ٢٠٠٢ ، وحتى مع استبعاد الهند والصين ، فان معدل النمو سيصبح ٣,٥٪ خلال تلك الفترة . ويبرر البنك هذا الارتفاع فى معدلات النمو للدول النامية ، بالاصلاحات الاقتصادية الكلية التى بدأت فى الثمانينات وبدأت نتائجها فى الظهور ، وتحسن جانب العرض المحلى واستقرار أسعار سلع التصدير الرئيسية للدول النامية ، وأخيراً زيادة تدفقات رأس المال إلى الدول النامية ، كما تتفق- الانكتاد مع البنك الدولى (UNCTAD, 1995) فى أن النمو الحقيقى فى العالم النامى ككل من المحتمل أن يكون أفضل من السنوات السابقة .

وبمراجعة الأدب الاقتصادى لبيان الآثار المختلفة للعولمة على الدولة النامية الناتجة عن تحرير التجارة العالمية، نتيجة لاتفاقيات جولة أورجواى وكذلك تكامل الأسواق المالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبى المباشر والتغيرات التكنولوجية نجد مايلى :

١ / ١/٥- آثار العولمة الناتجة عن اتفاقيات جولة أورجواي لتحرير التجارة

يرى كل من (David and Rahaman, 1996) أن تبنى الدول لسياسات ذات التوجه الخارجى يعد من العوامل المشجعة للنمو الاقتصادى ، كما يترتب على الانفتاح التجارى ، التوزيع الكفء للموارد ونتيجة لأن الأسعار المحلية الآن تعكس الأسعار العالمية .

ويوضح كل من (Safedi and Laird, 1996) أن تنفيذ اتفاقيات جولة أورجواى ، سوف يترتب عليه زيادة فى التجارة والاستثمار والدخل والرفاهية للدول النامية ، وذلك لزيادة امكانيات دخولها أسواق الدول المتقدمة ، بالإضافة إلى تعزيز الكفاءة بسبب التزام تلك الدول بتحرير تجارتها الخارجية. ولكن ستتفاوت المكاسب التى تحصل عليها كل دولة من الدول النامية ، كذلك تحصل الدول النامية على مكاسب من تحسن القواعد التى تحكم الاستثمار والتجارة من خلال الاصلاح المؤسسى فى الدول النامية . بالإضافة إلى زيادة المنافسة العالمية، التى سوف تتعرض لها الدول النامية ، سواء داخل أسواقها أو فى الأسواق الخارجية .

لكن يذهب (Zarrouk, 1996) إلى أن اتفاقيات أورجواى سوف تحقق مكاسب للدول النامية، كما ستلحق بها خسائر ، وتتمثل المكاسب فى زيادة قدرة الصادرات من الدول النامية على دخول أسواق الدول المتقدمة ، الأمر الذى يحفز النمو فى قطاعات الميزة النسبية ، ومن ثم اعادة تخصيص الموارد فى الدول النامية، بما يؤدى إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية ، كما سيترتب على الاتفاق زيادة الشفافية، وزيادة مستوى التكامل فى الأسواق العالمية، نظراً لادماج قطاعات الزراعة والمنسوجات والملكية الفكرية والخدمات داخل النظام التجارى متعدد الأطراف . ومن ثم تشجع العولمة على تدفق الاستثمارات على مناطق المزايا النسبية فى الدول النامية .

أما الخسائر التى قد تلحق بالدول النامية، فتتمثل فى، الآثار السلبية على الدول النامية، التى تتمتع بتفضيلات فى أسواق الدول المتقدمة ، كذلك امكانية زيادة أسعار الواردات الغذائية للدول النامية، التى تعتمد على الواردات الغذائية ، وذلك نتيجة لخفض الدعم والاعانات فى قطاع الزراعة . ويتطلب تعظيم مكاسب الدول النامية من اتفاقيات أورجواى توافر مهارات ادارية وبنية أساسية ، وهو ما تفتقر إليه كثير من هذه الدول . وبوجه عام فمن المتوقع أن تكسب الدول ذات الهياكل الاقتصادية المتفتحة على العالم ، وتلك القادرة على التكيف بسرعة للتغير فى الظروف الدولية فى حين تضار الدول التى كانت تتمع بمزايا تفضيلية فى التجارة ، وتلك التى تتعرض لتدهور فى شروط تبادلها الدولية (د. هناء خير الدين ، ١٩٩٥) . وحاولت عدد من الدراسات تقدير المكاسب والخسائر العالمية لجولة أورجواى ، وذلك نظراً للتكيف الهيكلى الذى سيترتب على تحرير التجارة . وقد تراوحت تقديرات تأثير تحرير التجارة المترتبة على جولة أورجواى بين ٢١٢ مليار دولار، كما فى دراسة (Ngugen, et al, 1994) . إلى ٥١٠ مليار دولار، كما فى دراسة (Francois, et al, 1994) . أما بالنسبة للدول النامية فقط ، فيتراوح التأثير بين ٨٦ مليار دولار، كما فى (OECD, 1993) ، و١٢٢ مليار دولار، كما فى دراسة (Francois, et al, 1994) . ويرجع السبب فى ارتفاع المكاسب فى دراسة (Francois, et al, 1994) ،الى اشتمالها على المكاسب الناتجة عن اقتصاديات الحجم .

كذلك قامت منظمة الجات، بتقدير الاثار المتوقعة لاتفاقيات جولة أورجواى ، وقد قدرت دراسة (GATT, 1993) أن المكاسب السنوية فى الدخل الحقيقى بحلول عام ٢٠٠٥ تتراوح بين ٢٠٠ مليار دولار إلى ٢٧٠ مليار دولار . أى ١٪ من الناتج المحلى الاجمالى العالمى ، وقدرت مكاسب

الدول النامية بـ ٨٠ مليار دولار . أى حوالى ١,٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول النامية .

وفى دراسة أخرى للجات (GATT, 1994)، قدرت الزيادة فى الدخل العالمى الناتج عن تحرير التجارة، بانه سيتراوح ما بين ١٠٩ مليار دولار إلى ٥١٠ مليار دولار، وذلك بحلول عام ٢٠٠٥ . ولكن هذه المكاسب لن تتوزع بالتساوى بين الدول المتقدمة والدول النامية . فقد قدرت الدراسة السابقة ، أن نصيب أمريكا من الزيادة فى الدخل العالمى البالغ ٥١٠ مليار دولار يقدر بـ ١٢٢ مليار دولار ، بينما يحصل الاتحاد الاوربى على ١٦٤ مليار دولار ، واليابان تحصل على ٢٧ مليار دولار . أما بقية دول العالم فتحصل على ١١٦ مليار دولار .

وبالنظر إلى المكاسب التى سوف تحصل عليها الدول النامية، نجد تفاوت فى المكاسب بين تلك الدول ، بل وستلحق خسائر ببعضها . وقد خلصت دراسة (Goldin and Vander Mensbrugghe, 1995) إلى أنه ستلحق خسائر تتراوح ما بين ٠,١٪ إلى ٠,٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٠٢ بالنسبة للصين ، وأى دولة أو مجموعة دول غير اسيوية، فيما عدا البرازيل فانها ستحقق مكاسب قدرها ٠,٤٪ ، بينما لم تحقق دول الخليج العربى مكاسب أو خسائر .

فى حين تحقق الدول الاسيوية مرتفعة الدخل، مكاسب تقدر بـ ١,٣٪ من اجمال الناتج المحلى ، فى حين تبلغ مكاسب الهند ٠,٥٪ والبرازيل ٠,٤٪ . الأمر الذى يترتب عليه أن اجمالى المكاسب لكل الدول النامية سيكون أكبر من اجمالى الخسائر . وتعتمد الاثار المتوقعة لجولة أورجواى على اى دولة على مجموعة من العوامل مثل الهيكل الاقتصادى ، والانتاجية المحتملة، واتفاقيات التفضيلات التجارية مع الدول الأخرى، والمركز المالى، والكفاءة والطاقة الانتاجية .

وحاولت دراسة (Page,et .al 1994) تقدير الآثار المختلفة لجولة أورجواى على الصادرات على مستوى الدول النامية آخذة فى الحسبان ،التفضيلات التجارية ،التى تتمتع بها هذه الدول فى أسواق بعض الدول المتقدمة .وخلصت الدراسة إلى أن تحرير التجارة سيترتب عليه زيادة فى صادرات الدول النامية بصفة عامة بمقدار ١,٣٪ .

فى حين سيكون للاتفاقية تأثير سالب على صادرات دول افريقيا والكاريبى والباسفيك على مستوى كل دولة على حدة . وقد تراوح التأثير السالب ما بين ٨٪ و ٢٠٪ بالنسبة لبنجلاديش وجاميكا ، وما بين ٤٪ و ٦٪ لأثيوبيا ومالاوى وموزمبيق وغينيا ، بينما تحقق الهند والصين مكاسب تقدر بـ ٧,٧٪ و ٣,٩٪ على التوالى . نظراً لأن هاتين الدولتين أقل اعتماداً على التفضيلات التجارية .

أما تأثير اتفاقية جولة أورجواى على مستوى القطاعات فى الدول النامية ، فنجد تفاوت فى الآثار فيما بين القطاعات المختلفة وبين الدول . فبالنسبة لقطاع الزراعة ، حذرت دراسة (Tarr, et al, 1995) أن الدول النامية سوف يلحق بها خسائر مقدارها ٢,٣ مليار دولار نتيجة لتخفيض دعم الصادرات فى حين تحقق مكاسب مقدارها ٢,٤ مليار دولار نظراً لتخفيض دعم الانتاج و ٨,٨ مليار دولار نتيجة للقضاء على تشوهات الأسعار .

بينما تقدر دراسة (Salazer, et al, 1993) أثر تحرير التجارة الزراعية على الرفاهية العالمية، فى حالة التحرير الكامل ، وخلصت الدراسة إلى أن العالم سيحقق مكاسب تقدر بـ ١٣٩ مليار دولار يبلغ نصيب الدول المتقدمة ٧٣,٤ مليار دولار والدول النامية بـ ٥٩,١ مليار دولار .

وبالنسبة لتأثير التغير فى معدل التبادل التجارى للدول النامية الراجع إلى تحرير التجارة فى السلع الزراعية ، فقد قدرت دراسة (Krissoff, et, al, 1990) المكاسب المتوقعة للدول النامية بـ ١٤ مليار دولار. وأما عن توزيع

هذه المكاسب على الدول النامية ، فمن المتوقع أن تحصل دول أمريكا الجنوبية على النصيب الأكبر منها ، حيث تبلغ مكاسبها حوالى ٩,٢ مليار دولار بينما تبلغ مكاسب الدول الأسيوية حوالى ٥,٩ مليار دولار . فى حين تلحق الخسائر بدول الشرق الأوسط وافريقيا ، وتقدر هذه الخسائر بحوالى ٧٣ مليار دولار .

أما فيما يتعلق بقطاع المنسوجات فقد قدرت كثير من الدراسات الآثار الناتجة عن تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة ، وتختلف هذه الدراسات فيما بينها فى تقدير تلك الآثار ، فعلى حين تقدر دراسة (Yang, 1993) أن زيادة صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة ستتراوح بين ١٠٪ إلى ٣٦٪ ، فان دراسة (Trela and Whalley, 1990) تقدر أن الزيادة سوف تراوح ما بين ٢٠٠٪ إلى ٣٠٠٪ ويرجع هذا التباين إلى اختلاف الفروض والمنهجية .

كما قدرت دراسة (Harrison, et, al, 1995) مكاسب الدول النامية من تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة بـ ٤ مليار دولار بأسعار ١٩٩٢م . وأوضحت الدراسة كذلك أنه ربما تخسر الدول النامية من ذلك التحرير فى الأجل القصير اذا لم يرتفع الطلب كثيرا عن الوضع فى ظل الحصص التى كانت تقيد الأسواق .

والدول النامية التى من المحتمل أن تحقق مكاسب هى تلك الدول التى تتمتع بكفاءة فى الانتاج، والتى تعتبر الحصص الحالية قيداً على صادراتها ، ومن ثم فان هذه الدول يمكنها زيادة نصيبها من سوق الدول الصناعية، على حساب الدول الصناعية الأخرى، أو الدول النامية الأخرى المصدرة . وربما تخسر دول افريقيا جنوب الصحراء . أما أمريكا الجنوبية ، فان الوضع أكثر غموضاً لأن هذه الدول تتمتع بتفضيلات فى أسواق أمريكا والاتحاد الأوربى، ومن ثم تعتمد المكاسب الصافية على مدى تآكل هذه التفضيلات الممنوحة لها،

نتيجة لتحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة . بالاضافة إلى عوامل أخرى مثل القدرة على المنافسة .

وقدر (Yang, 1994) الآثار المترتبة على الغاء اتفاقية الألياف المتعددة على الأسواق العالمية للمنسوجات والملابس الجاهزة ، حيث يترتب عليها زيادة الايرادات العالمية بحوالى ٧,٣ مليار دولار منها ٦,٩ مليار دولار من تجارة الملابس الجاهزة ، ومن المتوقع أن تحصل الدول حديثة العهد بالتصنيع على ٣,٥ مليار دولار تليها افريقيا ٢,٢ مليار دولار .

أما بالنسبة لاتفاقية تحرير الخدمات، التى تمت فى اطار جولة أورجواى، فان هذه الاتفاقية محدودة فى مداها، وتعتبر أكثر أهمية كأساس فى التحرير فى المستقبل . وفى دراسة للبنك الدولى (World Bank, 1995) قدر الأسواق المتوقعة للخدمات المنفصلة للدول النامية بحوالى ١٤٠ مليار دولار، أى ما يمثل ١٣٪ من صادرات السلع والخدمات و ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول النامية فى عام ١٩٩٣ . وعلى كل فان مدى الزيادة فى قدرة الدول النامية على دخول أسواق الدول المتقدمة ، يعتمد على التغيرات التكنولوجية ولكن ستنخفض القيمة السوقية عموماً مع انخفاض الأسعار . والخدمات الأخرى التى للدول النامية فيها ميزة كامنة مثل المقاولات لن يتم تحريرها بشكل جوهرى فى الأجل القصير . ومع ذلك توجد بعض الدراسات، التى تشكك فى المكاسب، التى قد تعود على الدول النامية، من اتفاقيات تحرير التجارة فى اطار جولة أورجواى ، فهى تعتبر خطوة مهمة نحو تحرير التجارة على الأقل فى السلع، ولكن التحسن الفعلى فى البيئة التجارية التى تواجه الدول النامية أقل من المتصور . حيث تتحيز نماذج الدول المتقدمة فى تخفيض التعريفات الجمركية ضد الواردات كثيفة العمل، التى تعتمد عليها الدول النامية ، وبعد التنفيذ الكامل لاتفاقيات جولة أورجواى، فان متوسط التعريفات المطبقة من قبل أمريكا والاتحاد الأوربى واليابان وكندا على

الواردات من الدول النامية، سوف يبقى أعلى من متوسط التعريفات المطبقة على الواردات من الدول الأخرى (UNCTD, 1994) .

كذلك لاتزال الضريبة الجمركية بعد تخفيضها فى جولة أورجواى مؤثرة فى عدد من الصناعات الرئيسية، مثل المنسوجات والجلود (Page and Daventort, 1994) ، وبالنسبة لاتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة ، فان الغاء نسبة كبيرة من القيود وهى ٤٩٪ اجلت إلى أول يناير ٢٠٠٥ . كما أن لكل دولة الحرية فى تحديد المنتجات التى يشملها التحرير فى كل مرحلة . ويمكن أن نتوقع أن الدولة ستبدأ بتحرير المنتجات التى تفرض عليها أقل قيود أولاً . كذلك سمحت الاتفاقية للدول باستخدام شرط التخلى عن الاتفاق بصورة أكثر سهولة عن الفترة السابقة (Hertel, et, al.,1995) .

١/٥/٣- آثار العولمة المالية

ظهرت العولمة المالية، نتيجة لتحرير الأسواق المالية، فى كل الدول المصدرة والمتلقية لها ، فقد قامت كثير من الدول النامية، بالغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود، وأصبحت الدول النامية أكثر تكاملاً مع النظام المالى العالمى ، وقد دعم هذا الاتجاه التوجه العالمى فى اطار اتفاقيات جولة أورجواى لتحرير التجارة فى الخدمات المالية والمصرفية، وازالة القيود التى تحول دون تدفق رؤوس الأموال، وتعوق حرية المؤسسات المالية والمصرفية فى ممارسة أنشطتها، والترويج لخدماتها ، وترتب على ذلك نشأة أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافى طبيعى كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية ، وانما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض ، والتى توفر المعلومات عن الادوات المالية الجديدة التى تتعامل فيها تلك الأسواق (UNCTAD,1994) ، وكما ادى انخفاض تكاليف المعاملات وابتكار ادوات مالية جديدة إلى نمو كبير فى المعاملات المالية الخارجية (Goldstein

and Mussa, 1993) ويمكن أن يترتب على تدفقات رؤوس الأموال الوافدة إلى التخفيف من مشكلة التمويل الخارجي للدولة، ولكن زيادة حجم التدفقات يمكن أن يؤثر بشكل سلبى على الاستقرار الاقتصادى الكلى (صندوق النقد الدولى ، ١٩٩٧) . لكن أوضحت دراسة (Feldman and Kumer, 1995) أن تكامل الأسواق المالية فى الدول النامية مع أسواق المال العالمية يترتب عليه اتجاه أسعار الفائدة المحلية إلى الانخفاض . الأمر الذى يؤثر ايجابياً على الاستثمار.

كذلك تبين من دراسة (Scedler, et. al, 1993) أن امكانية الاقتراض من السوق العالمى بتكلفة منخفضة ، تعد حافزاً على زيادة الاستثمارات . ولكن زيادة تكامل أسواق الدول النامية مع الأسواق العالمية ، جعلت ما يحدث فى أى سوق يؤثر وبسرعة فى الأسواق الأخرى المرتبطة بها ، وهذا ما يفسر امتداد الأزمة التى بدأت فى بلد صغير، مثل تايلاند إلى أسواق العالم ، اذ بدأت أزمة العملة التايلاندية Baht فى مايو ١٩٩٧م، وبلغت ذروتها فى يوليو مع استمرار تدفق رؤوس الأموال الساخنة . حيث تخلت الحكومة التايلاندية عن سياسة تثبيت سعر الصرف فى ٢ يوليو ١٩٩٧ ، ولجأت إلى تعويم Baht، وفى ١١ يوليو لجأت الفلبين إلى تعويم الـ Peso بعد فشلها فى الدفاع عن ثبات سعر الصرف، باستخدام معدلات الفائدة وعمليات السوق المفتوحة. وفى ٢١ يوليو تعرضت العملة الماليزية للانهيار . وفى منتصف اكتوبر انهارت عملات كل من اندونسيا وتايلاند بنسبة ٣٠٪ وماليزيا والفلبين بنسبة ٢٠٪ ، كما انخفضت أسعار الأسهم فى بورصات تلك الدول . وارتفعت أسعار الفائدة فى الفلبين من ١٥٪ إلى ٤٢٪ وارتفع سعر الفائدة فى تايلاند إلى أكثر من ٣٠٪ . كذلك انخفض حجم الاحتياطى النقدى الأجنبى فى دول الأزمة، وذلك فى محاولة هذه الدول المحافظة على سعر عملتها المحلية ، حيث استخدمت تايلاند ٢٣,٤ مليار دولار امريكى من اجمالى احتياطياتها

البالغ ٣٠ مليار دولار ، كما استخدمت الفلبين ٦ مليار دولار ، وذلك قبل أن تقوم تلك الدول بتعويم عملاتها . وتعرضت سوق الأوراق المالية الى انخفاض كبير في الأسعار ولم تمضى سوى أيام قليلة وانتقلت العدوى إلى السوق الأمريكية ، حيث انخفض مؤشر بورصة نيويورك فى حدود ٧٪ ، وكذلك الحال فى لندن وطوكيو ، كما انخفضت الأسعار بـ ٧,٥٪ فى سيدنى و٧٪ فى سنغافورة و ٦٪ فى مانيلا والسوق الفرنسى ٧٪ وذلك فى يوم ٢٨ اكتوبر ١٩٩٧ (منير هندى ، ١٩٩٧) .

كما يؤدى الانخفاض فى أسعار الأوراق المالية ومن ثم الانخفاض فى الأصول إلى التأثير على الانفاق الاستهلاكى والاستثمارى (Feldman and Kumer, 1995) .

كما أدت زيادة العولمة المالية فى السنوات الأخيرة إلى التأكيد على تقليل فاعلية السياسات المحلية ، وبناء على ذلك دعى (Tobin, 1978) إلى التدخل فى الأسواق المالية الدولية من خلال فرض ضوئية على المعاملات المالية عبر الحدود . وتؤدى هذه الضريبة إلى تثبيط تدفقات رأس المال قصير الأجل، وهى التدفقات التى تزعزع الاستقرار، ولكنها لاتؤثر على التدفقات طويلة الأجل .

١ / ٥/٣- أثر العولمة على الاستثمار الأجنبى

حقق الاستثمار الأجنبى المباشر معدل نمو فى الستينات بلغ ضعف معدل نمو الناتج المحلى العالمى ، بينما تجاوز فى الثمانينات اربعة أضعاف معدل نمو الناتج المحلة الاجمالى ، واستمر نمو الاستثمار الأجنبى المباشر فى أوائل التسعينات (UNCTAD, 1996) . وبلغ حجم الاستثمار الأجنبى فى عام

١٩٩٦ حوالى ٣٥٠ مليار دولار بزيادة مقدارها ١٠٪ عن عام ١٩٩٥ (UNCTD, 1997).

واتجه معظم تدفقات رؤوس الأموال خلال السنوات السابقة إلى الأسواق الصاعدة اذ تلقت ٢١ دولة من هذه الدول التى تقع فى اسيا وأمريكا الجنوبية فى الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٥ مايزيد عن ٦٥٪ من صافى التدفقات. وقد ترتب على العولمة زيادة المنافسة على الاستثمار الأجنبى المباشر بين الدول المختلفة ، (Bachmann and Kwaku, 1994) ، وبالاضافة إلى السياسات الاقتصادية ، فان عدد من العوامل الأخرى تقوم بدور مهم فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر . وتشمل هذه العوامل الاستقرار السياسى ، والأسواق المحلية واسواق التصدير والنظام التشريعى والبنية الأساسية ورأس المال البشرى والنظام المالى والمصرفى وكفاءة وحجم القطاع الخاص ، وتوافر الأمان الشخصى .

وقد أوضح (Bergsman and Shen, 1995) . ان انخفاض تكلفة العمل لم تعد كافية لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر ، فالمستثمر يهتم بصفة أساسية بالانتاجية ، ويتوجه حيث يمكن الانتاج بالجودة والمعايير والسعر العالمى . التحدى الآخر الذى يواجه الدول النامية يأتى من انخفاض نصيب تكاليف الأجر المتغير من اجمالى تكاليف الانتاج فى ظل الانتاج المرن ، ويرجع ذلك الى استخدام الالية وتناقص دور العامل الأقل مهارة، واستمرار ارتفاع الأهمية النسبية للاستثمار فى البحوث والتطوير والتسويق العالمى . بالاضافة إلى الاتجاه إلى معاملة العمل كتكاليف ثابتة فى ظل نظام ما بعد الانتاج الكبير. ومن ثم فان أهمية الانتاج بالدول النامية من قبل الشركات متعددة الجنسيات من المحتمل أن تنخفض .

كما يوجد عامل آخر يقلل من أهمية الانتاج بالدول النامية فى ظل العولمة ، وهو الانتاج الذى يتميز بالمرونة والابتكار المستمر والذى يعتمد بصفة رئيسية على العلاقات الوثيقة بين المنشآت وموردیهم ، ويمثل القرب المكانى للعملاء أهمية كما يقول (Wells, 1992) لاقامة تدفق مستمر للمعلومات فى اتجاهين والذى يسمح للمنتج بالتكيف بسرعة للتغيرات فى طلب السوق وتفضيلات المستهلك ، ويقود إلى مايسمى أهمية الموقع العالمى Global Loction .

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات محرك العولمة ، والتى تسهم فى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر ، حيث يبلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات ٤٤٠٠٠ شركة لها ٢٨٠٠٠٠ فرع أجنبى ، ويبلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات التابعة للدول النامية ٧٩٠٠ شركة لها حوالى ١٢٩٠٠٠ فرع أجنبى . وتبلغ قيمة أصول أكبر مائة شركة متعددة الجنسيات حوالى ١,٧ تريليون دولار (UNCTAD, 1997) ، ويعتبر (Dunning, 81) الشركات متعددة الجنسيات مصدراً لنقل المعرفة الفنية والادارية والتنظيمية ، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة ، الأمر الذى يسهم فى تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول النامية والدول المتقدمة ، فى حين يزعم (Jenking, 1990) أن الشركة الأم تحرص على ألا تكون وحداتها التابعة بالدول النامية المضيفة ، منافسة لوحداتها وعملياتها القائمة بالدول الأم ، وذلك بشكل مباشر من خلال تقييد التصدير إلى الدولة الأم ، أو بشكل غير مباشر من خلال تقييد التصدير إلى دول أخرى ، كذلك يمكن لهذه الشركات أن تحقق أرباحاً ضخمة من خلال أسعار التحويل بين الشركة الأم وفروعها .

والملاحظ فى الآونة الأخيرة زيادة اختراق الشركات المتعددة الجنسيات للأسواق الخارجية ، وفى نفس الوقت زادت من قوتها فى أسواقها المحلية ،

وتكاملت أيضا عملياتها على النطاق العالمى لتخفيض التكاليف ، ومن ثم زاد الاعتماد الاقتصادى المتبادل القائم على الانتاج وليس فقط القائم على التجارة (UNCTAD-DTCI, 1993) .

١ /٦- الدول النامية ومواجهة تحديات العولمة

ترتب على العولمة الاقتصادية ، زيادة الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين دول العالم ، ولذلك فان الدول النامية ، وخاصة الدول الأقل نمواً تواجه أوضاعاً بالغة الصعوبة، ومن بينها انخفاض رصيد رأس المال البشرى وعدم توافر البنية الأساسية وعدم الاستقرار السياسى ، بالاضافة إلى ارتفاع مستويات الدين الخارجي . الأمر الذى يترتب عليه عدم قدرة استفادة هذه الدول من العولمة . ومن هذه العوامل ايضاً ضعف جانب العرض واعتماد هذه الدول على سلعة أو سلعتين فى التصدير، بالاضافة الى التقلبات التى تلحق بأسعار صادرات هذه الدول (UNCTAD, 1994) .

كما أن هذه الدول تعانى من صعوبات فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر ، نتيجة لعدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية وعدم توافر رأس المال البشرى والعمالة الفنية ، بالاضافة إلى عدم توافر البنية الأساسية (Pergsman and Shen, 1995) ، بل أن الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء قد تدهورت أوضاعها حتى قاربت مستوى البؤس وقد تحتاج إلى ثلاثين أو أربعين سنة حتى تسترجع المستويات المعيشية التى كانت عليها عند بداية الاستقلال (د. حازم الببلاوى ، ١٩٩٦)، ومن ثم فانه اذا ارادت الدول النامية مواجهة تحديات العولمة فمن الضرورى أن تحقق الدول استقراراً فى السياسات الاقتصادية الكلية، الأمر الذى يعزز الثقة التى تشجع الاستثمار المحلى وتدفق رأس المال الأجنبى إلى الداخل (UNCTAD, 1996) .

بالاضافة إلى تبنى السياسات ذات التوجه الخارجى ، الأمر الذى يقضى على تشوهات الأسعار ، ومن ثم تعكس الأسعار ندرة الموارد المحلية ، الأمر الذى يترتب عليه التوزيع الكفء للموارد، بالاضافة إلى تشجيعها لاستيراد المنتجات الأقل تكلفة والتى تحتوى على تكنولوجيا متقدمة .

ويضع (Dunning, 1997) شروط للدول النامية التى سوف تستفيد من العولمة وتتمثل تلك الشروط فى: تقديم أفضل تعليم وبنية أساسية فى الاتصالات والمواصلات، ويتوقع مع نهاية التسعينات أن الدول النامية الكبيرة، والأكثر نمواً سوف تبنى شبكات أعمال محلية كبيرة وأن شركاتها سوف تقيم تحالفات واتحادات مع شركات دول نامية فى نفس المنطقة ، وسيكون ذلك بداية الخطوة الأولى تجاه قيادة الدول النامية للعولمة .

أما الدول النامية الأشد فقراً فمن المحتمل أن تزداد تهميشاً وأن أى مكاسب يمكن أن تحصل عليها من العولمة تتوقف على الاصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المحلية وزيادة انفاق الدول الأكثر نمواً . أما الدول الغنية بالموارد الطبيعية ، فسوف تستفيد من استقرار الأسعار . بينما الدول الأقل نمواً لاسبيل أمامها إلا الاعتماد على المنح والقروض من الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية ، ويرجع ذلك إلى أن معظم حاجاتها الملحة تتمثل فى تحسين نظامها التعليمى والبنية الأساسية والتى لاترغب الاستثمارات الأجنبية فى تمويلها على الأقل فى الفترة الحالية .

أما (Otsubo, 1996) فتتمثل وجهة نظره فى أن العولمة سوف تكافئ الدول ذات المعدلات العالية لنمو الانتاجية لزيادة عوائد التصدير ، ومن ثم المحافظة على طاقتها الاستيرادية فى المدى الطويل ، وبذلك تنشأ دائرة فعالة وقوية من النمو المرتفع وتكامل التجارة .

أما الدول التى تفشل فى تحريك أو رفع انتاجياتها فتتحول قدرتها الشرائية من خلال التغيرات فى معدلات التجارة، أو تدفقات رأس المال اليها ويشكل ذلك اخلال فى تكامل التجارة ، يترتب عليه تراكم الديون دون بناء قاعدة تؤدى إلى زيادة التصدير فى المستقبل ، ومن ثم تواجه بازمة المديونية، وتقوم الدول بتخفيض وارداتها واتباع سياسة تقشفية ، الأمر الذى يعوق نمو الصادرات والانتاجية فى الأجل الطويل .

ويقترح (Oman, 1996) لمواجهة تحديات العولمة ، أن تقوم بزيادة درجات التعاون والتنسيق فيما بينها ، فيمكن مثلا أن تقوم الدول المتنافسة على جذب الاستثمار الأجنبى بالتنسيق فيما بينها فى هذا المجال ، وكذلك فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى ، كما يمكن مواجهة هذه التحديات من خلال اقامة نوع من أنواع التكتل الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، كوسيلة لتنسيق السياسات فيما بينها ولجذب مزيد من الاستثمارات ، نظراً لأهمية الأسواق الكبيرة فى جذب الاستثمارات بجانب العوامل الأخرى .

ويؤيد (Riddell, 1996) زيادة الاستثمار فى التعليم ورأس المال البشرى كوسيلة لمواجهة تحديات العولمة ، حيث يترتب على الاستثمار فى التعليم زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات ، ومن ثم يعد الاستثمار الحالى فى التعليم أحد محددات النمو الاقتصادى فى المستقبل ، كذلك يركز Riddell على نوعية التعليم ومدى استجابته للتغيرات العالمية والمحلية .

المراجع العربية

- الأنكتاد، ١٩٨٤، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، **الحمائية والعلاقات التجارية والتكيف الهيكلي**، *تقرير من أمانة الأنكتاد*، نيويورك.
- الأنكتاد، ١٩٨٤، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، المجلد الثالث، **الوثائق الأساسية** ، الأمم المتحدة ، نيويورك.
- د.اسماعيل صبري عبد الله، ١٩٩٥، **الكوكبة**، *المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين*، القاهرة.
- البنك الدولي، ١٩٨٧، **تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن.**
- د.حازم الببلاوي، ١٩٩٦، **ثورة التكنولوجيا وثورة مالية، وثورة للتطلعات**، *ندوة اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على المؤسسات والشركات العربية*، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.
- صندوق النقد الدولي، ١٩٩٧، **تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، العولمة : الفرص والتحديات**، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- د.فتح الله ولعلو، ١٩٩٦، **تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية**، *ندوة اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على المؤسسات والشركات العربية*، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- د.منير ابراهيم هندي، ١٩٩٧، **ماذا يجري في البورصات العالمية؟** ، سلسلة المنتدى الاقتصادي ـ المنتدى (٣) ـ *أزمة البورصات العالمية في اكتوبر ١٩٩٧: الأسباب والنتائج، تحليل اقتصادي وشرعي*، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، القاهرة.
- د.مهدى الحافظ، ١٩٩٧، **أهمية المنهج في معالجة العولمة**، *الرباط*، العدد ٨ ، سبتمبر.
- د.هناء خير الدين،١٩٩٥ ، **مصر وتحديات الجات**، *ندوة منظمة التجارة العالمية (الجات)*، الجمعية العلمية لتحليل السياسات ومؤسسة فريدريش نومان، مارس.

Bibliography

- Abler. R. (1991). **Effect of Space - Adjusting Technologies on the Human Geography of the Future** in: ed. R. Abler. D. Janelle. A. Phibirick. and J. Sommer. *Human Geography in a Shrinking World* Duxberg. North Scituate.

- Akhtar. M. A and K. Weiller (1979). **Developments in International Capital Mobility: A Perspective on the Underlying Forces and Empirical Literature.** in: *International Integration of Financial Markets and U.S Monetary Policy.* Federal Reserve Bank of New York. New York. December.

- Bachman. H. and K. kwaka (1994). **MIGA Round Table on Foreign Direct Investment Policies in Africa, Proceeding and Lessons.** *MIGA Policy and Advisory Services Research Paper.* World Bank. Washington. D.C.

- Bergsman. J. and X. Shen (1995). **Foreign Direct Investment in Developing Countries : Progress and Problem.** *Finance and Development*. vol. 32. December.

- Brune. Solnik (1995). **International Investment.** *Addison Wesley Publishing Company*. New York.

- Cerny. P.G..(1995). **Globalization and Changing Logic of Collective Action.** *International Organization.* vol. 49. p. 595-625.

- David. D. and A. Rahman (1996). **Technological Convergence and International Trade.** *Center for Economic Policy Research Discussion Paper. no. 1359* London. March.

- Dosi. G. C. Freeman. R. Nelson. G. Silverberg and L. Soete. eds. (1988). **Technical Change and Economic Theory.** *Printer.* New York.

- Dri. McGraw Hill (1993). **Impact of Trade Liberalization Under the Uruguay Round.** *Study Prepared for the Office of United States Trade Representative.* Washington. D.C.

- Dunning. J. H. (1981). **International Production and the Multinational Enterprise.** London.

- Dunning. J. H. (1997). **Advent of alliance Capitalism**. in J. H. Dunning and K. A. Hamdani. *The New Globalism and Developing Countries* United Nations. University Press. Paris.

- Feldman. R.A. and M.S Kumar (1995). **Emerging Equity Markets: Growth, Benefits and Key Policy Issues**. *The World Bank Research Observer*. vol. 10, no. 2. pp. 181-200.

- Fracois. Joseph. Bradely McDonald and Kakan Nordstrom(1994). **The Uruguay Round: A Global General Equilibrium Assessment**. Paper Presented at the Conference , *Challenges and Opportunities of East Asian Trade* Canberra. Australia. July 13-14.

- GATT (1993). *An Analysis of Proposed Uruguay Round Agreement with Particular Emphasis on Aspects of Interest to Developing Countries* GATT Secretarial. Geneva.

- GATT (1994). *The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations* Geneva.

- Goldin . I. and D. Vander Mensbrugghe (1995). **The Uruguay Round : An Assessment of Economy Wide and Agricultural Reforms** , in: W. Martin and A. Winter(eds.). *The Uruguay Round and the Developing Economies: World Bank Discussion Paper: no. 307* Washington D. C.

Goldstein. M. and M. Aussa,(1993). **The Integration of World Markets**, *IMF Working Paper*: vol. 95, December.

- Harris. R. G. (1985). **Trade, International Policy and International Competition**. *Royal Commission on the Economic and Development Prospects for Canada* vol. 13. University of Toronto Press, Toronto.

- Harris. R. G.(1993), **Globalization, Trade , and Income**, *Canadian Journal of Economics*: vol. 26, p. 655 - 776.

- Harrison. G. W., T.F. Rutherford, and D. G. Tarr (1995). **Quantifying the Uruguay Round**, in: Will Martin and L.A. Winters,(eds) *The Uruguay Round and the Developing Economies. World Bank Discussion Papers: no. 307* Washington D.C.

- Heller. P. S. (1997). **Fiscal Policy Management in an Open Capital Regime** . *IMF Working Paper WP/97/20* IMF, Washington D.C.

- Hirst. P. and G.Thompson (1996). **Globalization in Question, The International Economy and The Possibilities of Governance**. *Policy Press* Cambridge. UK.

- Jenking . R. (1990). **Comparing Foreign Subsidiaries and Local Firms in LDCs: Theoritical Issues and Empirical Evidence.** *Journal of Development Studies* vol. 26. no. 2. pp. 205-228.

- Kirman. Naheed and Others (1994). **International Trade Policies : The Uruguay Round and Beyond** : vol. 11. Background Papers. *World Economic and Financial Surveys* IMF. Washington.

- Kodama. F. (1991). **Paradigm Shift in a Manufacturing Company, From a Producing to a Thinking Organisation.** *Conference on Science and Technology Policy Research* Japan.

- Krissoff. B., J. Sullivan. J. Wamio. and B. Johnston (1990). **Agricultural Trade Liberalization and Developing Countries.** *Agricultural Trade Analysis Division.* USDA. Washington. D.C.

- Lipsey. R. (1992). **Global Change and Economic**. in: eds. N. Steher and R. Ericson. *The Culture and Power of Knowledge* Water de Cruyta. New York.

- Naisbitt. J. (1994). **Global Paradox: The Bigger the World Economy, The More Political its Smallest Players.** *William Morrow* New York.

- Nguyen. Trien. C. Perroni and R. Wigle(1993). **An Evaluation of the Draft Final Act of the Uruguay Round.** *The Economic Journal* vol. 103.

- OECD (1993). **Assessing the Effects of the Uruguay Round.** *Trade Policy Issues: no. 2* Paris.

- Oman. C. (1994). *Globalization and Regionalisation: The Challenge for Developing Countries* OECD. France.

- Page. S. and M. Devenport (1994). **World Trade Reform : Do Developing Countries Gain or Lose?.** *Overseas Development Institute* London.

- Riddell. A. R. (1996). **Globalization : Emasculation or Opportunity for Educational Planning?.** *World Development* vol. 24. no. 8. pp. 1357-72.

- Rodnik. D. (1997). **Has Globalization Gone Too Far?.** *Institute For International Economic* Washington D.C.

- Safadi . R. and S. Laird (1996). **The Uruguay Round Agreements : Impact on Developing Countries** . *World Development* vol. 24. no. 7. pp. 1223-1242.

- Safadi. Raed (1996). **Global Challenges & Opportunities Facing MENA Countries at the Down of 21st Century.** *Working Paper no 9624 Economic Research Forum For Arab Countries Iran & Turkey*

- Salzer . A.. P. Brandoa. and W. Martin (1993). **Implications of Agricultural Trade Liberalization For the Developing Countries.** *Working Papers Agriculture and Rural Development Department and the International Trade Department* World Bank. Washington D.C.

- Scadler. S.. M. C. A. Bennett and R. Khan (1993). *Recent Experience With Surge in Capital Flows* Occasional Paper. no. 108. IMF. pp. 1-35.

- Tanzi. V. (1995). **Taxation in an Integrating World.** *Brooking Institution* Washington D.C.

- Tarr D.. G. Harrison. and T. Rutherford (1995). **Quantifying the Uruguay Round.** in: W. Martin. and L.A. Winters (eds). *The Uruguay Round and Developing Economics: World Bank Discussion Paper*. no. 307. World Bank. Washington.

- Tobin. J. (1979). **A Proposal for International Monetary Reform.** *Eastern Economic Journal* vol.4. pp. 153-59.

- Trela. I. and John Walley (1990). **Unravelling the Threads of the MFA.** in: Carle B. Hamilton(ed.). *Textiles Trade and Developing Countries : Eliminating The Multifibre Arrangement in the 1990s* World Bank. Washington D.C.

- UNATCD(1995). **Division on Transnational Corporations and Investment.** *World Investment Report* 1995. Transnational Corporations and Competitiveness. United Nations Publication. Sales No. E 95. 11 A. 9.

- UNCTAD (1996). *Globalization and Liberalization : Effects of International Economic Relations on Poverty* New York and Geneva.

- UNCTAD (1991). *World Investment Report. (1991)*. The Trade in Foreign Direct Investment. United Nation Publication. Sales No. E-19. 11. A 12.

- UNCTAD (1991). **Informal Encounter On International Governance: Trade** in: *Globalizing World Economy* Jakarta. Indonesia. 19 and 20 June.

- UNCTAD (1996). *Promoting Growth and Sustainable Development in a Globalizing and Liberalizing World Economy*. TD/B1. EX12.

- UNCTAD (1996). *World Investment Report*. United Nation. New York and Geneva.

- UNCTAD (1997). *The Outcome of the Uruguay Round and Initial Assessment Supporting Paper to Trade and Development Report*. United Nations. Geneva.

- UNCTAD (1997). *World Investment Report*. United Nation. New York and Geneva.

- UNCTAD (1993). **Division on Transnational Corporations and Investment.** *World Investment Report*. Transnational Corporations and Integrated in International Production. United Nations Publication Sales. No. e 93. 11 A. 14.

- UNCTAD(1994). *Trade and Development Report*. United Nations. New York and Geneva.

- Waters. M (1996). **Globalization,** *Routledge*. London and New York.
- Wells. L. (1992). **Conflict or Indifference: US Multinational in a World of Regional Trading Blocs.** *Technical Paper no 57*. OECD Development Center. Paris.

- World Bank (1991). **World Development Report, The Challenge of Development.** *Oxford University Press*. Oxford.

- World Bank (1995). *Global Economic Prospects and the Developing Countries*. Annual Report. Washington D. C.

- World Bank / OECD (1993). **Trade Liberalization : Global Economic Implications,** *OECD Development Center and World Bank*. Paris.

- World Bank (1995). *Global Economic Prospects and the Developing Countries*. Washington D.C.

- Yang. Y. (1993). **The Impact of MFA Phasing Out on World Clothing and Textile Markets,** *National Center for Development Studies*. Canberra. Australia.

- Ynag. Y. (1994). **The Impact of MFA Phasing out on World Clothing and Textile Markets,** *The Journal of Development Studies*. vol. 30. no. 4. pp. 893-915.

الفصل الثانى

العولمة والاستثمار الأجنبى المباشر

" حالة دول شمال إفريقيا "

٣/١ مقدمه:

أصبحت العولمة من الظواهر البارزة فى التطور العالمى على جميع المستويات، السياسية والثقافية والاقتصادية. وتتمثل العولمة الاقتصادية فى زيادة الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الدول، مع تنوع وتكامل المعاملات التى تتم عبر الحدود. كما أنها تصف العمليات التى من خلالها تؤدى القرارات والأحداث والأنشطة التى تحدث فى أحد أجزاء العالم، إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات فى بقية أجزاء العالم.

ومن أهم مؤشرات ظاهرة العولمة، انخفاض القيود على التبادل التجارى والاستثمار، وتكامل أسواق المال العالمية، والتقدم التكنولوجي وانخفاض تكلفة النقل والاتصالات، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

ويتمثل الاستثمار الأجنبى المباشر، فى تملك المستثمر الأجنبى لجزء من الاستثمارات، أو كلها فى مشروع معين فى دولة خارج دولة الإقامة، مع قيامه بالمشاركة أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم. وتسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والعولمة فى كلا الاتجاهين، حيث يؤثر كل منهما فى الآخر.

وأدى تصاعد عمليات تحرير الاستثمار الأجنبى المباشر، إلى قيام الدول بانتهاج مزيد من سياسات التحرير، وامتدادها إلى أنشطة مثل الاتصالات والمطارات، وسمحت للاستثمار الأجنبى المباشر فى الإسهام فى برامج الاستخصاص، الأمر الذى وسع فرص الاستثمار الأجنبى المباشر فى اختيار الدولة المضيفة. ومن ثم أصبح الاستثمار الأجنبى المباشر، أكثر انتقائية للدول المضيفة للاستثمار الأجنبى المباشر فى ظل العولمة.

ولا يعنى اتباع سبل العولمة، استفادة الدول بصورة متساوية من الزيادة التى تحدث فى الاستثمار الأجنبى المباشر. وعليه يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير العولمة على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى دول شمال افريقيا فى فترة

ما قبل العولمة وفترة ما بعد العولمة، حيث يشير تقرير آفاق الاقتصاد العالمى الذى أصدره صندوق النقد الدولى لعام ١٩٩٧ إلى أن العولمة قد بدأت على شكل متسارع فى الفترة التالية لعام ١٩٨٥. وعلى هذا النحو فقد تم الاستناد إلى هذا التحديد لاعتبار أن عام ١٩٨٥ هو الفاصل بين فترة ما قبل العولمة وما بعدها.

وتم تقسيم دول شمال افريقيا إلى دول تأخذ بسبل العولمة وهى مصر وتونس والمغرب، ودول لا تأخذ بسبل العولمة وهى ليبيا والجزائر، حيث أن المجموعة الأولى أعضاء فى منظمة التجارة العالمية وتطبق منذ نهاية الثمانينات برامج الاصلاح الاقتصادى ووضعت قوانين لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إليها. أما المجموعة الثانية فإنها لم تنضم إلى منظمة التجارة العالمية بعد . كما لم تضع قوانين لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إليها. بالإضافة إلى أنها لم تأخذ بعد بنظام اقتصاد السوق. وإن كانت الجزائر قد بدأت مؤخرا فى السير فى اتجاه تطبيق اقتصاديات السوق.

وتقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها: أن ظاهرة العولمة قد تؤدى إلى تأثير سلبى على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى دول شمال افريقيا. ويتم تحليل العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المؤثرة على الاستثمار الأجنبى المباشر لدول شمال افريقيا، ثم قياسها للتأكد من مدى صحة الفرضية.

وتتكون الدراسة بالإضافة إلى المقدمة من ستة أجزاء ، في الجزء الأول يتم تناول مفهوم واسباب العولمه ، ويختص الجزء الثاني بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ويتضمن الجزء الثالث ، موقف دول شمال أفريقيا من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ، أما الجزء الرابع فيختص بتوصيف النموذج ، ويحتوى الجزء الخامس على نتائج تقدير النموذج لدول شمال أفريقيا ، أما الخلاصة والنتائج فيتضمنها الجزء الأخير .

٣/٢ مفهوم ومؤشرات العولمة :

لقد تسارعت وتيرة العولمة منذ منتصف الثمانينات في الاقتصاد العالمي بصورة كبيرة ، حيث زادت التجارة العالمية بضعف السرعة التي زاد بها إجمالي الناتج المحلى العالمي تقريبا ، وأخذت الأسواق المالية في كثير من الدول في التحرر السريع من القيود المفروضة عليها، كما تسارعت التدفقات المالية في كثير من الدول النامية[١]، كذلك حقق الاستثمار الأجنبي المباشر نموا ، ليس فقط بالنسبة للناتج العالمي ولكن أيضا بالنسبة للتجارة الدولية[٢].

وتعرف العولمة على أنها تكامل الإنتاج والتوزيع ، واستخدام السلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم.[٣] وتتمثل مظاهر العولمة على مستوى عوامل الانتاج في زيادة تدفق رأس المال والعمل عبر الحدود ، وعلى مستوى المنتج في النمو الكبير للتجارة العالمية ، بالإضافة إلى النمو في الناتج العالمي.

كما يقصد بالعولمة أيضا، زيادة تقسيم العمل على النطاق العالمي [٤] بينما ينصرف مفهوم العولمة عند الانكتاد [٥] إلى زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال ، كما زاد من عمليات العولمة وحفزها ، التقدم في النقل والاتصالات ، وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلى والدولي.

بينما تتمثل العولمة عند Dunning،[٦] في عمليات امتداد واتساع وتنوع أشكال المعاملات عبر الحدود ، وتعميق وزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الكيانات العالمية ، والتي تأخذ شكل مؤسسات خاصة أو عامة أو حكومية ، تقع في إحدى الدول بينما تقع الكيانات المرتبطة بها في دولة أو دول أخرى .

ويتجسد الشكل البسيط للعولمة في اشتراك إحدى الوحدات الاقتصادية لدولة ما ، في التجارة بمنتج وحيد مع كيان اقتصادي في دولة أخرى. بينما الشكل العميق

للعولمة يتمثل في قيام وحدة أو كيان اقتصادي بالتعامل مع عدد كبير من الوحـــدات أو الكيانات الاقتصادية عبر العالم.

وبذلك فإن المنشأة العالمية النموذجية ، هي التي تمتلك وتتحكم في عدد من الفـــروع وتشارك في القيمة المضافة ، من خلال سلسلة من التحالفات الرأسمالية ، في كـــل قارة أو دولة كبيرة. وتحصل على مواردها من المدخلات ورأس المـــال والمـــوارد الأولية والمنتجات الوسيطة من أفضل المصادر. وتبيع ما تنتجه من سلع وخدمـــات في أى سوق رئيسي في العالم.

كذلك يؤيد Assaf ،(٧) اختلاف الاقتصاد العالمي فـــي نهايـــة الثمانينـــات وعقـــد التسعينات عن العقود السابقة ، فالعولمة جمعت أجزاء الاقتصاد العالمى، وخفضـــت المسافات الاقتصادية بين المنشآت والمؤسسات والحكومات في الـــدول والمنـــاطق المختلفة. وأدت إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين أنشطته. كما أنها من الجانب الأخـــر حثت على مزيد من التشدد في المتطلبات البيئية، والخوف من فقد السيادة السياسية.

وقد كان الاعتماد المتبادل في الستينات والسبعينات، يعتمد بصفـــة رئيســـية على تبادل السلع والخدمات ، ونقل التكنولوجيا . حيث كـــان الاســـتثمار الأجنبـــي المباشر أقل أهمية ، ومع تسارع التغيرات التكنولوجية وتخفيف القيود على التجـــارة والاستثمار ، زادت حدة المنافسة في الأسواق العالمية و اخترقت الشركات متعـــددة الجنسيات الأسواق الأجنبية في الوقت الذي دعمت فيه مـــن قوتـــها فـــى أســـواقها المحلية، وتكاملت عملياتها على النطاق العالمي لتخفيض التكاليف. ومـــن ثـــم زاد الاعتماد الاقتصادي المتبادل القائم على الإنتاج ، وليس فقط القائم على التجارة (٨) أصبحت العولمة من وجهه نظر Assaf، (٩) هي القوة التي تقود النمو الاقتصـــادي في مناطق عديدة من العالم ، حيث ستعيد هيكلة الصناعـــة فـــي أوربـــا وأمريكـــا الشمالية، وتبشر بمعدلات نمو مرتفعة في آسيا ، أما الدول الأقل نمـــوا فإنـــها لـــن تكون قادرة على التكامل في حالات كثيرة مع الاقتصاد العالمي ، والاســـتفادة مـــن

مكاسب العولمة . كما قد تمثل العولمة ، تهديد بزيادة تهميش الدول الأفريقية والأقل نموا.

والاتجاه العالمي لكل المنشآت والدول كما يراه ,Dunning، [١٠] هو الاتجاه نحو مزيد من تكامل المنظمات في الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود . ومن ثم فقد طرأ اختلاف على هيكل الاقتصاد العالمى، وتبلور ذلك فى الملامح التالية:

- تزايد مدى المعاملات المختلفة عبر الحدود.
- تزايد قيمة الإنتاج الأجنبي للشركات ، والذي يمول بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- توجد إشارات متنوعة على أن المؤسسات الرئيسية، بدأت في تغيير نماذج تفكيرها وطرق عملياتها.

ولقد أسهمت عوامل متعددة فى إحداث هذا التغيير، والذى كون ظاهرة ما أطلق عليه العولمة الاقتصادية، ولعل أهم هذه العوامل هي :

تقليل القيود على التجارة والاستثمار ، حيث ترتب على الجولات الثمانية للمفاوضات متعددة الأطراف التي تمت في إطار الجات ، خفض معدلات الضرائب الجمركية على السلع الصناعية من ٤٠% في المتوسط في عام ١٩٤٧ إلى حوالي ٥% في عام ١٩٩٠م، وكذلك أعطت اتفاقيات أورجواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية ، دفعه كبيره لتحرير التجارة الدولية في قطاعات جديدة مثل المنسوجات والسلع الزراعية ، وحقوق الملكية الفكرية ، و الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار، وقد أسهم كل ذلك في تخفيض القيود على التجارة [١١]. أما بالنسبة للاستثمار ، فإن معظم الدول وخاصة الدول النامية تحاول رفع القيود لتحرير السبل نحو مزيد من تدفق رأس المال الأجنبى إليها. كما أعطت فرصا لرأس المال الأجنبى المباشر فى ولوج أنشطة كانت مغلقة عليه من قبل.

كذلك اختفت معظم القيود على تحركات رؤوس الأموال فى الدول المتقدمة إلى الخارج. فى الوقت الذى بدأت الدول النامية، فى تخفيف القيود وتحسين الاجراءات وفتح المجالات أمام رؤوس الأموال الواردة للاستثمار المباشر، وقد ساعد ذلك على فتح المجال أمام المنشآت المحلية والفروع الأجنبية في الدول المضيفة في دخول الأسواق الدولية من خلال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة (١٢) . وبحلول عام ١٩٩٧م ، وقعت معظم الدول على الأساليب الدولية للمعاملة وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة أو المستوى الإقليمي ، أو متعدد الأطراف ، الأمر الذي قلل مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، وزاد من استقرار قواعده. ومن ثم انخفضت تكاليف دخوله. ولم يقف الأمر عند ذلك ، بل أن كثيرا من الدول ، وضعت برامج ترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها (١٣).

وأتاح التقدم التكنولوجي ، لا سيما في مجال المعلومات والاتصالات ، تنسيق الأنشطة الإنتاجية للشركات في مواقع ودول مختلفة ، بتكاليف منخفضة. وقد ظهر أثر التقدم التكنولوجي جليا في الأسواق المالية ، حيث تم التغلب على الحواجز الطبيعية والمكانية والزمنية التي تفصل بين الأسواق في الدول المختلفة.

وتزايد بمرور الوقت اعتماد الدول على بعضها بعضا في نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة للإلمام بالأساليب الفنية المختلفة للتصنيع ، وأنماط التنظيم والتسويق وتصميم المنتجات ، ومن ثم أصبحت العوامل المختلفة من تبادل سلعى وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل للتكنولوجيا، أكثر ارتباطا ببعضها البعض ، وبذلك أصبح الاقتصاد العالمي الإطار الصحيح لاتخاذ القرارات الاقتصادية (١٤).

وقد ركز Dunning, ، (١٥)على عاملين فقط واعتبرهما اكثر أهمية للعولمة وهما :

العامل الأول : الضغوط على المنظمين من جانب المستهلكين والمنافسين الأمر الذي ترتب عليه ابتكار منتجات جديدة ، وتحسن في نوعيه المنتجات القائمة ، مع تزايد تكاليف البحوث والتطوير وقصر دورة حياة

المنتج، الأمر الذي أدى إلى سعى الشركات لتقبل القيمة المضافة ، علاوة على البحث عن أسواق أوسع ، مع السعي للاستفادة من الكفاءات في الشركات الأخرى.

العامل الثاني : قيام كثير من الدول النامية و الاشتراكية سابقا بتحرير اقتصادياتها ، حيث تخلت اكثر من ٣٠ دولة عن التخطيط المركزي كنموذج لتخصيص الموارد النادرة ، كما حررت أكثر من ٨٠ دولة اجراءات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ، بالإضافة إلى اتباعها سياسات التحول نحو الخاص والقضاء على الاختلالات الهيكلية ، الأمر الذي ساعد على تكامل الشركات عبر الحدود.

وأنعكس ذلك على تنظيم الأنشطة الاقتصادية ، فعلى المستوى الجزئي ، تم اتباع أساليب إنتاجية اكثر مرونة، مع زيادة الاتجاه نحو الارتباط مع المنشآت الأخرى ، وعلى المستوى الكلى فإن التغيرات في التكاليف عكست المكاسب التي تحققت من اتباع نظم بديله لتخصيص الموارد النادرة ، وكذلك تأثير العولمه على نظم الحكومات القومية وفوق القومية ، وعلى المستوى العالمي ، زيادة تقارب السياسات التنظيمية والسياسات الاقتصادية الكلية بين الحكومات المختلفة.

٣/٢ - الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين فى دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار ، وبالاضافه إلى قيامه بتحويل موارد مالية، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه، إلى الدولة المضيفة(١٦).

١/٣/٢ . محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

وكما هو معلوم ، فإن هناك كثيرا من الآراء والنظريات التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدراسة والتحليل ، ومن تلك النظريات ، نظرية عدم كمال السوق التي تفترض غياب المنافسة الكاملة في الدول النامية ، وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول ، مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية ، وانطلاقا من نظرية عدم كمال السوق قدم كل من Hymer (1977),[١٧] و Kindleberger (1979),[١٨]، نظرية المنشأة الصناعية، ومفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، يجب أن يحقق أرباحا اكبر من تلك التي يحققها في الداخل ، مع امتلاكه مزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهه الشركات المحلية في الدول المضيفة.أما Vernon (1966)،[١٩] فقد أكد في نظرية دورة المنتج على أهمية التفوق التكنولوجي كمحدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلي التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

كذلك قدم كل من,Buckely (1985)[٢٠] Rugman (1986)[٢١] و Dunning 1979 ،[٢٢] تفسيرا لدوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ، أي احتفاظ الشركة بالخبرة الفنية والاختراعات والابتكارات التي تحقق لها التميز المطلق ، بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة. ومن هنا يساعد الاستخدام الداخلي لهذه المزايا الشركات متعددة الجنسيات على تخطى القيود التي تفرضها الدول على الأسواق ، بالإضافة إلي ضمان عدم دخول منافسين جدد. بينما ركزت نظرية الموقع [٢٣] اهتمامها على اختيار الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الشركات متعددة الجنسيات ، أي تركز على المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقا لهذه النظرية ،

يوجد العديد من المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار في إحدى الدول المضيفة ، وفي المفاضلة بين الاستثمار بهذه الدولة أو التصدير إليها. ومن أهم هذه المحددات (٢٤) المناخ الاستثماري والإجراءات الحمائية والعوامل المرتبطة بالتكاليف ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية والحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة.

وقام كل من Robock and Simmonds (1983)، (٢٥) بتقديم نظرية الموقع الجديدة حيث أضافا عددا من المحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر ، وقاما بتقسيم هذه المحددات إلى مجموعة من المتغيرات الشرطية ، متمثلة في خصائص المنتج والدولة المضيفة وعلاقاتها بالدول الأخرى ، ومجموعة من المتغيرات الدافعة ، متمثلة في الخصائص المميزة للشركة والمركز التنافسي ومجموعة من المتغيرات الحاكمة ، وتتمثل في الخصائص التنظيمية للدولة المضيفة والعوامل الدولية والخصائص الميزة للدولة الأم للشركة.

وقد طور Dunning (1977,1979,1988) (٢٦) المنهج الانتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاثة مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في النظريات الثلاث التالية :

نظرية المنشأة الصناعية ، ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ، ونظرية الموقع. وقد أوضح Dunning أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهه المنشات المحلية في الدول المضيفة.
- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.

- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة ، مثل انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية .

ويرى ,Dunning (1992)، [٢٧] أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير ، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ، يحدث عندما تتضافر الثلاثة عوامل السابقة. فامتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا، إذا ما استغلت بطريقة مثلى ، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لاقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة ، ويمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية. ويجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانيه للدوله المضيفة مثل انخفاض تكلفه الموارد، أو بنية أساسية أفضل، أو اتساع السوق، وأخيرا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية، والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر ، عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.

٢/٣/٢ . المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر :

من المعلوم أنه لا يمكن حدوث تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا إذا سمحت الدولة المضيفة له بالدخول [٢٨] ومن ثم تقوم المحددات المتعلقة بالدولة المضيفة (المزايا المكانية) (Locational advantages) بدور مؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر . ويركز التحليل التالي فقط على عدد من المحددات الأكثر أهمية ، بالنسبة للدولة المضيفة ، من خلال الدراسات التطبيقية الخاصة بتلك المحددات .

٣/٣-٢-١. الناتج المحلى الإجمالي :

يعتبر الناتج المحلى الإجمالي محددا أساسيا ، للشركات متعددة الجنسيات التي تبحث عن النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة ، وتلائم الدول ذات الناتج المحلى الكبير كثير من الشركات المحلية والأجنبية ، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار ، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول ، كذلك يساعد كبر حجم الناتج المحلى ، الشركات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم.

وقد أسفرت بعض الدراسات التطبيقية عن وجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلى بالأرقام المطلقة وبين للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث أوضحت دراسة كل من Papamastassiou and pearce (1990), [٢٩]عن الاستثمار الأجنبي في بريطانيا. ودراسة كل من Grean and Cunninghamk (1975), [٣٠]وكذلك دراسة Dunning (1980), [٣١]عن الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية ، توصلت كل من هذه الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلى الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.

وفى دراسة للانكتاد [٣٢] (١٩٩٧) عن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لـ ٤٢ دوله نامية ، تبين أهمية الناتج المحلى الإجمالي ، كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث بلغت أهمية هذا المحدد أقصاه في عام ١٩٨٥م ثم تناقصت أهميته بعد ذلك ، ويرجع الانخفاض في أهمية الناتج إلى : زيادة الأهمية النسبية للمحددات الأخرى لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .كما قام Torrisi (1985), [٣٣]بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لكولومبيا ، وكذلك محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في كولومبيا خلال الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٨٠ واستخدام الناتج المحلى الإجمالي للدلاله على حجم السوق ،

وتوصل إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلى الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.

وفى المقابل قام Petrchilas (1984),(1989)، [٣٤] بتحليل بيانات سلسلة زمنية للاستثمار الأجنبي المباشر في اليونان عن الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٧٨ وحجم الناتج المحلى الإجمالي ، ولفترة إبطاء سنة واحدة ، وتبين وجود علاقة سلبية ، ويرى Nunnenk amp (1997)، [٣٥] أن العولمه أثرت على شكل وهدف الاستثمار الأجنبي المباشر ، فالتصنيع المنتشر جغرافيا وتكامل الأسواق والمواد من خلال الاستثمار والتجارة ، أصبح جزءا مهما من الاقتصاد العالمي ، ونتيجة لذلك انخفضت أهمية الناتج المحلى الإجمالي كأحد المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر.

٣/٢-٢-٢. سعر الصرف :

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف [٣٦] ، حيث أوضح Cushman (1985), أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة ، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة ، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية ، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدى إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة ، مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.

وفى دراسة ,Caves (1996)، [٣٧] وصل إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الأسمى والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا ، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري ، حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى كما قد تعرض

المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعه ولا سلطان للمستثمر عليها [٣٨]. علاوة على ذلك فقد أوضحت دراسة (Lecraw (1991، [٣٩] تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير بالتغيرات النسبية لمعدل الصرف.

٣/٣-٢-٣. معدل التضخم:

من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير، وحجم الأرباح، وبالتالى حركة رأس المال. كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات ، كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحيه السوق ، [٤٠] بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري. ذلك أن المستثمر الأجنبي في حاجه إلى استقرار سعرى ، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز ١٠% سنويا فإذا بلغ ٣٠ أو ٤٠% أو تجاوز ١٠٠% سنويا ، يدخل منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية. بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري ، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الآجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل[٤١].

وقد أوضح كل من ,Schneider and frey (1985)، [٤٢] في دراسة عن ٥٤ دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر . نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة. ومن ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة.

وقد بين (Nunnenkamp (1997، [٤٣] في دراسة عن الاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية ، أن الدول التي تمكنت من منع التضخم من أن يتجاوز معدلات تزيد عن ٢٠% منذ عام ١٩٨٤م وهى شيلى وكولومبيا وكوستاريكا حققت نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢/٣-٢-٤. الإصلاح الاقتصادي :

ينصرف مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق ، وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع [٤٤] وقد أوضحت دراسة (1997) Nunnenkamp ،[٤٥] أن برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من دول أمريكا اللاتينية ، أضعفت حوافز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في تلك الدول ، نظرا لأنه خفض القيود الحمائية ، ففي حالة ارتفاع الضريبة الجمركية على الواردات مع فرض حصص كميه ، فإن قيام الدولة المضيفة بمنح الشركات متعددة الجنسيات تخفيضات جمركية وحماية حقيقية من الواردات ، فإن ذلك يؤدى إلى نجاح الدولة المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ويسمى هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم بهذه السياسة باستثمار " القفز على الضريبة الجمركية ".

وقد توصل (1987) Kamar ،[٤٦] إلى أن معدل الحماية الفعال محدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للهند في حين بينت دراسة (1978) Agoda،[٤٧] أن الحماية ليس لها تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي في أفريقيا ، بينما أوضحت دراسة (1991) Lecraw ،[٤٨] أن الإصلاح الاقتصادي كان عاملا إيجابيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وأن مستويات الضريبة الجمركية تؤثر فقط على معدلات استثمار الشركات متعددة الجنسيات المتجه للسوق المحلى.

٢/٣-٢-٥. الاستقرار السياسي :

تذهب بعض الدراسات إلى تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى الاستقرار السياسي في الدول المضيفة ، فقد أوضح (1963) Basi،[٤٩] أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية ، كذلك توصلت دراسة لكل من Schneider and Frey 1985 ،[٥٠] شملت ٥٤

دولة نامية وذلك عن سنوات ١٩٧٦م و ١٩٧٩م ، ١٩٨٠م أن عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما قام Petrochilas(1984)، (٥١) بدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر في اليونان خلال الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٧٨م واستخدام متغير عدد واحد لفترة الاستقرار ، وصفر لفترات عدم الاستقرار السياسي ، وكانت العلاقة سالبة.

وفى دراسة أبو قحف، (٥٢) عن العوامل التي تمثل محددات هامة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ، توصل إلى أن الاستقرار السياسي يعتبر من أهم تلك المحددات.

٣ / ٤- تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا :

يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا ذات الأهمية لدول شمال أفريقيا ، حيث لا تقتصر أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها مجرد آلية لجذب التدفقات التمويلية ، وإنما تتعدى ذلك إلى الإسهام في زيادة الأصول غير المنظورة ، المتمثلة في تخفيض تكلفة الإنتاج عن طريق اقتصاديات الحجم ، واستزراع أنظمة الإدارة المتقدمة ، والنهوض بالقدرات البشرية ، والارتباط بشبكات المعلومات عبر الحدود الوطنية ، وتحسين القدرة التنافسية للدول المضيفة لتلك الاستثمارات. (٥٣) ومن ثم سعت دول شمال أفريقيا إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولكن من الملاحظ أن دول شمال أفريقيا الخمسة وهى مصر وليبيا وتونس و الجزائر والمغرب جذبت حتى عام ١٩٩٧م جزءا يسيرا من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ، ولم يكن توزيع هذه التدفقات متساويا بين دول شمال أفريقيا ، وذلك ما سيتضح بتحليل بيانات الجدول رقم (٣) كما يلي :

بلغ نصيب دول شمال أفريقيا نحو ١٤١٩ مليون دولار سنويا في المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٠م ـ ١٩٨٥م من إجمالي الاستثمار العالمي المباشر الذي بلغ نحو ٤٩٨٣١ مليون دولار سنويا في المتوسط ، خلال نفس الفترة. أي أن نصيب دول شمال أفريقيا بلغ حوالي ٢,٨% سنويا في المتوسط من إجمالي الاستثمار العالمي المباشر خلال تلك الفترة.

ولكن تناقص نصيب دول شمال أفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة من ١٩٨٦م ـ ١٩٩٧م (فترة تسارع العولمة) ليصل إلى ٠,٧% سنويا في المتوسط تقريبا أي أقل من ١% ، حيث بلغ مقدار متوسط التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة لدول شمال أفريقيا حوالي ١٤٨٣ مليون دولار تقريبا. بينما بلغ متوسط التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي نحو ٢١٦٠٤٩ مليون دولار خلال تلك الفترة.

ونخلص من ذلك إلى تناقص نصيب دول شمال أفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ، فبعد أن كان نصيب تلك الدول أقل من ٣% سنويا في المتوسط خلال في الفترة ١٩٨٠ـ ١٩٨٥ أنخفض إلى أقل من ١% سنويا في المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٦ ـ ١٩٩٧م وهى فترة تسارع العولمة.

وبالنسبة لنصيب دول شمال أفريقيا من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ، يتضح من تحليل بيانات جدول رقم (٢) ما يلي :

بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية نحو ١٢,٦ مليار دولار سنويا في المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٠ـ١٩٨٥م. وبمقارنة ذلك بمقدار ما تدفق إلى دول شمال أفريقيا في تلك الفترة والذي بلغ ١٤١٩ مليون دولار سنويا في المتوسط ، يتبين أن نصيب دول شمال أفريقيا من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بلغ في المتوسط ١١,٢% سنويا خلال تلك الفترة أما خلال الفترة من ١٩٨٦ ـ ١٩٩٧م فترة تسارع العولمة ، فقد بلغ المتوسط

السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية نحو ٦٣٣٦٤ مليون دول تقريبا خلال تلك الفترة كان متوسط نصيب دول شمال أفريقيا منها ٢,٣% سنويا.

ويتضح من ذلك تدهور نصيب دول شمال أفريقيا من إجمالي ما تدفق من استثمار أجنبي مباشر للدول النامية من ١١,٢% سنويا في المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٥ إلى نحو ٢,٣% سنويا في المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٧م ، أي انخفض نصيبها بنحو ٧٩% في فترة تسارع العولمة مقارنة بفترة ١٩٨٠-١٩٨٥م .

أما على المستوى الأفريقي ، فقد بلغ المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأفريقيا نحو ٢٢٥٣ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٥ ثم ارتفع إلى ٣٥١٧ مليون دولار خلال الفترة من١٩٨٦-١٩٩٧م وبمقارنة ذلك بإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي يتبين انخفاض المتوسط السنوي لنصيب أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر من حوالي ٤,٥% خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٥م إلى نحو ١,٦% خلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٧م وعلى الرغم من انخفاض نصيب أفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ، فأننا نلاحظ انخفاض نصيب دول شمال أفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لأفريقيا ، فبينما بلغ نحو ٦٢% سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥م انخفض إلى نحو ٤٢% سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٧م.

ونخلص مما سبق إلى أن فترة تسارع العولمة (١٩٨٦-١٩٩٧م) انخفض فيها نصيب دول شمال أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ، وتدهور نصيبها من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية ، وكذلك تقلص نصيبها من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا.

الأمر الذي يعنى انخفاض قدره دول شمال أفريقيا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة العولمة. ولكن هل كان هذا الانخفاض بنسب متساوية

بالنسبة لدول شمال أفريقيا الخمسة ، أما أن هذه الدول تتفاوت فيما بينهما من حيث نسب هذه الانخفاض ويستدعى ذلك بيان موقف كل دولة من دول شمال أفريقيا على حده وذلك ما يوضحه تحليل بيانات جدول رقم (٣).

٣/٤-١. مصر :

بتحليل بيانات جدول رقم (٣) يتبين أن المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر بلغ نحو ٦٦٦ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥م بنسبة ٤٧% سنويا في المتوسط من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي لدول شمال أفريقيا خلال تلك الفترة.

فى حين بلغ المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. نحو ٨٣٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٧م أي بنسبة ٥٦% سنويا في المتوسط ، وبذلك حققت مصر تحسنا في نصيبها بلغ نحو ١٩% من إجمالي الاستثمار الأجنبي لشمال أفريقيا ، على الرغم من انخفاض نصيبها بالنسبة للدول النامية من ٥,٢ سنويا في المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٦م إلى نحو ١,٣% في المتوسط في الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٧م.

ونخلص من ذلك إلى حدوث انخفاض فى نصيب مصر من الاستثمار الأجنبى المباشر المتجه للدول النامية خلال فترة العولمة بنحو ٧٥% ، مقارنة بفترة ما قبل العولمة.

٣/٤-٢. ليبيا :

بلغ المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى ليبيا نحو ٤٠٨ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٥م ، ويمثل ذلك نحو ٢٩% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي لدول شمال أفريقيا وحوالي ٣,٤% من الدول النامية خلال تلك الفترة .بينما انخفض المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا إلى نحو ٨٦ مليون دولار في الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٧م ، ويمثل ذلك

حوالي ٥,٨% سنويا فى المتوسط من إجمالي تدفق الاستثمار إلى دول شمال أفريقيا ، ونحو ٠,١% من الدول النامية خلال تلك الفترة .

ويعني ذلك تدهور نصيب ليبيا بنسبه ٨٠% بالنسبة لشمال أفريقيا وينحو ٩٧% بالنسبة للدول النامية خلال فترة تسارع العولمة.

٣/ ٤-٣. تونس :

بلغ المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى تونس نحو ١٧٧ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥م ويمثل ذلك حوالي ١٣% من إجمالي دول شمال أفريقيا ونحو ١,٥% من الدول النامية خلال تلك الفترة.

بينما المتوسط السنوي للتدفق خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٧م نحو ٢٤٠ مليون دولار أى بنسبة ١٦% تقريبا من دول شمال أفريقيا ونحو ٠,٤% من إجمالي التدفق للدول النامية خلال تلك الفترة. ويلاحظ تحسن وضع تونس بنسبة ٢٣% في مجموعة دول شمال أفريقيا وتدهور نصيبها بنسبة ٧٣% بالنسبة للدول النامية خلال فترة تسارع العولمة.

٣/٤-٤. الجزائر :

بلغ التدفق السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حوالي ٩٧ مليون خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٥م ويمثل ذلك نحو ٧% من التدفق لدول شمال أفريقيا ، وحوالي ٠,٩% من إجمالي التدفق للدول النامية خلال تلك الفترة.

في حين انخفض المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٧م إلى نحو ١٠ مليون دولار ، ويمثل ذلك حوالي ٠,٦% من إجمالي التدفق لدول شمال أفريقيا وصفر % تقريبا من الدول النامية ، وبذلك تدهور الموقف النسبي للجزائر بنسبة ٨٧% بالنسبة لمجموعه دول شمال أفريقيا وبنحو ١٠٠% بالنسبة للدول النامية.

٣/٤-٥. المغـــرب:

تأتى المغرب في المرتبة الأخيرة بالنسبة لدول شمال أفريقيا من حيث مقدار المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥م حيث بلغ نحو ٥٦ مليون دولار سنويا. ويمثل ذلك حوالي ٤% من التدفق لدول شمال أفريقيا ونحو ٠,٤٤% من التدفق للدول النامية.

لكن خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٧م ارتفع المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نحو ٢٨٠ مليون دولار ، ويمثل ذلك حوالي ١٩% من إجمالي التدفق لدول شمال أفريقيا ، ونحو ٠,٤٤% بالنسبة للتدفق للدول النامية خلال تلك الفترة، ويوضح ذلك تحسن موقف المغرب بالنسبة لمجموعة دول شمال أفريقيا بنحو ٣٧٥% بينما حافظت على نفس موقفها النسبي في الدول النامية.

وبذلك تكون المغرب الدولة الوحيدة من بين دول شما لأفريقيا التي لم يتدهور وضعها بالنسبة للدول النامية فيما يتعلق بتدفق الاستثمار الأجنبي إليها ، كما حققت تحسن بالنسبة لمجموعة دول شمال أفريقيا حوالي بلغ ٣٧٥%.

ونخلص مما سبق أن مصر احتلت المرتبة الأولى بين دول شمال أفريقيا، من حيث المتوسط السنوي للتدفق خلال فترة ما قبل العولمة، أو فترة تسارع العولمة . كذلك تحسن وضعها بالنسبة لدول شمال أفريقيا في فترة تسارع العولمة ، حيث بلغ نصيب مصر اكثر من نصف ما تدفق من استثمارات إلى شمال أفريقيا خلال تلك الفترة . تليها المغرب التي حققت إنجازا كبيرا حيث قفزت من المرتبة الأخيرة خلال فترة ١٩٨٠-١٩٨٥م إلى المرتبة الثانية في فترة تسارع العولمة، بنصيب بلغ حوالى خمس ما تدفق من استثمارات إلى دول شمال أفريقيا ، ثم تونس التي حافظت على المرتبة الثالثة ، ولكن تحسن وضعها من ١٣% في الفترة الأولي إلى نحو ١٦% في الفترة الثانية (فترة تسارع العولمة).

وتدهور وضع ليبيا من المركز الثاني إلى الرابع، فقد انخفض نصيبها من ثلث التدفق السنوي فى المتوسط لدول شمال إفريقيا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥م إلى نحو ٦% فقط خلال فترة ١٩٨٦-١٩٩٧م.

إما الجزائر فتراجعت إلى المركز الأخير، فبعد أن كان نصيبها نحو ٧% سنويا في المتوسط خلال فترة ١٩٨٠-١٩٨٥م انخفض إلى أقل من ٠,٩% سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٧م ، بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا. ويرجع سبب تراجع مركز كل من ليبيا والجزائر بالنسبة لدول شمال افريقيا، إلى عدم أخذهما بسبل العولمة.

أما بالنسبة لنصيب دول شمال إفريقيا فقد من إجمالى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، فقد انخفض نصيب كل الدول، ما عدا المغرب التى حافظت على نصيبها النسبي ، حيث بلغ الانخفاض فى فترة العولمة ٧٣% بالنسبة لتونس و٧٥% لمصر و ٨٠% بالنسبة لليبيا و ١٠٠% بالنسبة للجزائر، مقارنة بفترة ما قبل العولمة.

ويعنى ذلك تدهور قدرة دول شمال إفريقيا على جدب مزيد من الاستثمارات خلال فترة العولمة، مقارنة بالدول النامية الأخرى ، ويستدعى ذلك دراسة اثر العولمة على المحددات المكانية الخاصة بكل دولة من دول شمال إفريقيا على حده ، حتى يمكن بيان اثر العولمة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لكل دولة.

٣ / ٥- توصيف النموذج :

٣ / ٥-١. المتغير التابع :

تم اختيار نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا إلى إجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، لتعبر عن متغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا ، وذلك على أساس أنها دول نامية تتنافس مع الدول النامية الأخرى فى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

٣/٥-٣- المتغيرات المستقلة :

تم اختيار المتغيرات المستقلة التالية: كمتغيرات مؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لكل دولة من دول شمال إفريقيا على حده وهي :

- **الناتج المحلى الاجمالى :**

ويعبر عن حجم السوق في كل دولة ، وتم التعبير عنه بالدولار الأمريكي، ويتوقع أن تكون العلاقة بين الناتج المحلى الاجمالى وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية.

- **معدل التضخم :**

يعد معدل التضخم أحد مؤشرات جدارة السياسة النقدية، ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي. ويعبر عن مدى استقرار الأسعار داخل الدولة المضيفة، وتوجد أهمية للحفاظ على معدل التضخم في حدود خانه عشريه واحده.

- **سعر الصرف :**

ويعبر هذا المتغير عن التوازن الخارجي للدولة ، ويتوقع وجود علاقة طردية بين استقرار سعر الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **الاصلاح الاقتصادى :**

ويتوقع ان يكون للاصلاح الاقتصادى اثر إيجابى على جذب المزيد من الاستثمارت الاجنبية المباشرة ، وتم التعبير عن هذا المتغير بمتغير عددى يعطى الفترة قبل الاصلاح الاقتصادى القيمة صفر ، وفترة الاصلاح الاقتصادى القيمة واحد صحيح.

- **الاستقرار السياسى :**

ويتوقع ان يكون الاستقرار السياسى ذو اثر موجب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتم التعبير عنه بمتغير عددى يعطى القيمة واحد صحيح لفترات الاستقرار السياسى ، والقيمة صفر للفترات التى تشهد عدم استقرار.

- **العولمة :**

نظرا لأن الهدف الاساسى للبحث هو دراسة أثر العولمة علـــى محـــددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد تم إدخال متغير عددى يعطى القيمة صفر للسنوات السابقة على العولمة والقيمة واحد صحيح لفترة العولمة ، بهدف قياس تأثير ذلـــك المتغير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى معالم المتغـــيرات المســتقلة نفسها.

٥/٣ ٥-٣- الصيغة الرياضية وطريقة القياس :

تم التعبير عن الدالة محل الدراسة كما فى الشكل التالى :

$$Y = \beta + \alpha_1 X_1 + \alpha_2 X_2 + \alpha_3 X_3 + \alpha_4 X_4 + \alpha_5 X_5 + \alpha_6 G + e$$

Y = نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة من إجمالى الاستثمار للدول النامية.

X_1 = الناتج المحلى الإجمالى بفترة إبطاء سنه واحدة.

X_2 = معدل التضخم مقاسا بالرقم القياسى لأسعار المستهلك.

X_3 = معدل تغير العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

X_4 = الاصلاح الاقتصادى.

X_5 = الاستقرار السياسى.

G = العولمة.

e = الخطأ العشوائى بخصائصه المعروفة.

α_1 = المعلمة رقم (١) والمراد تقدير قيمتها وذلك لكل دولة على حدة من الدول الخمس محل الدراسة.

وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) فى تقدير معالم الدالة السابقة من خلال الحزمة الاحصائية SPSS. وكانت النتائج المتحصل عليها لكل دولة من دول شمال إفريقيا كما يلى :

٣/٦- نتائج التقدير :

كانت نتائج التقدير بالنسبة لدول شمال أفريقيا كما يلي :

٣/٦-أ نتائج التقدير لمصر

بتطبيق طريقة (OLS) لتقدير معالم النموذج السابق بالنسبة لمصر كانت النتائج المتحصل عليها كما يلى :

$$Y = 10.420 + 0.137\ \chi_1 - 0.755\ \chi_2 - 0.012\ \chi_3$$
$$(0.128) \quad (0.175)^{**} \quad (0.069).$$
$$+ 3.524\ \chi_5 - 5.919\ G - 0.158\ G\chi_1$$
$$(1.175)^{*} \quad (8.928) \quad (0.038)^{**}$$
$$+ 0.867\ G\chi_2 + 0.134\ G\chi_3 - 2.828\ G\chi_4$$
$$(0.245)^{*} \quad (.186) \quad (2.146)$$
$$- 4.528\ G\chi_5$$
$$(3.961)$$

$R^2 = 96.5\%$ $\qquad$ $F = 16.6^{**}$

$R'^2 = 90.7\%$ $\qquad$ $D.W = 2.4$

ومن النتائج السابق يتضح أن العلاقة مرتفعة المعنوية مع وجود بعض المتغـــيرات التى لم تحظ بالمعنوية من الناحية الاحصائية و هى :

X_1 = الناتج المحلى الإجمالى.

X_3 = معدل تغير سعر الصرف مقابل الدولار.

G = متغير العولمة.

ومع ملاحظة أن تداخل Interaction العولمة مع كل مـــن X_1 (النـــاتج المحلـــى الإجمالى) ، و X_2 (معدل التضخم) ، كانا يتمتعان بالمعنوية الاحصائية ، ويلاحـــظ أن المتغير الخاص بالاصلاح الاقتصادى (X_4) قد اختفى تماما من الدالة المقـــدرة وتشير النتائج المتحصل عليها بالدالة السابقة إلى وجود بعض المتغيرات التى يجـــب استبعادها من الدالة ، ومن ثم فإن الشكل النهائى للدالة المقدرة يصبح كما يلى :

$$Y = 8.416 + 0.229\,\chi_1 - 0.150\,G\,\chi_1 - 0.796\,\chi_2$$
$$(2.542)^{**} \quad (.082)^{*} \quad (.031)^{**} \quad (0145)^{**}$$

$$+\,1.055\,G\,\chi_2 + 2.995\chi_5 - 16.621\,G$$
$$(.168)^{**} \quad (.654)^{**} \quad (3.094)^{**}$$

$R^2 = 95.4\%$ — $R'^2 = 92.7\%$

$D.W = 2.4$ — $F = 34.6^{**}$

ومن هذه الدالة يمكن القول أن للعولمة تأثير سالب على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، كما أن لها تأثير معنوى على كل من :

X_1 = الناتج المحلى الإجمالى.

X_2 = معدل التضخم

ويتضح ذلك فيما يلى :

أ- **الدالة المقدرة قبل العولمة :**

$$Y = 8.416 + 0.229\,\chi_1 - 0.746\,\chi_2 + 2.995\,\chi_5$$

ب- **الدالة المقدرة بعد العولمة :**

$$Y = 8.205 + 0.079\,\chi_1 + 0.309\,\chi_2 + 2.995\,\chi_5$$

ووفقا للنتائج السابقة فإن: اشارات معالم الدالة الخاصة بالنموذج قبل العولمة كانت متوقعة ومقبولة إقتصاديا.

وتوضح النتائج : أن الناتج المحلى الاجمالى ، له تأثير موجب على نصيب مصر النسبى من الاستثمار المتدفق للدول النامية ، حيث أن زيادة الناتج المحلى لمصر بمقدار مليار دولار يؤدى إلى زيادة النصيب النسبى لمصر بنحو ٠,٢% بينما يؤدى الاستقرار السياسى إلى زيادة نصيب مصر بنحو ٣% أما بالنسبة لمتغير التضخم ، فإن العلاقة كانت عكسية ، حيث تشير الدالة إلى أن زيادة معدل التضخم بنحو ١% يؤدى إلى تقليص نصيبها النسبى من الاستثمارات بنحو ٠,٧%.

نتائج فترة تسارع العولمة :

وتوضح الدالة الخاصة بفترة تسارع العولمة أن إشـــارات المعـــالم كـــانت متوقعة، باستثناء معلمة معدل التضخم والتى جاءت موجبه من تأثير تداخل العولمــة مع هذا المتغير، ويمكن تفسير ذلك على أساس أن جـــزءا كبـــيرا مـــن الاســـتثمار الأجنبي المباشر كان يوجه غالبا إلى إنتاج سلع للإحلال محل الواردات أى إنتـــاج سلع وخدمات للسوق المحلى ، كما ان المتوسط السنوى للتضخم فى الدول الناميـــة خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٧ ، بلغ نحو ٤٠,٨% وبذلك فإن معدلات التضخــم فـــى مصر يكون أدنى من متوسط معدلات التضخم فى الدول النامية [٥٤] ومن ثـــم فـــإن متوسط زيادة معدلات التضخم (خاصة وأنها معدلات ليست كبيرة) تعد غير معوقـــة لتلك الاستثمارات.

أما معامله الناتج المحلى الاجمالى فقد تقلصت بعد العولمة وتداخلـــها مـــع الناتج المحلى. ليقتصر على أثر يقل عن ٠,١% لكل مليار دولار بعد أن كانت قبـــل العولمة تبلغ نحو ٠,٢% لكل مليار دولار زيادة فى الناتج المحلى.

كما تشير الدالة إلى أن زيادة معدل التضخم بنسبة ١% يؤدى إلـــى زيـــادة نصيب مصر النسبى من الاستثمارات الأجنبي المباشر المتدفق للدول النامية بنحـــو ٠,٣% وهذا غير مقبول من الناحية الإقتصادية. ويتضح كذلك عدم تغـــير تـــأثير الاستقرار فى فترة تسارع العولمة إذ ظل كما هو ٣% . ويتبين من الدالة المقـــدرة أن تأثير العولمة على نصيب مصر النسبى من الاستثمار المتدفق للدول النامية كـــان تأثيرا سالبا ، حيث أدى إلى تراجع نصيبها النسبى بنحو ٦% مع مراعـــاة تأثيرهـــا مع المتغير الثانى χ_2 والخاص بمعدل التضخم.

٦-٣. ليبيا :

باستخدام طريقة (OLS) لتقدير معالم النموذج السابق بالنسبة لدولة ليبيـــا ، كانت النتائج المتحصل عليها كما يلى :

$$Y = 3.256 - 0.019\,\chi_1 + 0.052\,\chi_2 - 3.849\,G$$
$$(.034) \quad (.059) \quad (.725)^{**}$$
$$+ 0.047\,G\,\chi_1 - 0.066\,G\,\chi_2 - 0.012\,G\,\chi_3$$
$$(.011)^{**} \quad (.060) \quad (.014)$$
$$+ 0.464\,G\,\chi_5$$
$$(.244)$$

$R^2 = 98.\ \%$ $\qquad R^{\backslash 2} = 96.6\ \%$

$D.W = 2.5$ $\qquad F = 66.7^{**}$

يتضح من النتائج السابقة ، أن العلاقة تتمتع بمعنوية مرتفعة للغاية (١% = α) مــع وجود بعض المتغيرات التى لم تحظ بمعنوية من الناحية الاحصائية و هى :

X_1 = الناتج المحلى الإجمالى (تفاعله مع العولمة كان مرتفع المعنوية).

X_2 = معدل التضخم.

X_3 = سعر الصرف (تم استبعاده من المعادلة وكان تفاعلـــه مـــع العولمـــة غـــير معنوى).

X_5 = الاستقرار السياسى (تم استبعاده من المعادلة ولم يحظ تفاعله مـــع العولمـــة بمعنوية إحصائية).

ومن ثم فقد تم إعادة تقدير الدالة مرة أخرى ، بعــــد اســـتبعاد المتغـــيرات لنحصل على النتيجة التالية :

$$Y = 3.302 + 0.044\,G\,\chi_1 + 0.560\,G\,\chi_5 - 4.532$$
$$(.009)^{**} \quad (.178)^{**} \quad (.276)^{**}$$

$R^2 = 97.\ 7\ \%$ $\qquad R^{\backslash 2} = 97.2\ \%$

$F = 185.9^{**}$ $\qquad D.W = 2.5$

ونوضح الدالة أن للعولمة. كما فى حالة مصر ــ تأثير سالب ، كذلك فـــإن لها تأثير معنوى على كل من :

X_1 = الناتج المحلى الإجمالى.

X_5 = الاستقرار السياسى.

لنحصل على الدالتين التاليتن :

أ- **الدالة المقدرة قبل العولمة :**

$$Y = 3.302$$

ب- **الدالة المقدرة بعد العولمة :**

$$Y = -1.23 + 0.044\,\chi_1 + 0.560\,G\,\chi_5$$

ووفقا للنتائج السابقة ، فإن :

النصيب النسبى لليبيا قبل العولمة ، كان مقدارا ثابتا قدرة ٣.٣% أى أن جملة التدفقات تزيد بزيادة التدفقات الموجهه لدول النامية وتنخفض بإنخفاضها.

إما بعد العولمة :

فإن وجود استقرار سياسى يضيف إلى النصيب النسبى لدولة ليبيا ٠,٦%.

كذلك فإن زيادة الناتج المحلى الاجمالى بمقدار مليار دولار يضيف إلى نصيبها النسبى نحو ٠,٠٤% ولكن على الرغم من التأثير الايجابى للعولمة على المتغيرين السابقين إلا أن تأثيرها على النصيب النسبى ليبيا من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية ، كان سالبا بمقدار ٤,٥%.

٣/ ٦-٣. الجزائــر :

بإستخدام نفس طريقة التقدير (OLS) تم تقدير معالم الدالة الخاصة بالجزائر ، وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلى :

$$Y = 12.618 - \underset{(.081)^*}{0.244\,\chi_1} + \underset{(.097)^*}{0.244G\,\chi_1} + \underset{(.047)}{0.025\,\chi_2}$$

$$- \underset{(.058)}{0.025\,G\chi_2} + \underset{(.072)^*}{0.165\,\chi_3} - \underset{(.072)^*}{0.166\,G\,\chi_3}$$

$$- \underset{(.592)}{0.020\,G\,\chi_4} - \underset{(4.885)^*}{12.584\,G}$$

$R^2 = 66.6\%$ $\quad$ $R^{\backslash 2} = 36.9\%$ $\quad$ $F = 2.2$

يتضح من النتائج السابقة أنه على الرغم من معنوية العديد من المتغيـــيرات المستقلة بالدالة ، إلا أن العلاقة ذاتها لم تتمتع بالمعنوية الاحصائية ومن ثم فقد تـــم إعادة تقدير العلاقة مرة أخرى لتحصل على ما يلي :

$$Y = 11.883 - 0.220\,\chi_1 + 0.221\,G\,\chi_1$$
$$\qquad\qquad (.058)^{**} \qquad (.065)^{**}$$
$$+ 0.144\,\chi_1 - 0.145\,G\chi_3 - 11.930\,G$$
$$\qquad (.052)^{*} \qquad (.052)^{*} \qquad (3.289)^{**}$$

$R^2 = 65.6\ \%$ $\qquad$ $R^{\backslash 2} = 61.2\ \%$

$D.W = 2.2$ $\qquad$ $F = 4.6^{*}$

وتبين هذه الدالة ، كما في كل من مصر وليبيا ، أن للعولمة تأثير ســـالب ، كما أن لها تأثير معنوى على كل من :

X_1 = الناتج المحلى الإجمالى.

X_3 = معدل تغير سعر صرف الدينار الجزائرى بالنسبة للدولار.

وهو ما يمكن توضيحة كما يلي :

أ- الدالة المقدرة قبل العولمة :

$$Y = 11.883 - 0.220\,\chi_1 + 0.144\,\chi_3$$

ب- الدالة المقدرة بعد العولمة :

$$Y = - 0.47 + 0.001\,\chi_1 - 0.001\,\chi_3$$

ويتضح من الدالة السابقة ما يلي :

قبل العولمة ، كانت العلاقة بين الناتج المحلى الاجمالى للجزائر والاستثمار الأجنبـي المباشر علاقة عكسية وقد انقلبت تلك العلاقة لتصبح طردية بعد العولمة ، وعلـــى العكس من ذلك كان لسعر الصرف قبل العولمة علاقة طردية ، أصبحـــت عكســية بعد العولمة.

وقد كان تأثير العولمة على النصيب النسبى للجزائر من إجمالى تدفـــق الاســتثمار الأجنبى المباشر للدول النامية ، سالبا بمقدار ١٢%.

٣/٦-٤. المغـرب :

على غرار الدول السابقة ، فقد تم تقدير الدالة الخاصة بـــالمغرب وكــانت النتائج كما يلى :

$$Y = 1.947 + 0.148\ \chi_1 - 0.175\ G\ \chi_1$$
$$(.057)^* \quad (.059)^*$$
$$+ 0.001\ \chi_2 - 0.006\ G\ \chi_2 - 0.016\ \chi_3$$
$$(.011) \quad (.023) \quad (.018)$$
$$+ 0.009\ G\ \chi_3 + 0.662\ G\ \chi_4 + 2.628\ G$$
$$(.019) \quad (.195)^{**} \quad (1.095)^*$$
$$F = 2.8 \qquad R'^2 = 46.0\ \% \qquad R^2 = 71.4\ \%$$

يتضح من النتائج السابقة ، أنه على الرغم من المعنوية التى تمتعـــت بـــها العديد من متغيرات الدالة ، إلا أن العلاقة ذاتها لم تحظ بالمعنوية الإحصائية.

ولذا ، فقد تم إعادة تقدير العلاقة مرة أخرى لتحصل على النتائج التالية :

$$Y = -1.008 + 0.100\ \chi_1 - 0.124\ G\ \chi_1$$
$$(.032)^{**} \quad (.035)^{**}$$
$$+ 0.605\ G\ \chi_4 + 1.648\ G$$
$$(.167)^{**} \quad (.546)^{**}$$
$$R^2 = 65.2\ \% \qquad R'^2 = 54.5\ \% \qquad F = 6.1^*$$

وتبين هذه الدالة أن العولمة كان لها تأثير موجب كما أن لها تأثير معنـــوى على كل من :

X_1 = الناتج المحلى الإجمالى.

X_4 = الإصلاح الاقتصادى.

أ- الدالة المقدرة قبل العولمة :

$$Y = -1.008 + 0.1\ \chi_1$$

ب- الدالة المقدرة بعد العولمة :

$$Y = 0.64 - 0.024\ \chi_1 + 0.605\ \chi_4$$

ويتضح من الدالة السابقة ، أن تأثير الناتج المحلى الاجمالى على الاستثمار الأجنبي المباشر ، كان طرديا ، حيث تؤدى زيادة الناتج بمقدار مليار دولار إلى زيادة النصيب النسبى للمغرب من إجمالى تدفق الاستثمار الأجنبي للدول النامية، بنحو ٠,١% الا أن عامل العولمة ، أدى إلى تغير تلك العلاقة فأصبحت عكسية ، وفى نفس الوقت ، أصبح للإصلاح الاقتصادى علاقة موجبة ، كانت مفتقده قبل العولمة ، حيث أدى الإصلاح الاقتصادي بالمغرب إلى زيادة نصيبها النسبى بنحو ٠,٦% ، والملاحظة الجديرة بالاهتمام ، هى أن تأثير العولمة كان موجبا بمقدار ١,٦%.

٣/٦-٥. تونس :

باستخدام نفس طريقة التقدير ، ثم تقدير الدالة الخاصة بتونس ، وقد كانت النتائج المتحصل عليها كما يلى :

$$Y = 5.533 - 0.061\,\chi_1 + 0.011\,G\,\chi_2$$
$$(.068) \qquad (.015)$$
$$- 0.138\,G\,\chi_2 + 0.304\,\chi_3 - 0.295\,G\chi_3$$
$$(.147) \qquad (.084)^{**} \qquad (.087)^{**}$$
$$- 0.088\,G\,\chi_4 + 0.253\,\chi_5 - 3.622\,G$$
$$(.568) \qquad (.491) \qquad (1.858)$$

$R^2 = 68.8\ \%$ $\qquad R^{\backslash 2} = 40.8\ \%$

$D.W = 2.2$ $\qquad F = 2.5$

يتضح من النتائج السابقة أنه على الرغم من وجود متغيرين يتمتعان بالمعنوية الإحصائية ، إلا أن العلاقة لم تكن معنوية ، ومن ثم فقد تم إعادة تقديرها مرة أخرى فى الشكل التالى :

$$Y = 5.382 + 0.289\,\chi_3 - 0.287\,G\,\chi_3$$
$$(.072)^{**} \qquad (.073)^{**}$$
$$- 4.976\,G$$
$$(1.121)^{**}$$

$R^2 = 63.0\ \%$ $\qquad R^{\backslash 2} = 55.0\ \%$

D.W = 2.2　　　　　　F = 7.9**

يمكن القول من نتائج هذه العلاقة ، أن العولمة كانت ذو تأثر سلبى على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس ، وقد كان لها علاقة معنوية بسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وهو ما يمكن توضيحه كما يلى :

أ- الدالة المقدرة قبل العولمة :

$$Y = 5.382 + 0.289\ \chi_3$$

ب- الدالة المقدرة بعد العولمة :

$$Y = 0.406 + 0.002\ \chi_3$$

ويتضح من الدالة السابقة ، أن العولمة ما رست تأثيرا سلبيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس ، فبعد أن كان نصيبها ٥% قبل العولمة ، تراجع إلى أقل من ١% بعدها ، مع ملاحظة أنه قبل تسارع العولمة كان لسعر الصرف تأثيرا كبيرا على النصيب النسبى لتونس ، حيث أن تدهور بمقدار ١% فى سعر الصرف يؤدى إلى تراجع نصيبها بمقدار ٠,٣%.

إما بعد العولمة ، فقد تراجع تأثير سعر الصرف (على رغم من معنويته الإحصائية) وأصبح كل تحسن بمقدار ١% يؤدى أى زيادة النصيب النسبى بمقدار ٠,٠٠٢% مع ملاحظة أن تأثير العولمة سلبى بمقدار ٥%.

٣/ ٧- الخلاصة والنتائج :

الهدف الأساسي من هذا البحث هو دراسة تأثير العولمة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا. وقد تم ذلك من خلال تتبع تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٥م وتمثل هذه فترة ما قبل تسارع العولمة وفترة ١٩٨٦-١٩٩٧م وتمثل فترة تسارع العولمة. تم كذلك إستخدام نموذج لبيان تأثير العولمة على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا وقد أوضحت النتائج ما يلى:

- لم تنجح دول شمال إفريقيا فى الحفاظ نصيبها النسبى من إجمالى الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية خلال فترة العولمة مقارنة بفترة ما قبل العولمة. حيث انخفض المتوسط السنوى لنصيب دول شمال إفريقيا من نحو ١١,٢% فى فترة ما قبل العولمة إلى نحو ٢,٣% فى فترة العولمة من إجمالى الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية.
- تقلص نصيب دول شمال إفريقيا من إجمالى الاستثمار الأجنبي المباشر العالمى من نحو ٣% سنويا فى المتوسط خلال فترة ما قبل العولمة إلى أقل من ١% سنويا فى المتوسط خلال فترة تسارع العولمة.
- حدوث تباين بالنسبة لنصيب كل دولة من دول شمال أفريقيا ، بالنسبة لإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة دول شمال أفريقيا خلال فترة ما قبل العولمة مقارنة بفترة تسارع العولمة. حيث ارتفع نصيب مصر من نحو ٤٧% سنويا في المتوسط خلال فترة ما قبل العولمة، إلى نحو ٥٦% سنويا في المتوسط سنويا خلال فترة العولمة وذلك من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي إلى مجموعة شمال أفريقيا.
- قفزت المغرب من المرتبة الأخيرة بين دول شمال أفريقيا خلال فترة ما قبل العولمة إلى المرتبة الثانية خلال فترة العولمة. فى حين تراجع ترتيب ليبيا من المركز الثاني خلال فترة ما قبل العولمة إلى المركز الرابع خلال فترة العولمة، وكذلك تراجعت ترتيب الجزائر إلى المركز الأخير خلال فترة العولمة، ويعود تراجع ترتيب كل من ليبيا والجزائر إلى أنهما لم يأخذا بسبل العولمة. بينما احتفظت تونس بالمركز الثالث سواء خلال فترة ما قبل العولمة أو فترة العولمة.
- تراجعت الجزائر إلى المركز الأخير خلال فترة العولمة بعد أن كانت في المركز الرابع خلال فترة ما قبل العولمة.

- مارست العولمة تأثيرا سلبيا على دول شمال أفريقيا ما عدا المغرب ، حيث قدر تأثيرها السلبي بنحو ٦% بالنسبة لمصر و ٤,٥% لليبيا و ١٢% للجزائر و ٥% لتونس ، وذلك من نصيب كل دولة من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية. بينما كان تأثير العولمة موجبا بنحو ١,٦% بالنسبة للمغرب من نصيبها النسبي من الاستثمار الموجه للدول النامية.

وكذلك يمكن أن يستخلص من النتائج السابقة انخفاض أهمية الناتج المحلى كأحد محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وزيادة أهمية الاستقرار السياسي وسعر الصرف في فترة تسارع العولمة مقارنة بفترة ما قبل العولمة.

جدول رقم (١)
إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
إلى الدول النامية وكل من مصر وتونس والمغرب والجزائر وليبيا
(١٩٨٠-١٩٩٧).

القيمة بالميلون دولار

السنة	إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية	مصر	تونس	المغرب	ليبيا	الجزائر
١٩٨٠	١٠٦٣٤	٥٤١	٢٣٥	٨٩	٤٠٨	٣٤٩
١٩٨١	١٢٠٦٢	٧٤٧	٢١٢	٥٧	٤٠٨	٧٧
١٩٨٢	١٤٣٠٩	٢٩٤	٢١٢	٨٠	٤٠٨	٥٤
١٩٨٣	١٠٤١٨	٤٩٠	١٨٤	٥٧	٤٠٨	٧٧
١٩٨٤	١٢١٥٧	٧٢٩	١١٣	٣٠	٤٠٨	٧٧
١٩٨٥	١٣٥٨٢	١٢٠٠	١٠٨	٢٠	٤٠٨	صفر
١٩٨٦	١٤١٨٤	١٣٠٠	٦٣	١	١٧٧	٥
١٩٨٧	٢٥٠٢١	٩٠٠	٩٢	٦٠	٩٨	٤
١٩٨٨	٢٩٧١٨	١٢٠٠	٦١	٨٥	٩٨	١٣
١٩٨٩	٢٩٧٥٦	١٣٠٠	٧٨	١٦٧	١٢٥	١٢
١٩٩٠	٣١٧٧٦	٧٠٠	٥٨	١٦٥	١٥٩	١٢
١٩٩١	٤١٦٩٦	٣٠٠	١٢٥	٣١٧	١٨٠	١٢
١٩٩٢	٤٩٦٢٥	٥٠٠	٥٢٦	٤٢٢	١٦٥	١٠
١٩٩٣	٧٣٠٤٥	٥٠٠	٥٦٢	٤٩١	١٠٠	١٣
١٩٩٤	٩٠٤٦٢	١٢٥٦	٤٣٢	٥٥١	١١٠	١٥
١٩٩٥	٩٦٣٣٠	٦٠٠	٢٦٤	٢٩٠	١٠٥	٨
١٩٩٦	١٢٩٨١٣	٦٣٦	٢٥٣	٣١١	١١٠	١٣
١٩٩٧	١٤٨٩٤٤	٨٣٤	٣٦٠	٥٠٠	١١٠	٧

المصـــدر :

UNCTAD, world investment Report, New York and Geneva, Various issues.

جدول رقم (٢)

نصيب دول شمال أفريقيا من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي والدول النامية وأفريقيا

١٩٨٠ - ١٩٩٧

القيمة بالمليون دولار

السنة	إجمالي التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر	إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية	إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا	إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لشمال أفريقيا	نصيب دول شمال أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي	نصيب دول شمال أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية	نصيب دول شمال أفريقيا الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٦)
متوسط الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥	٤٩٨٣١	١٢٦٣٤	٢٢٥٣	١٤١٩	٢,٨٤	١١,٢٣	٦٢,٢٧
١٩٨٦	٧٨٢٨٣	١٤١٨٤	١٧٢٨	١١٠٩	١,٤١	٧,٨١	٦٤,١٧
١٩٨٧	١٣٢٩٤٩	٢٥٠٢١	٢١٨٦	١٠٠٦	٠,٧٥	٤,٠٢	٤٦,٠٢
١٩٨٨	١٥٨٢٨٩	٢٩٧١٨	٢٣٢٥	١٤٤٧	٠,٩١	٤,٨٦	٦٢,٢٣
١٩٨٩	١٩٥١٥٣	٢٩٧٥٦	٤٤٤٦	١٩٩٧	١,٠٢	٦,٧١	٤٤,٩١
١٩٩٠	١٨٣٨٣٥	٣١٧٧٦	٢١٩٦	١٣٤١	٠,٧٢	٤,٢٢	٦١,٠١
١٩٩١	١٥٨٩٣٦	٤١٦٩٦	٢٧٥٢	٨٨٦	٠,٥٥	٢,١٢	٣٢,١٩
١٩٩٢	١٧٣٧٦١	٤٩٦٢٥	٣١٥١	١٥٨٢	٠,٩١	٣,١٨	٥٠,٢
١٩٩٣	٢١٨٠٩٤	٧٣٠٤٥	٣٦٩١	١٦٧٩	٠,٧٦	٢,٢٩	٤٥,٤٨
١٩٩٤	٢٣٨٧٣٨	٩٠٤٦٢	٥٤٩٦	٢٣٦٤	٠,٩٩	٢,٦١	٤٣,٠١
١٩٩٥	٣١٦٥٢٤	٩٦٣٣٠	٤٦٩٩	١٢٦٥	٠,٣٩	١,٣١	٢٦,٩٢
١٩٩٦	٣٣٧٥٥٠	١٢٩٨١٣	٤٨٢٨	١٣١٣	٠,٣٨	١,٠١	٣٢,٩
١٩٩٧	٤٠٠٤٨٦	١٤٨٩٤٤	٤٧١٠	١٨١١	٠,٤٥	١,٢١	٣٩,٩٣

المصدر :

الأعمدة رقم ١،٢،٤،من :

UNCTAD, world investment Report, New York, Geneva, various issues,

العمود ٥،٦،٧، قام الباحث بحسابها

جدول رقم (٣)

إجمـــالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال أفريقيا

١٩٨٠ - ١٩٩٧

القيمة بالمليون دولار

السنة	إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا	مصـــر		ليبيا		تونس		الجزائر		المغرب	
		إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	%من دول شمال أفريقيا	إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	% من دول شمال أفريقيا	إجمـــالي تدفق الاستثمار الأجنبي	% من دول شمال أفريقيا	إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	% من دول شمال أفريقيا	إجمـــالي الاستثمار الأجنبي المباشر	% من دول شمال أفريقيا
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)
١٩٨٠	١٦٢١	٥٤١	٣٣,٣	٤٠٨	٢٥,١	٢٣٥	١٤,٥	٣٤٩	٢١,٥	٨٩	٥,٤
١٩٨١	١٥٠١	٧٤٧	٤٩,٨	٤٠٨	٢٧,١	٢١٢	١٤,١	٧٧	٥,١	٥٧	٣,٨
١٩٨٢	٩٩٤	٢٩٤	٢٩,٦	٤٠٨	٤١	٢١٢	٢١,٣	صفر	صفر	٨٠	٨
١٩٨٣	١٢١٦	٤٩٠	٤٠,٣	٤٠٨	٣٣,٥	١٨٤	١٥,١	٧٧	٦,١	٥٧	٤,٧
١٩٨٤	١٣٥٧	٧٢٩	٥٣,٧	٤٠٨	٣٠	١١٣	٨,٣	٧٧	٥,٧	٣٠	٢,٢
١٩٨٥	١٧٣٦	١٢٠٠	٦٩,١	٤٠٨	٢٣,٥	١٠٨	٦,٣	صفر	صفر	٢٠	١,١
١٩٨٦	١١٩٢	١٣٠٠	١٠٩	١٧٧	(-) ١٤,٨	٦٣	٣	٥	٠,٤	١	صفر
١٩٨٧	١٠٠٦	٩٠٠	٨٥	(-) ٥٠	(-) ٥,٠	٩٢	٩,١	٤	٠,٤	٦٠	٦
١٩٨٨	١٤٤٧	١٢٠٠	٨٢,٩	٩٨	٦,٨	٦١	٤,٢	١٣	٠,٨	٨٥	٥,٩
١٩٨٩	١٩٩٧	١٣٠٠	٦٥	١٢٥	٦,٣	٧٨	٣,٩	١٢	٠,٦	١٦٧	٨,٤
١٩٩٠	١٣٤١	٧٠٠	٥٢,١	١٥٩	١١,٨	٥٨	٤,٣	١٢	٠,٩	١٦٥	١٢,٣
١٩٩١	٨٨٦	٣٠٠	٣٣,٩	١٨٠	٢٠,٣	١٢٥	١٤,١	١٢	١,٤	٣١٧	٣٥,٧
١٩٩٢	١٥٨٢	٥٠٠	٣١,٦	١٦٥	١٠,٤	٥٢٦	٣٣,٢	١٠	٠,٦	٤٢٢	٢٦,٧
١٩٩٣	١٦٧٩	٥٠٠	٢٩,٨	١٠٠	٦	٥٦٢	٣٣,٤	١٣	٠,٧	٤٩١	٢٩,٢
١٩٩٤	٢٣٦٤	١٢٥٦	٥٣,١	١١٠	٤,٧	٤٣٢	١٨,٢	١٥	٠,٦	٥٥١	٢٣,٣
١٩٩٥	١٢٦٥	٦٠٠	٤٧,٤	١٠٥	٨,٣	٢٦٤	٢٠,٩	٨	٠,٦	٢٩٠	٢٢,٩
١٩٩٦	١٣١٣	٦٣٦	٤٨,٤	١١٠	٨,٤	٢٥٣	١٩,٣	١٣	١	٣١١	٢٣,٧
١٩٩٧	١٨١١	٨٣٤	٤٦	١١٠	٦,١	٣٦٠	١٩,٩	٧	٠,٤	٥٠٠	٢٧,٦

المصدر :

الأعمدة رقم ١،٢،٤،٦،٨،١٠ من :

UNCTAD, world investment Report, New york Geneva, various issues,

باقي الأعمدة ، قام الباحث بحسابها

جدول رقم (٤)

مؤشرات محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر (١٩٨٠-١٩٩٧)

السنة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر إلى الدول النامية	الناتج المحلى الإجمالي مليار دولار	معدل التضخم %	معدل تغير سعر الصرف أمام الدولار %	الإصلاح الاقتصادي	العولمة
١٩٨٠	٥,٠٨	٢٠,٤	١٧,٢	صفر	لا يوجد	لا توجد
١٩٨١	٦,٠١	٢٣,٠	٤.٤	صفر	لا يوجد	لا توجد
١٩٨٢	٢,٠٥	٢٥,٨	٨,٤	(-) ١٠,٦٢	لا يوجد	لا توجد
١٩٨٣	٤.٧	٢٧,٣	٧,٩	(-) ٤,٢٤	لا يوجد	لا توجد
١٩٨٤	٥,٩٩	٢٩,٠٠	١١,١	(-) ١٤,٥٠	لا يوجد	لا توجد
١٩٨٥	٨.٨٣	٣٠,٦	٩,٠	(-) ٢٠,٢٩	لا يوجد	لا توجد
١٩٨٦	٩,١٦	٣١,٩	١٢,٧	(-) ٩,٩٨	لا يوجد	توجد
١٩٨٧	٣,٣٩	٣٦,١	١٥,٧	(-) ١٥,٥٩	لا يوجد	توجد
١٩٨٨	٤,٠٣	٣٨,٨	١٦,٠٠	(-) ٧,٢٩	لا يوجد	توجد
١٩٨٩	٤,٣٦	٣٧,١	١٦,٧	(-) ٨,٨٦	لا يوجد	توجد
١٩٩٠	٢,٢٠	٣٥,١	١٧,٣	(-) ١١,١٤	لا يوجد	توجد
١٩٩١	٠,٧١	٣٥,٨	٢٢,٢	(-) ٢٠,٠	يوجد	توجد
١٩٩٢	١,٠٠	٣٦,٥	١٩,٤	(-) ٢,٠	يوجد	توجد
١٩٩٣	٠,٦٨	٣٩,٢	١٠,٤	(-) ٠,٦٠	يوجد	توجد
١٩٩٤	١,٣٨	٤٣,٩	٨,٢	(-) ٠,٥٠	يوجد	توجد
١٩٩٥	٠,٦٢	٤٥,٤	٨,٣	صفر	يوجد	توجد
١٩٩٦	٠,٤٨	٤٧,٦	٧,٢	صفر	يوجد	توجد
١٩٩٧	٠,٥٥	٥٠,٢	٦,٢	صفر	يوجد	توجد

المصـــدر :

- العمود رقم (١) تم حسابه من جدول رقم (١) بمعرفة الباحث.
- العمود رقم ٤،٣،٢ من : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، إعداد مختلفة.

جدول رقم (٥)

مؤشرات محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لليبيا (١٩٨٠-١٩٩٧)

السنة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لليبيا إلى الدول النامية	الناتج المحلى الإجمالي مليار دولار	معدل التضخم %	معدل تغير سعر الصرف أمام الدولار %	الإصلاح الاقتصادي	العولمـــــة
١٩٨٠	٣,٨	٣٥,٦	١٧,٠٠	صفر	لا يوجد	لا توجد
١٩٨١	٣.٣	٣١,٥	١٧,٣	صفر	لا يوجد	لا توجد
١٩٨٢	٢,٨	٢٩,٩	١٠,٣	صفر	لا يوجد	لا توجد
١٩٨٣	٣,٩	٢٧,٧	١١,٢	صفر	لا يوجد	لا توجد
١٩٨٤	٣,٣٣	٢٧,٠٠	١١,٦	صفر	لا يوجد	لا توجد
١٩٨٥	٣,٠٠	٢٧,٩	١٠,٥	صفر	لا يوجد	لا توجد
١٩٨٦	صفر	٢٣,٢	١٣,٨	(-) ٥,٦٨	لا يوجد	توجد
١٩٨٧	صفر	٢٤,٢	١٢,٠	١٦,٠٠	لا يوجد	توجد
١٩٨٨	٠,٣٢	٢٥.٢	١٤,٠	(-) ٥,١٥	لا يوجد	توجد
١٩٨٩	٠,٤٢	٢٥,١	٦,٠	(-) ٢,٣٥	لا يوجد	توجد
١٩٩٠	٠,٥٠	٣٠,٣	٧,٠	٨,٢٣	لا يوجد	توجد
١٩٩١	٠,٤٣	٣٥,٠	٥,٠	(-) ٦,٧	لا يوجد	توجد
١٩٩٢	٠,٣٣	٣٥,٦	١٥,٠	(-) ٤,٧٧	لا يوجد	توجد
١٩٩٣	٠,١٣	٢٨,٢	٢٣,٠	(-) ٨,٩١	لا يوجد	توجد
١٩٩٤	٠.١٢	٢٧,٤	١٧,٠	(-) ١٢,٩١	لا يوجد	توجد
١٩٩٥	٠,١٠	٢٩,٩	١٠,٠	(-) ٢,٢١	لا يوجد	توجد
١٩٩٦	٠,٠٨	٣٢,٤	٧,٠	(-) ٢,٧١	لا يوجد	توجد
١٩٩٧	٠,٠٧	٣٣,٩	٦,٠	(-) ٥,٠٩	لا يوجد	توجد

المصـــدر :

- العمود رقم (١) تم حسابه من جدول رقم (١) بمعرفة الباحث.
- العمود رقم ٤،٣،٢ من : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، إعداد مختلفة.

جدول رقم (٦)

مؤشرات محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس (١٩٨٠-١٩٩٧)

السنة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لتونس إلى الدول النامية	. الناتج المحلى الإجمالي مليار دولار	معدل التضخم %	معدل تغير سعر الصرف أمام الدولار %	الإصلاح الاقتصادي	العولمـــة
١٩٨٠	٢.٢	٧.٣	٨,٢	١١,٧ (-)	لا يوجد	لا يوجد
١٩٨١	١,٧٥	٧,١	١١,٤	١٨,٨١ (-)	لا يوجد	لا يوجد
١٩٨٢	١,٤٨	٧,٠٩	٢٣,٩	١٦,٢٦ (-)	لا يوجد	لا يوجد
١٩٨٣	١.٧٦	٧,٠٢	٣٤,٠	١٥,٦٧ (-)	لا يوجد	لا يوجد
١٩٨٤	٠,٩٢	٦,٩٤	٤٦,٠	١٥,٧٤ (-)	لا يوجد	لا يوجد
١٩٨٥	٠,٧٩	٧,٢٤	٢٠,٠٠	١٤,٤٨ (-)	لا يوجد	لا يوجد
١٩٨٦	٠,٤٤	٧.٧٩	٧,١	٩.٩ (-)	لا يوجد	تو جد
١٩٨٧	٠,٣٦	٧,٤٥	٧.٧	٨,٠١ (-)	يوجد	توجد
١٩٨٨	٠,٢٠	٨,٧٥	٦,٧	١٣,٤٢ (-)	يوجد	توجد
١٩٨٩	٠,٢٦	٩,٩٢	٩,٥	٠,٦٧ (-)	يوجد	توجد
١٩٩٠	٠,١٨	١١,٠٨	٧,١	٨,١٠	يوجد	توجد
١٩٩١	٠,٢٩	١١,٥٩	٧,١	٩.٩ (-)	يوجد	توجد
١٩٩٢	١,٠٥	١٣,٨٥	٦,٢	٤,٣	يوجد	توجد
١٩٩٣	٠,٧٦	١٢,٧٨	٤,٠	١٣,٤ (-)	يوجد	توجد
١٩٩٤	٠,٤٧	١٥,٧٧	٤,٧	٠,٧٨ (-)	يوجد	توجد
١٩٩٥	٠,٢٧	١٨,٠٤	٦,٢	٦,٥٨	يوجد	توجد
١٩٩٦	٠,١٩	١٩,٢٨	٣,٨	٢,٦ (-)	يوجد	توجد
١٩٩٧	٠,٢٤	٢٠,٣٥	٣,٧	١٣,٢ (-)	يوجد	توجد

المصـــدر:

- العمود رقم (١) تم حسابه من جدول رقم (١) بمعرفة الباحث.
- العمود رقم ٢،٣،٤ من : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، إعداد مختلفة.

جدول رقم (٧)

مؤشرات محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر (١٩٨٠-١٩٩٧)

السنة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر إلى الدول النامية	الناتج المحلى الإجمالي مليار دولار	معدل التضخم %	معدل تغير سعر الصرف أمام الدولار %	الإصلاح الاقتصادي	العولمــــة
١٩٨٠	٣,٢	٤٢,٣	١٣,٤	صفر	لا يوجد	لا يوجد
١٩٨١	٠,٦٣	٤٤,٣	١٤,٠	(-) ١٠,٦١	لا يوجد	لا يوجد
١٩٨٢	صفر	٤٥,١	٢٢,٣	(-) ٥,٥٥	لا يوجد	لا يوجد
١٩٨٣	٠,٧٣	٤٨,٨	٢٤,٤	(-) ٥,٧٢	لا يوجد	لا يوجد
١٩٨٤	٠,٦٣	٥١,٨	٣٢,٥	(-) ٤,٠٣	لا يوجد	لا يوجد
١٩٨٥	صفر	٥٧,١	١٥,٠	٧,٣٣	لا يوجد	لا يوجد
١٩٨٦	٠,٠٣	٦٠,٨	١٦,٠	(-) ١,٠٥	لا يوجد	توجد
١٩٨٧	٠,٠١	٦٣,٠	١٥,٠	(-) ٠,٠٢	يوجد	توجد
١٩٨٨	٠,٠٤	٥٣,٥	١٧,٠	(-) ٢٦,٦٦	يوجد	توجد
١٩٨٩	٠,٠٤	٤٩,٢	١٦,٠	(-) ١٦,٢	يوجد	توجد
١٩٩٠	٠,٠٣	٥٣,٢	٢٠,٠	(-) ٣٤,٤	يوجد	توجد
١٩٩١	٠,٠٢	٤٥,٧	٢١,٠	(-) ١٠٦,٢	يوجد	توجد
١٩٩٢	٠,٠٢	٤٧,٨	٣٠,٠	(-) ١٨,٢	يوجد	توجد
١٩٩٣	٠,٠١	٤٩,٧	٢٠,٥	(-) ٦,٩١	يوجد	توجد
١٩٩٤	٠,٠١	٤٢,٠	٢٩,٠	(-) ٥٠,١٧	يوجد	توجد
١٩٩٥	صفر	٤١,٢	٢٩,٨	(-) ٣٥,٩٤	يوجد	توجد
١٩٩٦	صفر	٤٥,٧	١٨,٧	(-) ١٤,٨٦	يوجد	توجد
١٩٩٧	صفر	٤٧,٧	٥,٧	(-) ٥,٤	يوجد	توجد

المصـــــدر :

- العمود رقم (١) تم حسابه من جدول رقم (١) بمعرفة الباحث.

العمود رقم ٤،٣،٢ من : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، إعداد مختلفة.

جدول رقم (٨)

مؤشرات محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب (١٩٨٠-١٩٩٧)

السنة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للمغـــرب إلى الدول النامية	الناتج المحلى الإجمالي مليار دولار	معدل التضخم %	معدل تغير سعر الصرف أمام الدولار %	الإصلاح الاقتصادي	العولمـــــة
١٩٨٠	٠,٨٣	١٨,٨	١٤,٢	صفر	لا يوجد	لا توجد
١٩٨١	٠,٤٧	١٥,٢	١٠,٨	(-) ٦,٠	لا يوجد	لا توجد
١٩٨٢	٠,٥٥	١٥,٤	٢١,٧	(-) ١٤,٩١	لا يوجد	لا توجد
١٩٨٣	٠,٥٤	١٣,٩	٢٥,٠	(-) ٢٢,٢٥	لا يوجد	لا توجد
١٩٨٤	٠,٢٤	١٢,٧	٣٦,٤	(-) ١٥,٧٤	لا يوجد	لا توجد
١٩٨٥	٠,١٤	١٢,٨	١٧,٠	(-) ١٤,٤٨	لا يوجد	لا توجد
١٩٨٦	صفر	١٦,٩	١٠,٠	(-) ٩,٩٠	لا يوجد	توجد
١٩٨٧	٠,٢٣	١٨,٨	٢,٠	٨,١٠	لا يوجد	توجد
١٩٨٨	٠,٢٨	٢١,٩	٢,٣	(-) ١٣,٤٢	لا يوجد	توجد
١٩٨٩	٠,٥٦	٢٢,٣	٢,٠	(-) ٠,٦٧	يوجد	توجد
١٩٩٠	٠,٥١	٢٥,٣	٧,٠	٨,١٠	يوجد	توجد
١٩٩١	٠,٧٦	٢٧,٨	٨,٠	(-) ٥,٦٤	يوجد	توجد
١٩٩٢	٠,٨٥	٢٨,٥	٥,٧	(-) ٧,٩٦	يوجد	توجد
١٩٩٣	٠,٦٧	٢٦,٨	٥,٢	(-) ١,٤٧	يوجد	توجد
١٩٩٤	٠,٦٠	٣٠,٣	٥,١	١,١٠	يوجد	توجد
١٩٩٥	٠,٣٠	٣٢,٩	٦,١	٧,٢	يوجد	توجد
١٩٩٦	٠,٢٣	٣٦,٨	٣,٠	(-) ٢,٠٦	يوجد	توجد
١٩٩٧	٠,٣٣	٣٣,٢	١,٠	(-) ٩,٣	يوجد	توجد

المصـــــدر :

- العمود رقم (١) تم حسابه من جدول رقم (١) بمعرفة الباحث.
- العمود رقم ٤،٣،٢ من : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، إعداد مختلفة.

المراجـــــــع :

١. صندوق النقد الدولي (١٩٩٧) ، تقدير افاق الاقتصاد العـــالمي ، العولمــة : الفــرص والتحديات ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، ص. ٨٦

2. WTO world trade organization (1996), *Annual Report*, 1996, Vol.1, Geneva, Chap.4.

3. Otsubo,s (1996), Globalization : New Role For Developing Countries in an Integrating world, *world Bank*, washing ton D.C, P.1.

4. Nunnenkamp, p., (1997, Foreign direct investment in Latin America in the era of Globalized Production, ***Transnational Corporations***, Vol.–6,April, P.51.

5. UNCTAD (1996), *Globalization and liberalization* : ***Effects of international Economic Relations on Poverty***, New York and Geneva, p.1

6. Dunning, J.H. (1997), Advent of alliance Capitalism. In J.H. Dunning and K.A. Hamdani, *The New Globalism and Developing Countries*, United Nations university press, Paris p.13

7. Assaf G, (1998), Globalisation and industrial Development : implications for countries and international Co-operation, ***Journal of Economic cooperation Among Islamic countries***, Vol. 19, Nos.1-2, January April, 1998,P.142.

8. UNCTAD (1993), Division on Transnational Corporations and investment, ***world investment Report***, Transnational Corporations and integrated in international production, United Nations publication sales No. c 93. P 14.

9. Assaf, G, (1998). Globalisation and Industrial Development : implications for developing Countries and international Cooperation, OP. cit., P. 143.

10. Dunning, J.H. (1997). Advent of alliance Capitalism. OP. cit., P. 14.

١١. صندوق النقد الدولى (١٩٩٧) العولمة الفرص والتحديدات ، مرجع سابق ذكـــره ، ص ٥١

12. UNCTAD (1995), *world investment Report*, (1995), Transnational corporation and competitiveness, New York and Geneva, P.10.

13. UNCTAD (1997), *world investment Report* 1997, Transnational corporations, Market structure and competition policy, New York and Geneva, P. 184.

١٤. صندوق النقد الدولي (١٩٩٧) العولمة : الفرص والتحديات ، مرجع سابق ذكـــره ، ص ٥٦.

15. Dunning , J.H. (1997), Advant of alliance Capitalism, op. cit., P.15.

16. Hood, N. and S.Young (1981). ***The Economic of multinational Enterprise***, Esse:U.K. : Long man Group Ltd., pp 9-10

17. Hymer, S.H. (1976). ***The international operation of National Firms :***

A study of Direct Foreign investment, the MIT, Cambridge.

18. Kindlebrger, C.p, (1969). *American Business Abroad*, MacMillan London.

19. Vernon, R (1966), : International investment and international trade in the product cycle, ***Quarterlerly Journal of Economics***, Vol. 80, PP. 190-207.

20. Buckley, P.J and M., Cassion (1985), ***The Economic theary of Multinational Enterprise***, Macmillan, London.

21. Rugman, A.M.(1986), New theories of the Multinational Enterprise ; an Assessment of internalization theary. *Bulletin of Economic Research* , Vol. 38, PP. 101-118.

22. Dunning, J.H, (1979), Explaining changing patterns of international production : in Defense of the Electic theary, *Oxford Bulletin of Economics and statistics,* Vol. 41, pp 269-295.

23. Parry, T.G (1980), *Multinational Enterprise : International Investment and Host country impacts,* Greenwich : JAI press Inc, P. 20-29.

24. OECO (1993), *Investment Incentive disincentives and the international Investment process*, Paris, (1983), PP. 36-63.

25. Robock, S.H, and K.S., Mmonds (1983), *International Business and Multinational Enterprise*, Illions Richard, Irwin, P. 33-56.

26. Dunning, J.H.(1988), The Electical Paradigm of international production : A restatement and some possible Extensions, *journal of international Business studies*, Vol. 19, PP. 1-13.
..............-, (1979). Explaining changing ..... op. cit., pp. 269-295.
................-,(1973).The determents of international production, *oxford Economic papers*, PP. 289-336.

27. (1993), *Multinational Enterprises and the Global Economy*, wokinghom : Addison, wosly.

28. UNCTAD (1998), *world investment Report* 1998, Trends and Determinants new York and Geneva : united Nations, publication, sales No. E. 98.II.D.S,P. 10.

29. Papanastassiou, M. and R.D., Pearce (1990), Host country characteristics and the sourcing behavior of U.K manufacturing industry, *Reading university of Reading Discussion papers in International Investment and Business studies*, series B, Vol. II, No. 140.

30. Green, R.T. and W.H. Cunningham (1975), The determinants of US foreign Investment : an empirical examination, ***Management International Review***, Vol.15, PP. 695-699.

31. Dunning, J.H. (1980), Toward an eclectic theary of international production : Some empirical tests; ***Journal of international Business studies***; spring /summer ,PP. 9-31.

32. UNCTAD, 1998, ***world investment Report***, op. cit., PP. 135-140.

33. Torrisi, C,R (1985), The determents of direct Foreign investment in a small L D C, ***Journal of Economic Development***, Vol. 10, No. 2, July .pp 29-45.

34. Petrchilas, G.A., (1984), the determinant of Foreign direct investment in Greek economy, ***British Review of Economic issues***, Vol.6, Spring, PP. 27-54.

35. Nunnenkamp, P. (1997), Foreign direct investment in Latin American in the era of globalized production, OP.Cit., PP. 51-81.

٣٦. د. محمد العريان ومحمود الجمل (١٩٩٧) ، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية : الاتجاه نحو السياسات الصحيحة ، **ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الكويت ، ص ٤٩.

37. Caves, R, (1996), ***Multinational Enterprise and Economic Analysis***, 2nd edition, Cambridge surveys, of Economic literature, Cambridge university press.

٣٨. سعيد النجار (١٩٨٢) ، أفاق الاستثمار فى الوطن العربي ، مؤتمر آفاق الاستثمار في **الوطن العربي** ، اتحاد المصارف العربية ، القاهرة ، ص. ٦٧.

39. Lecraw, D.J., (1991), performance of transnational corporations in less developed countries, ***Journal of international Business studies*** spring, summer, PP. 15-33.

٤٠. د.عبد السلام أبو قحف (١٩٩٨) ، مقدمه في إدارة الأعمال الدولية ، الطبعـــة الرابعـــة مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، ص ٧٦.

٤١. د. سعيد النجار (١٩٩٢) ، افاق الاستثمار في الوطن العربي ، مرجـــع ســبق ذكـــره ، ص ٦٦.

42. Schneider, F. and BS Frey, (1985), Economic and political direct investment, *world development*, 13, Feb. PP. 161-175.

43. Nunnenkamp (1997), foreign direct investment in A Latin America, op. Cit., P. 67.

٤٤. د. هناء خير الدين (١٩٩١) ، مفهوم التحرير الاقتصـــادي ، حلقـــه تحريـــر الاقتصـــاد المصري ، مركز البحوث والدراسات المالية ، جامعة القاهرة ،ص ٢٠.

45. Nunnenkamp, P (1997), Foreign direct investment in Latin America - OP.Cit P.-61.

46. Kumar N. (1987), Intangible assets internationalisation and foreign production : direct investments and licensing in Indian manufacturing, welt wirts chaftliches Archiv, Vol. 123, PP 325-344.

47. A godo, O (1978), The determents of U.S private manufacturing investments in Africa, *Journal of international Business studies*, winter, PP. 95-107.

48. Lecraw, D.J (1991), performance of transnational corporations in less developed countries, OP. Cit., P. 17.

49. Basi, R.j (1963), *Determents of United States Private Direct Investments in Foreign Countries*, Kent state University, Bureau of Economic and Business Research, 1963.

50. Schneider, F. and B.S. Frey (1985), Economic and political determinats of foreign direct investment, *world Development*, 13 February, PP. 161-175.

51. Petrochilas, G.A.(1984). The determinats of foreign direct investment in the Greek economy, Op. Cit. PP. 27-54.

52. Abou-Kahf, A.M, (1985). Foreign direct investment in developing countries, An analysis of the determinats, Impact policies and organization with specific reference to the case of Egypt, Ph. D thesis, university of Strathclyde, Glasgow, U.K., PP.610-614.

٥٣. د. خليل حمداني (١٩٩٧) الحوافز والاستثمار الأجنبي المباشر ، ندوده *الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية* ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت، ص ص ٣٦،٣٧.

٥٤. تم حساب تلك المعدلات من التقرير **الاقتصادي العربي الموحد** ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، إعداد ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٨م

الفصل الثالث

الميزة التنافسية

٣/١- مقدمة :

طرأت على ساحة الاقتصاد العالمى ، العديد من التغيرات والتطورات ، ومن هذه التغيرات، الثورة التكنولوجية، وزيادة درجة الاعتماد بين دول العالم ، وإتفاقيات أوروجواى التى تهدف إلى مزيد من تحرير التجارة ، وكوكبة أو عولمة الاقتصاد العالمى، وقد أدت هذه التغيرات إلى زيادة درجة التنافسية فى الاقتصاد العالمى ، الأمر الذى جعلها من السمات الواضحة له ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين .

وتتزايد القدرة التنافسية لاقتصاد الدولة على المستوى العالمى، إذا كانت مؤسساته وسياساته تدعم وتساند النمو الاقتصادى، ومن ثم فإن من مجالات التنافس بين الدول إختيارها للسياسات والمؤسسات الاقتصادية الملاءمة، وتتمثل فى أحد المعايير التى يتم من خلالها الحكم على مدى ملاءمة سياسة اقتصادية من عدمه ، تتمثل فى هو مدى زيادتها للقدرة التنافسية للدولة .

٣/٢- مفهوم التنافسية

يستخدم مصطلح القدرة التنافسية على نطاق واسع ، من جانب العديد من الاقتصاديين والسياسيين وغيرهم ، وقد بدأ شيوع هذا المصطلح عندما عهد الرئيس الأمريكى " ريجان " بتكوين لجنة لبحث تنافسية الصناعات الامريكية وتدهور قدرتها التنافسية أمام مثيلاتها اليابانية ، ثم أنشأ بعد ذلك مجلس لسياسة التنافسية الامريكية. US.Competitiveness Policy Council وقد عرف هذا المجلس التنافسية، على أنها قدرة الدولة على انتاج السلع والخدمات التى تقابل الأذواق فى الأسواق العالمية، وفى نفس الوقت تحقيق مستوى معيشه متزايد على المدى الطويل (١).

بينما نجد أن تقرير التنافسية العالمية فى العالم، الذى يصدر عن المعهد الدولى لإدارة التنمية فى سويسرا قد عرف التنافسية، بأنها قدرة الدولة والمنشأة على توليد ثروة أكبر من منافسيها فى الأسواق العالمية (٢).

فى حين عرفت الانكتاد التنافسية بأنها، الوضع الذى يمّكن الدولة فى ظل شروط السوق الحرة والعادلة من انتاج السلع والخدمات التى تلائم الأذواق فى الأسواق العالمية، وفى نفس الوقت تحافظ على وتزيد من الدخول الحقيقية لأفرادها خلال الأجل الطويل (٣).

ويتضح مما سبق بأنه لا يوجد تعريف مبسط وشامل للتنافسية، فهو مفهوم متعدد الأبعاد، يشتمل على القدرة على التصدير، والاستخدام الكفؤ لعوامل الانتاج فى الدولة وزيادة الإنتاجية، التى تضمن ارتفاع مستويات المعيشة للدولة . ويمكن القول أن التنافسية تعتمد بصفة أساسية على ثلاثة عوامل هى :

- البيئة الاقتصادية الكلية.
- القدرة على استيعاب واستخدام وتطوير التكنولوجيا، لتخفيض تكاليف الانتاج وتحسين جودة المنتج وابتكار منتجات جديدة.

• تطبيق واستخدام ترتيبات واستراتيجيات تتضمن عوامل عديدة ، مثل التعبئة والتغليف وقنوات التوزيع وخدمة ما بعد البيع .

٣/٣- محددات الميزة التنافسية

تسعى كل من الدول المتقدمة والنامية إلى الإستحواذ على مصادر القدرة التنافسية، والعمل على زيادتها ، وكما هو معلوم ، فإن الميزة التنافسية تخلق، ويجب أن تستجيب للتغيرات فى البيئة الدولية ، وتحقق الدول النجاح فى التجارة الدولية من خلال توقع الفرص التجارية والإعداد للإستفادة منها . ويتطلب هذا إستجابة هيكل الإنتاج لإحتياجات ورغبات المستهلك ، بالإضافة إلى القدرة على التأثير على هذه الإحتياجات أو خلقها علاوة على وجود تصور طويل الأجل للتكيف أو التعديل الاقتصادى ، يحول دون تعرضه لتقلبات عنيفة .

وقد أرجع Porter [٤] الميزة التنافسية فى أية صناعة إلى أربعة محددات رئيسية تؤثر كل منها فى الأخرى كما يلى :

٣/٣/١- أوضاع عوامل الإنتاج Factor Conditions

لا تقتصر عوامل الإنتاج فى ظل نظرية الميزة التنافسية على العمل ورأس المال فقط ، بل تشمل كافة عوامل الإنتاج من موارد طبيعية وبنية أساسية ، ورأس المال والموارد البشرية ، بالإضافة إلى المعرفة والمناخ والموقع . كذلك تتطلب الميزة التنافسية الكفاءة فى استخدام عوامل الإنتاج وتفاعلها مع محددات الميزة التنافسية الأخرى .

٣/٣/٢- أوضاع الطلب المحلى Home Demand Conditions

ويتمثل ذلك فى هيكل الطلب ومعدل نموه ومدى توافقه مع الطلب العالمى ، فإذا كان هيكل الطلب المحلى يتميز بإرتفاع الأهمية النسبية للسلع كثيفة التكنولوجيا ، فإن ذلك يحفز تطوير المنتجات ورفع مستوى جودتها ، مع تحقيق ميزة تنافسية لهذه المنتجات فى السوق العالمى .

٣/٣/٣- الصناعات المكملة والمغذية Related and Supporting Industries

يعتبر توافر مجموعة من الصناعات المكملة والمغذية، أحد محددات الميزة التنافسية، نظراً لما توفره من مدخلات بسرعة ومرونة كبيرة، بما يسهم فى تخفيض السعر، كذلك يترتب على وجود تلك الصناعات ، قصر خطوط الاتصالات والمواصلات . كما يتيح فرصة لتبادل المعلومات والأفكار والتكنولوجيا بما يزيد من درجة التطوير والتكنولوجيا، وخلق مهارات إنتاجية وإدارية أفضل.

٣/٣/٤- إستراتيجية المنشأة وهيكلها ودرجة المنافسة

Firm Strategy, Sturcture, and Rivalry

ويتضمن هذا المحدد الأهداف والإستراتيجيات ، وطرق وأساليب تنظيم المنشأة ، بالإضافة إلى طبيعة المنافسة المحلية ، والتى تشجع على الإختراع، وتهيئ للنجاح على المستوى العالمى.

ويترتب على الإختلافات فى المناهج الإدارية والمهارات التنظيمية، خلق مزايا لعدد من الدول ، فى أنواع مختلفة من الصناعات ، وتمثل العلاقة بين العمل والإدارة أهمية خاصة فى كثير من الصناعات ، لأنها تقوم بدور حيوى فى التطوير والإبتكار فى المنشآت.

وبتحليل المحددات السابقة ، فإن نموذج بورتر ، يوضح تنافسية الصناعة ، وليس الدولة، على الرغم من أن عنوان كتابه هو الميزة التنافسية للدول. وفى الوقت الحاضر فإنه ليس بالأمر السهل بالنسبة للدولة ، التى تعتمد على اقتصاديات فوقية يعتمد بعضها على بعض أن تحدد تنافسية الدول مع النماذج القائمة (٥).

وحيث لا يمكن لاقتصاد دولة، أن يتحرر من هذا الاعتماد المتبادل لشبكة الموردين العالمية ، والصناعات التجميعية والمغذية، ونظم النقل، والتوزيع والأسواق، فإن الباحثين فى التنافسية يميلون إلى تشجيع الاستثمار فى قوى العمل والتعليم، ويوضح أحدهم أنه إذا كنا نبحث عن مزيد من الأداء التنافسى لإقتصاد الدولة فيجب أن نستثمر فى البشر وليس فى الشركات (٦).

كما يضيف Porter إلى المحددات الأربعة السابقة للميزة التنافسية، دور كل من الصدفة Chance والحكومة Government حيث يترتب على الصدفة، نجاح بعض الصناعات ومن الأمثلة الهامة على ذلك القرارات السياسية، والحروب وتزايد الطلب الاقليمى أو العالمى، والتقلبات فى أسواق التمويل العالمية ومعدلات الصرف. وتؤثر الحكومة على المحددات الأربعة السابقة، فقد كانت السياسة الحكومية فى كوريا واليابان من عوامل نجاح منشآت هاتين الدولتين (٧).

وتتفاعل المحددات السابقة مع بعضها البعض، بما يترتب عليه تحقيق الميزة التنافسية، ويستطيع أى محدد أن يؤثر فى المحددات الأخرى، مع أن بعض التفاعلات تعتبر أقوى وأكثر أهمية من غيرها . فمثلاً يؤثر الطلب المحلى على أولويات الإستثمار، كما يؤثر ويتأثر الطلب المحلى بإستراتيجيات المنشآت وهيكلها والمنافسة المحلية، والتى بدورها تتأثر وتؤثر فى أوضاع عوامل الإنتاج.

وتعنى المحددات السابقة أن بعض جوانب التنافسية مرتبط بما يحدث داخل المنشأة، وترتبط محددات أخرى بالبيئة الخارجية لها، والتى تشمل كفاءة الصناعات المكملة والمغذية التى تقوم على المدخلات. والخدمات، والبنية الأساسية المادية، مثل الإتصالات والمواصلات والطرق، والبيئة المؤسسية مثل النظام القانونى والبنية الأساسية للتكنولوجيا، ونوعية الموارد البشرية، والبيئة الاقتصادية الكلية، التى تؤثر على بعض الأسعار الأساسية، مثل سعر الفائدة وسعر الصرف والتضخم وقرارات الإستثمار.

كذلك تمتد التنافسية لتشمل الاقتصاد العالمى، حيث تتضمن التغيرات فى المعدلات النسبية للتضخم وأسعار الصرف عبر الدول ونظم التجارة والمواصلات الدولية وقنوات التوزيع الدولية (٨).

وتتوقف قدرة المنشأة على الإستجابة للتحديات التنافسية فى المقام الأول على إدارتها الداخلية، وأساليب الإنتاج وتوافر عوامل الإنتاج كما يعتمد أيضاً على بيئة الأعمال التى تمارس فيها عملياتها سواء محلياً أو عالمياً (٩).

٣/٤- مراحل تطور الميزة التنافسية

تمر الميزة التنافسية بمراحل، تختلف كل مرحلة فى خصائصها والدور الذى تمارسه الدول فى كل منها، وقد قسم بورتر هذه المراحل إلى أربعة مراحل كما يلى [١٠] :

٣/٤/١- قيادة عوامل الإنتاج Factor - Driven

تعتمد الميزة التنافسية فى هذه المرحلة على عوامل الإنتاج، والتى تشمل الموارد الطبيعية والعمل غير الماهر، والظروف الملاءمة لنمو بعض المحاصيل، وتنافس الدولة فقط على أساس السعر فى الصناعات التى تتطلب تكنولوجيا بسيطة وتعتمد على عوامل الإنتاج التى تتمتع فيها بوفرة نسبية.

٣/٤/٢- قيادة الاستثمار Investment - Driven

وتعتمد الميزة التنافسية فى هذه المرحلة، على رغبة وقدرة الدولة ومنشآتها على زيادة معدلات الاستثمار، وتقتصر محددات الميزة التنافسية فى هذه المرحلة على جانب العرض. وتتصف الميزة التنافسية بأنها أكثر استقراراً وتقدماً عن المرحلة الأولى. وقد نجحت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية فى الوصول إلى هذه المرحلة، وحديثاً كوريا. كما توجد مؤشرات على أن كل من تايوان وسنغافورة وهونج كونج وأسبانيا وبدرجة أقل البرازيل، قد استطاعوا الوصول إلى هذه المرحلة .

٣/٤/٣- قيادة الابتكار Innnovation - Driven

وفى هذه المرحلة تبتكر المنشآت تكنولوجيا وطرق إنتاج جديدة، وتنافس فى السوق العالمى فى قطاعات صناعية متنوعة. مع تطوير الصناعات المغذية والمكملة، كما تطور استراتيجياتها العالمية مع زيادة تنوع الطلب المحلى. كما يتم تدويل الطلب المحلى من خلال الشركات متعددة الجنسيات.

وبلغت بريطانيا هذه المرحلة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، كما وصلت أمريكا وألمانيا والسويد إليها فى أوائل القرن العشرين. كما بلغت كل من ايطاليا واليابان هذه المرحلة فى السبعينات من هذا القرن.

٣/٤/٤- قيادة الثروة Wealth - Driven

تعانى الدولة فى هذه المرحلة من تدهور فى ميزتها التنافسية، نظراً للزيادة فى ثروتها التى تحققت فى المراحل السابقة. كما تبدأ المنشآت فى فقد ميزتها التنافسية فى الصناعات الدولية، مع عدم الإهتمام بالتطوير. وقد مرت بريطانيا بهذه المرحلة أو كادت أن تصل إليها فى أواخر الثمانينات.

وتعتبر المنافسة الخارجية أكثر أهمية للدول النامية وذلك لأسباب منها :

أولاً : إرتفاع مرونة الطلب السعرية على صادراتها الصناعية، وتعرضها لمنافسة شديدة من المنشآت الأجنبية فى سوقها المحلى.

ثانياً : لأنهاعرضة أكثر للتأثر بالتغيرات فى التنافسية الدولية، وخاصة الدول الصغيرة التى تعتمد على الإستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر، حيث تنتقل الاستثمارات الأجنبية من الدولة التى ترتفع قدرتها التنافسية، الأمر الذى يترك تأثيرات سلبية على الاقتصاد المحلى.

ثالثاً : يقترن انهيار نظام سعر الصرف الثابت، فى حالات كثيرة مع ارتفاع معدلات التضخم المحلية، ومن ثم يمثل ذلك صعوبة أكبر فى التحكم فى التغيرات فى القدرة التنافسية للدولة (١١).

٣/٥- مؤشرات القدرة التنافسية

توفر مؤشرات القدرة التنافسية المعلومات اللازمة، التى تساعد صانعى السياسة ومتخذى القرار على مواجة تحديات النمو وزيادة الإنتاجية من خلال :

- توضيح حالة الاقتصاد بالمقارنة بين آداءه فى الفترات المختلفة أو بين آداءه مقارنة بأداء الاقتصاديات الأخرى.

• تشخيص العوامل التى تعوق النمو والكفاءة الاقتصادية.
• إقناع قادة الصناعة والمسئولين الحكوميين والجهات المانحة بالحاجة إلى الإصلاحات الاقتصادية وتحسين الأوضاع التنافسية.
• تعتبر أداة مفيدة لتعريف المستثمر الدولى بالبيئة العملية، التى يرغب فى دخول مجالها.

٦- الإصلاح الاقتصادى

يصبح الإصلاح الاقتصادى مطلباً ضرورياً، وذلك عندما يعانى اقتصاد الدولة من عجز كبير فى الموازنة العامة، وتضخم جامح، وإرتفاع فى درجة الحماية، وسعر الصرف مقوم بأعلى من قيمته، وديون خارجية كبيرة، ويمثل ذلك واقع الاقتصاد المصرى، قبل بداية الإصلاح الاقتصادى أو التحرير الاقتصادى، والذى يقصد به بصفة عامة ترك إدارة النشاط الاقتصادى لقوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومى بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع [١٢].

وقامت الحكومة المصرية، بعقد إتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى عام ١٩٩١، وذلك بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادى، ولا يعتبر إتفاق ١٩٩١بمثابة الإتفاق الأول مع الصندوق، حيث عقدت مصر مع الصندوق إتفاقات سابقة مع الصندوق فى أعوام ١٩٦٢، ١٩٦٤، ١٩٧٨، ١٩٨٧، ولكن كل هذه الإتفاقيات لم يستكمل تنفيذها، ومن ثم تعتبر إتفاقية ١٩٩١ أول إتفاقية مع صندوق النقد الدولى تقوم الحكومة المصرية بتنفيذها.

ويطلق على برنامج الإصلاح الاقتصادى لعام ١٩٩١ الذى تعهدت الحكومة المصرية بتنفيذه، برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى Economic Reform and Structural Adjustment Program ويركز البرنامج على ثلاث قواعد [١٣].

• تحقيق الإستقرار من أجل إستعادة التوازن الكلى .

المــراجــع

١- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مقترح لإستعراض الجوانب المختلفة لتقرير التنافسية العالمى، المنهجية - المؤشرات، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٣.

2- World Economic Forum, **The world Competitiveness Report,** 14 Th. Ed., IMD International Lausanne. Switzerland, 1994, P.18.

3- UNCTAD, Environment, International Competitiveness and Development, No. **7964ci,**P.6.

4- Porter, M.E., **TheCompetitive Advantage of Nations,** New York, The Free Press , pp.71-124.

5- Moon, H.C and New Man S. peery Competitiveness of product, Firm industry, and Nation in Aglobal Business, **An International Business Journal**, vol. 5, No. 1, 1995, p. 30.

6- Dahlman, C.J., The role of Government : Education Policy, Technical Change, R & D , And Competitive Advantage. In UL Haque, (ed.) International Competitiveness Interaction of the public and Private Sectors, **EDI Seminar Series,** World Bank, Washington, D.C, 1990, p. 53.

7- Porter, M.E, **The Competitive Advantage of Nations** op. Cit, pp. 134-127.

8- Dahlman, c.j, The Role of Government ... op. cit p. 45.

٩- شيام خيمانى، مؤشرات القدرة التنافسية الدولية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : نظرة عامة ، **الندوة**، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، العدد الثانى ٢ يونيو ١٩٩٦م، ص٧ .

10- P **Competitive Advantage of Nations,** op. cit, pp. 545-562.

الفصل الرابع

مقومات أسواق الأوراق المالية الصاعدة ودورها فى التنمية الاقتصادية

وقد أثار صعود أسواق الأوراق المالية الصاعدة عدد من الأسئلة المهمة لصانعى السياسة فى الدول النامية : هل تؤثر أسواق الأوراق المالية على التنمية الاقتصادية ؟ وما هى مقومات تلك الأسواق ومشاكلها ؟ وكيف يمكن لهذه الدول الاستفادة من هذه الأسواق مع تجنب مخاطرها ؟ لذلك **يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل مقومات أسواق الأوراق المالية الصاعدة ودورها فى التنمية الاقتصادية** ، ولهذا ستتناول الدراسة النقاط الآتية :

- ماهية أسواق الأوراق المالية الصاعدة .
- هيكل أسواق الأوراق المالية الصاعدة .
- محددات نمو أسواق الأوراق المالية الصاعدة .
- دور أسواق الأوراق المالية فى التنمية الاقتصادية
- مخاطر أسواق الأوراق المالية الصاعدة .
- مواجهة إخطار أسواق الأوراق المالية الصاعدة .
- مستقبل أسواق الأوراق المالية الصاعدة .

٢/٤ - ماهية أسواق الأوراق المالية الصاعدة :

يشكل سوق الأوراق المالية الدولية ركناً أساسياً من أركان أسواق المال الدولية ، والتى مثلها مثل أسواق المال المحلية ، تقوم بتحويل القوة الشرائية من المقرضين والمستثمرين إلى الأطراف التى ترغب فى الحصول على السلع والأصول التى يتوقع أن تغل عائدا مستقبليا [1] .

٤ / ١- مقدمة :

شهدت أسواق الأوراق المالية فـى كثير من الدول النامية تطورات عميقة وسريعة فى السنوات الأخيرة ، تمثلت فـى فتح أسـواقها وتحريرها من القيود والسعى لاستيعاب المستجدات فـى الأدوات والمؤسسـات الماليـة ، والعمل بالتالى على زيادة جاذبية أسواقها وقدرتها التنافسية فـى مجال تقديم الخدمات المالية واجتذاب الاستثمارات المحليـة والأجنبيـة ، الأمر الذى ترتب عليه ظهور ما يسمى بـ" أسواق الأوراق المالية الصاعدة "
" Emerging Securities Markets "

وقد جذبت أسواق الأوراق المالية الصاعدة إهتمام المستثمرين الدوليين الأمر الذى ترتب علية زيادة فى تدفقـات رأس المال الأجنبى للاستثمار فـى تلك الأسواق ، وترجع تلك الزيادة إلى **عوامل داخلية** تتعلق بالدول الناميـة مثل الإصلاح الاقتصادى الذى تم فى العديد منها ، وإلى **عوامل خارجية** مثـل انخفاض أسعار الفائدة العالمية .

كذلك حدث اختلاف فى إسـلوب تدفقـات رأس المـال الأجنبى إلى الدول النامية ، حيث تحـول من صيغة القـروض المصرفيـة إلى صيغـة الأوراق المالية . بالإضافة إلى النمو السريع لسوق عالميـة لإصدارات الأسـهم يتجاوز الحدود الإقليميـة ، ويساعد فـى هـذا النمـو ، الاتجـاه المتزايد عالميـا لتحويـل القروض المصرفية المباشرة إلى أدوات مالية قابلـة للتـداول فـى أسـواق الأوراق المالية .

وتنقسم أسواق المال الدولية إلى سوقين رئيسيين: **أولهما سوق النقد الدولى** والذى يتعلق بالمعاملات قصيرة الأجل التى لا تزيد عن سنة ، كما أنها تتعامل فى مجموعة من الأدوات التى تعكس ديناً معيناً ، وتتأثر هذه السوق بصفة أساسية بتقلبات سعر الصرف ، نظرا لان التعامل فيها يتم بالعملات الأجنبية . **وثانيهما هو سوق رأس المال الدولى** الذى يختص بالمعاملات متوسطة وطويلة الأجل ، وينقسم إلى سوقين فرعيين ، يتعامل إحداهما فى القروض المشتركة ، والآخر فى الأوراق المالية الدولية ، ويتأثر هذا السوق أساسا بتغيرات أسعار الفائدة بالإضافة إلى ما قد يحدث من تغيرات فى أسعار صرف العملات المختلفة [٢] .

ويُعرف سوق الأوراق المالية بأنه السوق الذى تباع وتشترى فيه الحقوق على الثروة سواءً كانت حقوق ملكية (الأسهم) أو حقوق دين (السندات) . وينصرف مفهوم أسواق الأوراق المالية الدولية إلى خلق والاتجار فى أدوات الدين وحقوق الملكية [٣]. وتعتبر أسواق الأوراق المالية امتداداً للدول ، فالتعامل المحلى فى الأوراق المالية يمتد ليشمل أطراف أجانب ، فعندما طَوَرت البنوك التجارية أسواق العملات الأوروبية لتعمل خارج حدود البنوك التقليدية ، قامت بنوك الاستثمار بتطوير أسواق السندات وحقوق الملكية الأوروبية لتعمل خارج الحدود التقليدية لأسواق الأوراق المالية .

ومن الملامح التى ظهرت فى السنوات الأخيرة فى أسواق الأوراق المالية الدولية ، النمو الكبير فى أسواق عدد من الدول النامية ، والتى عرفت

باسم الأسواق الصاعدة ، Emerging Markets والتى عرفتها مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation بأنها أسواق فى الدول منخفضة ومتوسطة النمو ، وبدأت عمليات التغير والنمو فى الحجم والتعقد وتتمتع بقدرات متعددة لمواصلة النمو والتقدم [٤] .

ويوجد تباين فيما بين أسواق الأوراق المالية الصاعدة من دولة نامية لأخرى ، وقد يتمثل هذا الاختلاف فى عدد الشركات المسجلة ، وعدد الشركات الجديدة والقيمة السوقية للأسهم ، والقدرة على تجميع رأس المال من خلال إصدار الأوراق المالية فى السوق الأولى ، ويرجع هذا التباين فى أسواق الأوراق المالية الصاعدة إلى الاختلاف فى مقومات البيئة الاقتصادية والتمويلية فى الدول النامية والتى تتمثل أهم مكوناتها فيما يلى [٥] .

- دور وحجم القطاع الخاص .
- قدرة المستثمرون الأجانب على الوصول للسوق .
- دور مصادر التمويل البديلة .
- الوضع المؤسسى والإشراف والإفصاح والترتيبات القائمة .
- الإطار التشريعى والتنظيمى الذى يحكم الاستثمار المحلى والأجنبى .

بالإضافة إلى تدفق المعلومات ومتطلبات الإفصاح ومعايير المحاسبة والمراجعة ، مع وجود مؤسسات ائتمانية تمارس دوراً هاماً فى تطوير ونمو هذه الأسواق . وعلى الرغم من ذلك التباين القائم بين أسواق الأوراق المالية

الصاعدة للدول النامية ، إلا أن هذه الأسواق تشترك فى مجموعة من الخصائص أهمها ما يلى (٦) :

أولا : التقلبات الكبيرة فى أسواق الأوراق المالية الصاعدة ، وتتراوح هذه التقلبات بين ٣٠٪ و ٧٠٪ مقارنة بـ ١٥٪ فى سوق الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا : ارتفاع معدل العائد فى كثير من أسواق الأوراق المالية الصاعدة ، فقد حققت أسواق مثل الصين والفلبين معدل عائد أكثر من ٥٠٪ فى المتوسط مقارنة بـ ١٥,٨٪ سنويا فى سوق الولايات المتحدة .

ثالثا : انخفاض الارتباط ما بين أسواق الأوراق المالية الصاعدة والأسواق المتقدمة ، الأمر الذى يعتبر ميزة للأسواق الصاعدة ، ولكن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً على العالم مثل ماليزيا والمكسيك وكوريا والبرتغال أكثر ارتباطاً بالأسواق المتقدمة .

ومن متابعة تطور أسواق الأوراق المالية الصاعدة للدول النامية ، يمكن وضع إطار لمراحل النمو التى تمر بها تلك الأسواق مع الأخذ فى الاعتبار أن طول هذه المراحل تتفاوت من سوق لآخر (٧) .

ففى المرحلة الأولى تتصف الأسواق الصاعدة بقلة عدد الشركات المسجلة وانخفاض عدد الأسهم وتعرضها لتقلبات شديدة فى الأسعار

Volatilityمع ارتفاع درجة التركز Concentration وانخفاض السيولة Liquidity وتتجه أسعار الأوراق المالية فى هذه المرحلة إلى الارتفاع ، الأمر الذى يجعلها تجذب بعض من المدخرات المحلية التى كانت توجه إلى أنشطة أخرى . وتمر العديد من الأسواق بهذه المرحلة فى أفريقيا مثل كينيا وزيمبابوى وفى شرق أوروبا مثل بولند ا .

وفى المرحلة الثانية يرتفع مستوى السيولة مع تنوع الأسهم كما يتم البدء فى تطوير اللوائح التنظيمية ، الأمر الذى يوفر فرصة أكبر لتحقيق الربح ، ومن ثم تبدأ فى اجتذاب المستثمر الأجنبى ، ومع ذلك تظل سوق الأوراق المالية صغيرة بالنسبة لاقتصاد الدولة ، وان كان يتزايد الاعتماد عليها كمصدر للتمويل . ومن أسواق الأوراق المالية الصاعدة التى دخلت هذه المرحلة البرازيل والصين وكولومبيا والهند والمغرب وباكستان والفلبين ومصر.

وفى المرحلة الثالثة تصبح عوائد السوق أقل تقلباً مع زيادة سريعة فى التعامل وحجم الأسهم المصدرة ، وتزداد حركة التداول مع قيام شركات القطاع الخاص أو شركات القطاع العام التى تحولت إلى قطاع خاص بطرح أولى إصداراتها للجمهور ، الأمر الذى يخلق مزيداً من الوساطة المالية الناجحة ، وقد تدفع الحاجة لتقليل المخاطر إلى استحداث وسائل لحماية الاستثمار فى الأوراق المالية ، وتشمل هذه الأسواق الأرجنتين وإندونيسيا وتركيا وماليزيا والمجر وتايلاند .

وفى المرحلة الأخيرة : تصبح الأسواق أكثر نضجاً مثل هونج كونج وكوريا والمكسيك وسنغافورة وتايوان ، والتى ترتفع فيها بدرجة كبيرة السيولة وأنشطة المتاجرة ، وكذلك يزداد اتساع السوق المالى ، كما تنخفض علاوة المخاطر للأوراق المالية إلى المستويات الدولية التنافسية . وتعتبر أسواق الأوراق المالية فى كثير من هذه الاقتصاديات مؤشراً للحالة الاقتصادية كما أنها تعكس درجة ثقة المستثمرين الأجانب فى اقتصاد الدولة .

٤/٣- هيكل أسواق الأوراق المالية الصاعدة :

شهدت السنوات الأخيرة ، تغيراً فى هيكل تدفقات رأس المال إلى الدول النامية ، فنجد أن المتوسط السنوى الصافى لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إليها ارتفع من ١٣,٣ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٨٩ م إلى نحو ٣٩,١مليار دولار خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ م. بينما بلغ المتوسط السنوى الصافى لتدفق رأس المال للاستثمار فى الأوراق المالية فى الدول النامية حوالى ٦,٥ مليار دولار فى الفترة بين ١٩٨٣-١٩٨٩م ارتفع إلى ٤٣,٦ مليار دولار فى الفترة من ١٩٩٠- ١٩٩٤ م [٨] .

ويتبين من ذلك زيادة الأهمية النسبية لتدفق رأس المال للاستثمار فى الأوراق المالية للدول النامية ، ومن ثم أصبحت تمثل أهم مصدر لتدفق رأس المال إلى هذه الدول ، وتتكون تدفقات رأس المال للاستثمار فى الأوراق المالية للدول النامية من إصدار السندات الدولية ، وكذلك إصدار حقوق الملكية فى

الأسواق الدولية ، بالإضافة إلى شراء الأجانب للأسهم وأدوات سوق التمويل للدول النامية .

فبالنسبة لإصدار السندات الدولية (٩) ، حدثت زيادة فى إصدار السندات من جانب الدول النامية فى أسواق رأس المال الدولية ، فبعد أن كانت ٣,٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ ارتفعت إلى ٥٩,٣ مليار دولار عام ١٩٩٣ ثم انخفضت قليلا إلى ٥٧,٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٤ ، وكذلك ارتفع نصيب الدول النامية من إجمالى السندات المصدرة فى الأسواق الدولية ، فبعد أن كانت ٢,٨٪ فى عام ١٩٩٠ ارتفع إلى ١٢,٤٪ فى عام ١٩٩٣ م .

كذلك حدث تحسن فى شروط إصدار السندات الجديدة للدول النامية ابتداءً من أوائل التسعينات ، حيث انخفض متوسط العائد على الإصدار بالدولار الأمريكى من أكثر من ٤٠٠ نقطة فى أوائل عام١٩٩١ إلى ١٨٧ نقطة فى الربع الأول من عام ١٩٩٤م ويرجع ذلك إلى تحسن الجدارة الائتمانية للدول النامية ، مع قيام عدد من الدول المقترضة الرئيسية بإجراء إصلاحات فى البيئة الاستثمارية خلال السنوات القليلة الماضية (١٠) .

أما بالنسبة لحقوق الملكية التى تصدرها الدول النامية فى الأسواق الدولية ، فقد شهدت زيادة سريعة خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤م ويرجع ذلك فى جانب منه إلى خصخصة شركات القطاع العام فى عدد من الدول النامية ، وقد ارتفعت قيمة إصدارات حقوق الملكية من ١,٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ إلى ١٧,٩ مليار دولار فى عام ١٩٩٤م وكذلك ارتفع نصيب

الدول النامية من إجمالى حقوق الملكية المصدرة فى الأسواق الدولية من ١٦٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ٤١٪ فى عام ١٩٩٢م ، لكنها انخفضت إلى ١٩٪ فقط فى عام ١٩٩٤ [١١] . وتتركز حقوق الملكية التى يتم إصدارها من قبل شركات الدول النامية ، فى الأسواق الدولية فى شركات الاتصالات والكهرباء والصناعات البترولية والبنوك .

أما عن الشراء الأجنبى المباشر للأوراق المالية من الأسواق المحلية للدول النامية ، فقد أصبح مصدراً هاماً لتدفقات الأموال ، وبحلول عام ١٩٩٤م نجد أن التدفقات إلى الدول النامية المتولدة عن الشراء المباشر للأوراق المالية بلغت على الأقل ما يساوى مجموع التدفقات التى نتجت إصدار السندات . وتعتبر صناديق استثمار Mutual Funds الأسواق الصاعدة المشترى الرئيسى لهذه الأوراق . وقد حدثت زيادة كبيرة فى عدد هذه الصناديق فى السنوات الأخيرة ، فقد ارتفعت من ٥٩٤ صندوقاً فى عام ١٩٩٣م قيمة أصولها ٩٠ مليار دولار إلى ٩٠٨ صندوق فى عام ١٩٩٤م قيمة أصولها ١٣٢ مليار دولار . وتقدر مشتريات هذه الصناديق من الأوراق المالية للأسواق الصاعدة بحوالى ١٠٠ مليار دولار خلال الفترة فى عام ١٩٩٠-١٩٩٤ ، وفى عام ١٩٩٣ فقط بلغت المشتريات حوالى ١٨ مليار دولار ارتفعت إلى ٦٤ مليار فى عام ١٩٩٤م [١٢] . وكذلك تعتبر صناديق الاستثمار العالمية – التى لا تقتصر فقط على الأسواق الصاعدة للدول النامية – من بين الحائزين الرئيسيين للأوراق المالية للدول النامية .

كما ارتفعت القيمة الإجمالية للأوراق المالية المدرجة فى جميع أسواق الأوراق المالية فى العالم من ٤,٧ تريليون إلى ١٥,٢ تريليون خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥ ، بينما قفزت حصة رأس المال المتداول فى الأسواق الصاعدة من أقل من ٤٪ إلى ما يقرب من ١٣٪ من إجمالى رأس المال المتداول فى أسواق الأوراق الماليه الدوليه ، كذلك قفز حجم المعاملات فى الأسواق الصاعدة ، حيث ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة فيها من اقل من ٣٪ إلى ١٧٪ خلال نفس الفترة من إجمالى الأسهم المتداولة فى الأسواق المالية الدولية (١٣). وصنفت ستة من أسواق الأوراق المالية الصاعدة من بين أكبر عشرين سوق فى العالم من حيث القيمة السوقية وهى ماليزيا وجنوب أفريقيا والمكسيك وتايوان وكوريا الجنوبية وتايلاند . كما اعتبرت تايوان وكوريا الجنوبية وماليزيا من بين أنشط عشر أسواق فى العالم فى عام ١٩٩٣ (١٤) .

٤/٤ – محددات نمو أسواق الأوراق المالية الصاعدة :

كانت الأسباب الكامنة وراء النمو السريع لأسواق الأوراق المالية الصاعدة موضع جدل بين الاقتصاديين وصانعى السياسة ، فيُرجع عدد منهم هذا النمو فى المقام الأول إلى عوامل خارجية (١٥) متمثلة فى انخفاض معدلات الفائدة فى الدول الصناعية ، وتباطوء معدلات نمو اقتصادياتها ، وتقع هذه العوامل خارج نطاق تحكم صانع السياسة فى الدول النامية ، وفى المقابل يركز محللون آخرون (١٦) على العوامل المحلية ، وأن السياسات الاقتصادية

المحلية قد وضعتها على الطريق الصحيح ، ولذلك فالسياسات المحلية الناجحة هى التى تضمن تدفق رأس المال فى المستقبل إلى الدول النامية .

ويمكن تفسير محددات نمو أسواق الأوراق المالية الصاعدة فى توليفة من التفسيرين ، فمن المؤكد أن انخفاض أسعار الفائدة فى أسواق الدول المتقدمة دفع المستثمرين بها للبحث عن عائدٍ أعلى فى الأسواق الصاعدة . ولكن نظرا لان التدفقات إلى أسواق الدول النامية لم تكن بشكل متساوى ، فان ذلك يعنى أن العوامل المحلية لها دور فى نمو الأسواق الصاعدة . ومن ثم تعتبر كل من العوامل الخارجية والمحلية محددات لنمو أسواق الأوراق المالية الصاعدة كما يلى :

٤ / ١/٤ العوامل الخارجية :

تعتبر العوامل الخارجية من المحددات المهمة لنمو أسواق الأوراق المالية الصاعدة ، وتتمثل أهم هذه العوامل فى **انخفاض أسعار الفائدة فى الأسواق المالية الدولية** ، حيث انخفضت معدلات فائدة البنوك الفيدرالية فى الولايات المتحدة من ٩,٨٪ فى إبريل عام ١٩٨٩م إلى ٢,٩٪ فى نوفمبر ١٩٩٢ ، وقد حفز هذا الإنخفاض فى معدلات الفائدة المستثمرين فى الدول الصناعية

المتقدمة على الاستثمار فى أسواق الأوراق المالية الصاعدة المرتفعة العائد [١٧].

وبالإضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة فى أسواق المال الدولية ، شهدت الدول الصناعية ركوداً اقتصادياً وضعف فى الطلب على الأموال فى أوائل التسعينات . كذلك من بين العوامل الخارجية ، **التغيرات المؤسسية فى الدول المتقدمة** ، والتى تمت من أجل مزيد من التكامل العالمى لأسواق الأوراق المالية والتدابير والإجراءات لتقليل القيود المالية فى الدول الصناعية ، مثل المادة ١٤٤ ألفا التى أصدرتها الولايات المتحدة و التى تتيح للمصدرين الأجانب سهولة الوصول والإصدار فى أسواق الأوراق المالية فى الولايات المتحدة ، وذلك بتخفيف القيود على إعادة بيع الأوراق المالية المطروحة بشكل خاص ، وتبسيط الاتجار فى أسهم رأس المال الأجنبى من خلال تقليل وتبسيط إجراءات التسجيل ، ومشاكل دفع أرباح الأسهم بالإضافة إلى رفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبى من قبل ولاية نيويورك على شركات التأمين ، وترتب على ذلك زيادة استثمارات هذه الشركات فى أسواق الأوراق المالية الصاعدة [١٨] .

لقد أدى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى أسواق الأوراق المالية الصاعدة إلى المساهمة فى تحسين كفاءتها ، وذلك نتيجة للاحتكاك والاتصال بالمؤسسات الأجنبية المالية التى تستخدم التكنولوجيا المتقدمة ، وقد ساعد ذلك على نقل التكنولوجيا المتقدمة للأسواق الصاعدة ، وبالتالى يمكن

للمستثمر الأجنبى الاستفادة من استخدام تلك الوسائل المتعلقة بتخفيض المخاطر ، الأمر الذى ساعد على جذب المزيد من تدفقات رأس المال الأجنبى إلى تلك الأسواق [١٩] .

ويعتبر الاتجاه نحو زيادة التنويع الدولى لمحفظة الأوراق المالية للمستثمرين ذوى الطابع المؤسسى ، مثل صناديق المعاشات وشركات التأمين من بين العوامل الخارجية التى أدت إلى نمو الأسواق الصاعدة ، خاصة وان تلك المؤسسات تستوعب نصيباً متزايداً من الادخار العالمى . وقد ارتفع مجموع الاستثمارات الدولية للمستثمرين ذو الطابع المؤسسى فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة من حوالى ٤,٨٪ من أصولهم فى عام ١٩٨٠م إلى نحو ٩٠٠ مليار دولار أمريكى أى بنسبة ٧,٢٪ من أصولهم عام ١٩٩٣م [٢٠] ، وقد بلغت استثمارات صناديق المعاشات وشركات التامين للدول الصناعية فى أسواق الأوراق المالية الصاعدة ما يقرب من ١٢ إلى ١٥ مليار دولار وهو ما يعادل ٣٪ من القيمة السوقية لكل أسواق الأوراق المالية الصاعدة ، ويفضل المستثمرون ذوى الطابع المؤسسى فى الولايات المتحدة ، الاستثمار فى الأوراق المالية لأمريكا الجنوبية، بينما يفضل المستثمرون ذو الطابع المؤسسى لبريطانيا الأوراق المالية لدول الشرق الأقصى فى حين يفضل المستثمرون ذوى الطابع المؤسسى فى اليابان الأوراق المالية لجنوب شرق آسيا [٢١] .

ويتزايد اهتمام مديرو محافظ الأوراق المالية فى الدول الصناعية بأسواق الأوراق المالية الصاعدة ، ففى عام ١٩٨٧ بلغ نصيب تلك الأسواق من كل مائة دولار استثمرت فى محفظة الأوراق المالية الأجنبية للدول الصناعية خمس دولارات ارتفعت فى عام ١٩٩٣ إلى ١٦ دولار من كل مائة دولار .

ومن المتوقع استمرار نمو نصيب أسواق الأوراق المالية الصاعدة من محفظة الأوراق المالية للمستثمرين ذوى الطابع المؤسسى فى الدول المتقدمة ؛ وإذا ما طبقت القاعدة المثلى لتنويع المحفظة ، والتى بمقتضاها يتم حيازة أوراق مالية من دولة ما بمقدار نصيبها من القيمة السوقية العالمية ، وإذا ما طبقنا ذلك على استثمارات المستثمرين ذى الطابع المؤسسى فى الأوراق المالية للأسواق الصاعدة نجد انه فى عام ١٩٩٣ بلغت استثماراتهم فى كل من أمريكا وبريطانيا واليابان والمانيا وفرنسا اقل من ١٪ فى المتوسط من أصولهم فى اسهم الأسواق الصاعدة بينما كان نصيب الأسواق الصاعدة حوالى ١٢٪ من إجمالى القيمة السوقية لسوق الأسهم العالمى ، ويعنى ذلك أن كل إضافة مقدارها ١٪ نحو قاعدة التنويع المثلى ، تعنى زيادة فى التدفق الصافى مقداره ١٣٠ مليار دولار إلى أسواق الأسهم الصاعدة [٢٢] .

٤/٤/٣ – العوامل المحلية :

وهى عوامـل تساعد على جذب الاستثمارات إلى أسواق الأوراق المالية الصاعدة ، وتخضع لتحكم صانع السياسة فـى الدول النامية ومـن أهـم هذه العوامل ما يلى :

٤/٤/٣/١– سياسات الإصلاح الاقتصادى :

أسهمت سياسات الإصلاح الاقتصادى التـى انتهجتهـا معظـم الـدول النامية ، فى توفير المناخ الملائم لنمو أسواق الأوراق المالية الصاعدة ، وتهدف هذه السياسات إلى الحد من تدخل الدولة فـى النشـاط الاقتصـادى مـع زيـادة دور القطاع الخاص فـى النشـاط الاقتصـادى ، كذلـك تخفيـض العجـز المـالى ومعدلات التضخم بالإضافة إلى تحقيق استقرار أسعار الصرف .

وفى دراسة لكل من L. Hernandez & H.Rudelph [٢٣] عن دور وأهمية العوامل المحلية فـى زيـادة تدفقـات رأس المـال إلى الـدول الناميـة ، توصـلا إلى وجود ارتباط موجب بين زيادة تدفقات رأس المال ، والزيـادة فـى الاسـتثمار الأجنبى فى الفترات السابقة ، كما أن الادخار الأجنبى يتكـامل مـع الادخـار المحلى وليس بديلا عنه ، كما تؤثر تقلبات سعر الصرف سلبيا على تدفق رأس المال إلى الدول النامية .

٤/٤/٣/٢-٣ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى :

يعتبر تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى الاقتصاديات الصاعدة ، من العوامل التى تشجع على الاستثمار فى تلك الأسواق ، فتحقق دول مثل تايلاند وكوريا وإندونيسيا معدلات نمو اقتصادى أعلى من معظم الدول الصناعية المتقدمة ، ومن ثم يفضل مديرو المحافظ المالية الاستثمار فى الدول التى يتوقع أن تحقق معدلات نمو مرتفعة فى المستقبل ، مثلما حدث فى اليابان فى الفترة من الستينات وحتى الثمانينات ونظرا للتغيرات التى طرأت فى مجال تحرير التجارة الدولية بعد اتفاقيات جولة أورجواى ١٩٩٣ وما سوف يصاحبها من زيادة تحرير التجارة الدولية ، فانه من المتوقع أن تحقق عددا من الاقتصاديات الصاعدة معدلات نمو أعلى من الدول المتقدمة نظرا لتمتع هذه الدول بانخفاض فى تكاليف الأجور مع زيادة سريعة فى الطلب المحلى ولذلك فان زيادة حجم الاستثمارات بها من خلال أسواق أوراقها المالية سوف يساعد على زيادة قدرتها على المنافسة فى الساحة الدولية .

هذا ويعتقد بعض مديرى الاستثمارات الدوليين انه بحلول عام ٢٠٤٠م ستكون أكثر من ٥٠٪ من مكونات أى محفظة استثمارية دولية عبارة عن أوراق مالية للدول سريعة النمو فى آسيا وأمريكا اللاتينية نظراً لأن التحول إلى أسواق الأوراق المالية الصاعدة يعتبر ضروريا فى ظل معدلات النمو العالية التى تسجلها اقتصاديات تلك الدول ، والتى تتراوح بين ٥٪ و٨٪ سنويا والتى ستمكن اقتصاديات هذه الدول من زيادة حصتها إلى نحو ٥٠٪ من الاقتصاد العالمى بحلول عام ٢٠٤٠ م مقابل نحو ٢٥٪ ، حاليا الأمر

الذى يجعل إمكانية تحقيق الاستثمارات لأرباح كبيرة فى تلك الأسواق فى المستقبل فرصة مؤكدة (٢٤) .

٣/٢/٣/٤- إصلاح القطاع المالى وتوسيع الملكية :

يعتبر إصلاح القطاع المالى فى اقتصاديات الدول الصاعدة أحد العوامل التى ساعدت على النمو السريع لأسواق الأوراق المالية بها ، فقامت هذه الدول بتحرير أسعار الفائدة والتخلى عن الائتمان الموجه ووضع البنية الأساسية لتعميق الأسواق المالية مع إدخال صكوك مالية جديدة وتبسيط إجراءات قيد الشركات وتخفيض الضرائب والرسوم على الخدمات ، ففى كوريا الجنوبية قام المجلس المشرف على الأوراق المالية فى مارس ١٩٩٢ إجراءات التسجيل للمستثمرين ذو الطابع المؤسسى والأفراد ، ألغت الحكومة الهندية مكتب مراقبة حسابات إصدارات رأس المال وسمحت للشركات بتحديد سعر وتوقيت الإصدارات الجديدة بما فى ذلك إصدارات الأسهم فى الخارج (٢٥) .

وكذلك صدرت فى عديد من الدول النامية قوانين تكفل احترام التعاقدات الخاصة وتنفيذها ، كما ظهرت الآلية الخاصة بتسوية المنازعات بين المتعاملين ، وتكوين لجان للإشراف على القوانين واللوائح المتعلقة بشفافية المعاملات ، وقد ترتب على ذلك زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب فى أسواق الأوراق المالية الصاعدة ، وقد ساعد إتباع العديد من الدول النامية

لبرنامج تخصيص شركات قطاع الأعمـال العـام Privatization ونقـل ملكيـة العديد من وحداته إلى القطاع الخاص على نمو أسواق الأوراق المالية ٠ وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر مـن ٨٠ دولـة فـى مختلف أنحاء العـالم طبقـت فـى السنوات الماضية برامج طموحة لتحويل شـركاتالقطاع العـام بهـا إلى القطـاع الخـاص ، وفـى الـدول الناميـة فقـط تم منـذ عـام ١٩٨٠ وحتـى عـام ١٩٩٢ تخصيص أكثر من ٢٠٠٠ شركة مـن شـركات القطـاع العـام ، وقـد تمكنـت أكثر من ٤٥٠ شركة عاملة فى أسواق الأوراق المالية الصاعدة مـن جمـع مـا يزيد عن ٢٨ مليار دولار من خـــلال إصدارات الأسهم عام ١٩٩٢ (٢٦) .

وقد ساهم تخصيص شركات القطاع العام علـى تحسـن نشـاط سـوق الأوراق المالية من خلال زيادة المعروض من الأوراق المالية . وقـد ترتـب علـى تخصيص شركات الاتصالات المملوكة للحكومة فى ماليزيـا فـى عـام ١٩٩٠ على زيادة حجم الإصدارات الجديدة من الأسهم عن أى وقت مضى (٢٧) .

٤ / ٥- دور أسواق الأوراق المالية فى التنمية الاقتصادية :

تقوم أسواق الأوراق المالية بدور مهم فى التنمية الاقتصاديـة ، حيـث تنقل الأرصدة القابلة للإقراض ورأس المال التمويلى من الوحـدات التـى لديهـا فائض إلى الوحدات التى تعـانى مـن عجـز . ومـن ثـم تشـكل سـوق الأوراق الماليـة إحـدى الآليـات الهامـة لتجميـع وتوجيـه المـوارد الماليـة وتوظيفهـا فـــى

المشروعات الاستثمارية من خلال حيازة الأفراد والشركات والمؤسسات لما يصدر فى هذا السوق من أسهم وسندات وأدوات مالية أخرى (٢٨) ، كما يقوم سوق الأوراق المالية بدور الوسيط بين المستثمرين وبين الجهات المصدرة للأوراق المالية ، ويتيح ذلك للأفراد فرص متعددة لاستثمار مدخراتهم ، كما يتيح للمنشآت مصادر متنوعة من الأسهم والسندات وغيرها للحصول على ما تحتاجه من أموال للتوسع والنمو (٢٩) . وتسهم سوق الأوراق المالية فى التنمية الاقتصادية من خلال :-

٤/٥/١ - دورها فى زيادة الادخار :

يؤثر سوق الأوراق المالية على الميل للادخار ، من خلال ما يوفره من مجموعة كبيرة من الخيارات لوحدات الفائض لتوليد أصول مالية اكبر وبالمحافظة على تفضيلاتها ، كما توفر السوق أصولا تعتبر أكثر جاذبية من نواحى السيولة والعائد والمخاطرة ، ومن ثم فهى تشجع الوحدات ذات الفائض لتقليل الإنفاق الاستهلاكى لصالح الادخار (٣٠) .

٤/٥/٢ - دورها فى خلق السيولة :

قد تؤثر أسواق الأوراق المالية على النشاط الاقتصادى من خلال خلقها للسيولة النقدية ، حيث تحتاج العديد من الاستثمارات المربحة إلى التزام طويل الأجل بتوفير رأس المال ، ولكن المستثمرين وخاصة حملة الأسهم لا

يخططون للاحتفاظ بالأسهم التى يمتلكونها إلى الأبد ، وذلك فى الوقت الذى لا يمكنهم فيه استرداد قيمتها من المنشآت التى أصدرتها . طالما أن تلك المنشأة مستمرة فى ممارسة نشاطها ، ولكن أسواق الأوراق المالية تجعل الاستثمار اقل مخاطرة وأكثر جاذبية ، لأنها تسمح للمستثمرين بالحصول على الأصول المالية وهى اسهم رأس المال وبيعها بسرعة ويسر ، إذا ما احتاجوا إلى استرداد مدخراتهم ، أو أرادوا تغيير محافظ أوراقهم المالية ، فى الوقت الذى تتمتع فيه الشركات بفرصة الحصول بشكل دائم على رأس المال ، من خلال إصدارات اسهم رأس المال . والأسواق التى تتحقق فيها السيولة ، تساعد بتسهيلها الاستثمارات الأطول أجلا والأكثر ربحية ، على تحسين تخصيص رأس المال وزيادة معدلات النمو الاقتصادى ، فضلا عن ذلك يمكن للسيولة التى توفرها أسواق الأوراق المالية والتى من خلالها يصبح الاستثمار اقل مخاطرة وأكثر ربحية ، أن تؤدى إلى زيادة الاستثمارات .

وتؤيد الدراسات التطبيقية أن زيادة سيولة أسواق الأوراق المالية تعطى دفعة للنمو الاقتصادى أو تسبقه على الأقل ، ومن المقاييس الشائعة للسيولة بيان القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، وأوضحت دراسة لـ ٣٨ دولة وفقا لهذا المعيار ، أن الدول التى كانت لديها سيولة نسبية فى أسواق الأوراق المالية فى عام ١٩٧٦ حققت خلال فترة ال ١٨ عام التالية معدلات نمو أسرع كثيرا من معدلات النمو فى الدول التى كانت أسواقها اقل سيولة (٣١) .

٤/٥/٣ - دورها فى تخصيص الموارد :

وبالنسبة لدور سوق الأوراق المالية فى تخصيص الموارد ، فانه يقوم بدورين متميزين : إحداهما مباشر والآخر غير مباشر ويعزى **الدور المباشر** إلى أن المستثمرين عندما يشترون أسهم شركة ما فانهم يشترون عوائد مستقبلية ، وبناء عليه فان الشركات التى تتاح لها فرص استثمارية يعلم بها المتعاملين فى السوق ، هى التى يمكنها إصدار المزيد من الأسهم ، بل وبيعها بسعر مرتفع تحقق حصيلة كبيرة للإصدار ، الأمر الذى يعنى انخفاض تكلفة التمويل أما **الدور غير المباشر** فينتج من أن زيادة إقبال المستثمرين على التعامل فى أسهم الشركة ، يعد بمثابة شهادة أمان للمقرضين ومن ثم تستطيع هذه الشركة الحصول على أموال إضافية بسعر فائدة منخفض (٣٢).

أما الشركات التى لا تتوفر لها فرص واعدة للاستثمار ، فإنها تواجه صعوبة فى إصدار وتصريف المزيد من الأسهم ، وان أصدرت ، فتكون على حساب تقديم خصم على السعر المطروح به الأسهم ، مما يعنى حصيلة أقل للإصدار ، ومن ثم تكلفة أعلى للتمويل ، كما انه إذا ما لجأت هذه الشركات إلى الاقتراض فإن ذلك يكون بسعر فائدة مرتفع .

ويعمل الهيكل المالى المتطور على تخفيض تكلفة الاقتراض ، ويقلل من تقلبات أسعار الفائدة ، كذلك يشجع سوق الأوراق المالية على زيادة معدل الادخار ، ويجعله أكثر جاذبية ويتيح تخصيصه إلى أكثر المستثمرين كفاءة ، وتوزيعه على أنشطة الاستثمار المختلفة تبعا لذلك (٣٣) . كذلك يقوم سوق

الأوراق المالية بدور فى تمويل زيادة الأصول ، ولبيان تلك الأهمية فى تمويل زيادة أصول للشركات فى الدول النامية ، أوضحت إحدى الدراسات (٣٤) زيادة أهمية الإصدارات الجديدة لمائة أكبر منشأة صناعية فى عشر دول نامية ، وهى البرازيل والأردن وكوريا وماليزيا والمكسيك وباكستان وتايلاند وتركيا وزيمبابوى وذلك خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٠ . وقد بينت من هذه الدراسة انخفاض اعتماد هذه المنشآت على المصادر الداخلية فى تمويل الزيادة فى أصولها ، حيث كانت هذه النسبة فى المنشآت متوسطة الحجم فى كوريا وتايلاند وتركيا حوالى ١٥٪ فقط أما المنشآت متوسطة الحجم فى المكسيك وماليزيا فكانت النسبة ٢٥٪ و٣٠٪ على التوالى . بينما كانت نسبة مساهمة الإصدارات الجديدة فى تمويل الزيادة فى الأصول ٤٠٪ من شركات خمس دول هى كوريا وماليزيا والمكسيك وتركيا وزيمبابوى . فى حين كانت النسبة ٢٥٪ فى كل من البرازيل والأردن ويرجع ذلك إلى انخفاض تكلفة التمويل بالأسهم . كما يتميز الاستثمار فى الأسهم بأنه يوفق على نحو فعال بين الحصول على الأرباح ، وبين القدرة على الدفع . ومع اندماج الأسواق الصاعدة فى الاقتصاد العالمى ، فمن المتوقع أن تنخفض تكلفة رأس المال . وقد ترتب على تزايد استخدام الشركات الأرجنتينية لأسواق رأس المال الدولية انخفاض علاوات أسعار الفائدة بالنسبة لمقرضيها وتذهب معظم تدفقات المحافظ المالية حاليا إلى المقترضين من القطاع الخاص ، الذين يخضعون لانضباط السوق ، ومن ثم فانه من الأرجح أن تتجه الأموال إلى من لديهم القدرة على زيادة الاستثمار الأمر الذى يرفع معدلات النمو والأرباح

ومن ثم فان سوق الأوراق المالية التى تمارس وظيفتها على نحو جيد لا بد أن تنتهى إلى حشد وتعبئة الموارد وتخصيصها بصورة أفضل [٣٥] .

٤/٥/٥ – دورها فى علاج المديونية الخارجية :

كما تجذب أسواق الأوراق المالية الصاعدة المدخرات الأجنبية للاستثمار فى الأسهم المصدرة محليا ، الأمر الذى يترتب عليه تلافى المشاكل التى تنتج عن الاقتراض الخارجى ، والمتمثلة فى زيادة مدفوعات خدمة الدين عند ارتفاع أسعار الفائدة الدولية ، كذلك ينطوى الاستثمار الأجنبى فى الأسهم على مشاركة المستثمرين الأجانب فى تحمل المخاطر .

وقد حدث انخفاض في قروض البنوك التجارية إلى الدول ، النامية كنسبة من إجمالى الدين الخاص لها من ٦٢٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٤٦٪ فى عام ١٩٩٣ ، وكذلك زيادة فى نسبة توريق الدين من ٨٪ إلى ٣٢٪ فى نفس الفترة [٣٦] ، وتتمثل تقنية توريق الدين فى عملية تحويل الدين إلى ورقة مالية قابلة للتداول فى أسواق المال الدولية وتعتبر أحد التقنيات التى تستخدم كأسلوب لمواجهة أزمة الدين ومحاولة تخفيض الرصيد القائم للدين الخارجى للدول ثقيلة المديونية ، وتسمى الأدوات المالية التى تستخدم فى هذه التقنية بسندات التخارج . إذ يمكن للمصارف الدائنة تحويل القروض التجارية إلى أوراق مالية قابلة للتداول ، وعادة ما تعكس القيمة السوقية للورقة (أى قيمة تداولها فى السوق الثانوية) الجدارة الائتمانية للدولة المدينة ، ومقدار الخصم

من القيمة التعاقدية للدين عند تحويله إلى ورقة مالية بالإضافة إلى مستويات أسعار الفائدة على هذه الورقة [٣٧].

كذلك تقوم أسواق الأوراق المالية بدور فى علاج مشكلة الدين الخارجى للدول النامية من خلال مبادلة الدين الخارجى للدولة المدينة بأسهم Debt Equity Swap .

وفى إطار الجهود التى تبذل لحل مشكلة الديون الخارجية للدول النامية ، ابتكرت البنوك أداه جديدة بديلة للتمويل فى السوق المالى الدولى ، وهو ما يطلق عليه مبادلة الدين بالأسهم ، ومن خلال هذه التقنية يسمح للمستثمرين المقيمين والأجانب بشراء التزامات الدول المدينة بالعملة الأجنبية بخصم فى الخارج ، بحيث يمكن بعد ذلك الحصول على مقابلها فى شكل مشاركات أو أسهم بالعملة المحلية فى مجالات إنتاجية وخدمية يتفق عليها ، وكذلك قيام البنوك التجارية الأجنبية بتحويل ديونها للدول النامية إلى استثمارات فى هذه الدول ، حيث وافق البنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى فى أغسطس ١٩٨٧ على السماح للبنوك التجارية الأمريكية بالاشتراك بديونها بنسبة ١٠٠٪ (بعد أن كانت ٢٠٪) فى رأس مال مؤسسات اقتصادية فى أكثر من ٣٣ دولة مدينة من الدول النامية [٣٨].

وعادة ماتتم عملية مبادلة الدين بالأسهم وفقا للخطوات التالية :[٣٩]

- وجود مستثمر أجنبى يرغب فى استثمار أمواله فى شراء أسهم بإحدى شركات الدولة المدينة ، ومن ثم يقوم هذا المستثمر بالبحث عن بنك أجنبى يقوم نيابة عنه بالتعامل مع البنك الدائن للدولة النامية المدينة.

- وبتولى البنك الأجنبى الوسيط شراء أذونات الدين من البنك الدائن مقابل خصم يتفق عليه بين المستثمر الأجنبى والبنك الأجنبى الوسيط والبنك الدائن.

- ويتولى البنك الدائن مبادلة اذونات الدين التى فى حوزته مقابل حصوله على القيمة السوقية لهذا الدين بالعملات الأجنبية .

- يرسل البنك الأجنبى الوسيط أذونات الدين المقدمة بالعملة الأجنبية لعميلة المستثمر الأجنبى مقابل مصروفات محددة .

- يبحث المستثمر الأجنبى عن أحد البنوك المحلية فى الدولة المدينة ، ويفوضه فى استخدام أذونات الدين بعد تحويلها إلى عملة محلية فى شراء إحدى الشركات أو جزء منها فى الدولة المدينة من أسواق أوراقها المحلية ، وبعد إتمام البنك المحلى الخطوات السابقة ذلك يقوم بإرسال الأسهم التى تم شراءها لحساب المستثمر الأجنبى ، وبذلك تتم عملية مبادلة الدين بالأسهم وينخفض رصيد الدين الخارجى بقيمة الأسهم.

٤/٥/٥- دورها فى استعادة رأس المال الهارب :

لا يوجد اتفـاق حـول تعريـف هـروب رأس المـال Capital Flight (٤٠) .
فيعتبر بعض الاقتصاديين كل تدفقات رأس المال الخاص من الـدول الناميـة إلى الخارج ، سواء كانت قصيرة أوطويلة الأجل ، أو كانت استثمارات فى شراء أصول مالية أجنبية أو عقارات أو فى شكل استثمار مباشر فى الخـارج هروبـا لراس المال نظرا لندرة رأس المال بهذه الـدول . بينمـا يـرى البعـض الآخـر أن هروب رأس المال يقتصر فقط علـى تدفقـات رأس المـال السـاخنة الناتجـة عـن التنويع الدولى لمحفظة الأوراق المالية .

ومن ثم فان تدفقات رأس المال العكسية من الدول النامية إلى الخارج، وفقا لذلك هو قرار رشيد يهدف إلى تقليل درجة المخاطر ، من خلال التنويـع الدولى لمحفظة الأوراق المالية وذلك بالاستثمار فى الأسواق المالية الدولية ومـن ثم تكون تدفقات رأس المال من الدول النامية إلى الدول المتقدمـة وفقـا لذلـك الرأى قائم على هدف تنويع المحفظة الماليـة (٤١) حيـث أن كـل مـن مسـتثمرى الدول النامية والمتقدمة ترتكز قراراتهم على مقارنة العائد بالمخاطر فى كل من دولة المستثمر والدول الأخرى .

ومن ثم فان عدم وجود فرص للاستثمار فـى أسـواق الأوراق الماليـة المحلية ، وغياب الثقة فى المناخ الاستثمارى يعد من أسباب هـروب رأس المـال إلى الدول المتقدمة . وقد بلغ حجم رؤوس الأموال الهاربة من أمريكا الجنوبيـة

حوالى ١٥١ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٥ أى ما يمثل ٤٠٪ من الدين الخارجى لهذه الدول فى تلك الفترة (٤٢) .

وكذلك يمكن اعتبار أسواق الأوراق المالية الصاعدة أحد عوامل الجذب لاسترداد الأموال الهاربة وخاصة تلك التى تبحث عن عائد أعلى وهو ما يتوافر فى تلك الأسواق الصاعدة ، وعادة ما يعود جزء من هذه الأموال الهاربة إلى الأسواق الصاعدة حتى قبل أن يكتشف المستثمر الأجنبى الفرص الاستثمارية فى الأسواق الصاعدة ، نظرا لقرب المستثمر المحلى فى الدول ذات الأسواق المالية الصاعدة من مصادر المعلومات الخاصة بالتطورات الاقتصادية والأحداث المتوقعة عن المستثمر الأجنبى (٤٣) .

وقد قامت الحكومة الكولومبية فى عام ١٩٨٥ بإتباع مجموعة من الإجراءات لاستعادة الأموال الهاربة تمثلت فى إصدار سندات تكون قابلة للتداول فى الأسواق العالمية ، وقابلة للاستبدال مع سندات الدين العام الكولومبية المستحقة بقيمتها الاسمية ، وهذا يجعل صاحب الأموال الهاربة يستفيد من معدل الخصم على الدين العام الخارجى الكولومبى والذى يبلغ ١٢٪ من قيمته الاسمية نظرا لتداول هذه السندات فى الأسواق الثانوية عند حوالى ٨٧٪ من قيمتها الاسمية (٤٤) الأمر الذى ترتب عليه تخفيض إجمالى ديونها الخارجية ومن ثم تخفيض أعباء خدمة الدين وكذلك تخفيض العبء المالى على السلطات الكولومبية نظرا لانخفاض أسعار الفائدة على السندات الاستردادية عن أسعار فائدة الدين الخارجى .

وكذلك اتخذت حكومة المكسيك عدة إجراءات لاستعادة الأموال التى هربت إلى الخارج وتأتى على رأس هذه الإجراءات السماح بفتح حساب بالدولار الأمريكى داخل المكسيك لتشجيع الاستثمار المحلى ، وقد ترتب على ذلك عودة مليار دولار خلال عام ١٩٨٩ (٤٥) .

بالإضافة إلى ما سبق ، فان وجود أسواق أوراق مالية صاعدة يقلل من فرصة هروب الأموال للخارج وخاصة تلك التى تخرج نظراً لعدم وجود أسواق مالية محلية تعطى بدائل استثمارية متعددة ، ومن ثم فان توافر مثل هذه البدائل فى الأسواق الصاعدة ، مع ارتفاع العائد بها ، يترتب عليه ليس فقط عودة جزء من الأموال الهاربة إلى الأسواق الصاعدة مرة أخرى بل تقليل فرصة هروب رؤوس أموال جديدة إلى الخارج .

٤/٥/٦- دورها فى تلطيف التقلبات الاقتصادية :

يوجد ثمة اختلاف بين الآثار الناجمة عن الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية وتدفقات رأس المال مثل القروض ، عبر مراحل الدورة الاقتصادية ، حيث يساعد الاقتراض من البنوك على تفاقم الدورة نظرا لرغبة البنوك فى زيادة إقراضها أثناء مرحلة التوسع عن مرحلة الكساد . فى حين ينطوى الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية على حدوث مكاسب وخسائر معينة لذلك نجد أن المستثمر الخاص يحجم عن البيع أو الشراء فى أوقات الانخفاض

أو الارتفاع الشديد لأسعار الأسهم حتى يتجنب الخسائر الرأسمالية ، الأمر الذى يؤدى إلى آلية داخلية تلطف وتحد من تقلبات الدورة الاقتصادية .

٤ / ٦- مخاطر أسواق الأوراق المالية الصاعدة :

على الرغم مما تقوم به أسواق الأوراق المالية الصاعدة من دور فى عملية التنمية الاقتصادية ، إلا أنها تحمل معها قدرا من المخاطر والمشاكل ، التى تؤثر على اقتصاديات الدول النامية . ، ويرجع ذلك إلى ما يتميز به الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية من مخاطر التدفق العكسى فى الأجل القصير مقارنة بالأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال مثل الاستثمار الأجنبى المباشر والاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية والبنوك الأجنبية ، ويترتب على التدفق العكسى ، تقلبات شديدة فى سعر الصرف أو فى أسعار الفائدة أو فى كليهما .

وعلاوة على ذلك إذا عجز البنك المركزى عن اتخاذ الخطوات الضرورية لتلاشى تلك الآثار نظرا لانخفاض مستوى الاحتياطيات الأجنبية ، فقد يترتب على ذلك إختلال ميزان المدفوعات . كما قد يترتب على الصدمة السالبة التى تتمثل فى انخفاض أسعار السلع التصديرية الرئيسية أو زيادة أسعار أهم السلع المستوردة ، أو انخفاض تدفقات رأس المال للداخل ، تحويل المستثمرون الأجانب لأموالهم خارج البلاد ، وذلك لأنهم يرغبون فى الاحتفاظ باستثماراتهم في المناطق التى تقدم العائد المرتفع ، وتمثل ذلك بقيام

المستثمرين الأجانب ببيع ما فـى حوزتهـم من اسـهم محلية وشـراء العمـلات الأجنبية ، مما ، يترتب عليه انخفاض فى الرقم القياسى لأسعار الأسـهم ، ويتوقف ذلك على نظام الصرف ومدى الزيادة فى معدلات الفـائدة المحليـة أو الانخفاض فى أسعار الصرف أو فى كليهما .

وفى حالـة نظـام أسـعار الصـرف المعوم ، إذا كـانت الأصـول الماليـة الأجنبية بديـل كـامل للأصـول المحليـة ، فانـه سـوف تحـدث زيـادة فـئ سـعر الصرف الأجنبى ، وقد ساعدت التطورات التى شهدتها أسواق المـال الدوليـة خلال الفـترة الماضيـة على تقـارب وتشـابه الأدوات الماليـة وانخفـاض الهيكـل الزمنى لمعدلات العائد على الأصول المالية ، بدرجـة ملحوظـة ومـن ثـم ذادت درجه الإحلال بين الأصول المحلية و الأجنبية بدرجه معنوية [٤٦] .

أما فى حالة نظام أسعار الصرف الثابتة وبافتراض الإحلال الكامل بين الأصول الأجنبية والمحلية ، فيترتب على الصدمة السالبة انخفاض أسعار الأسهم المحلية . وللحفاظ على سعر العملة المحلية من الانخفاض النـاتج عـن تدفـق رأس المال للخارج ، تتدخل السـلطات المحليـة فـى سـوق الصـرف الأجنبـى لشـراء عملتها ، ممـا يـترتب عليـه انخفـاض حجـم احتياطياتهـا الدوليـة كمكـون مـن مكونات القاعدة النقدية ، ومن ثم يتقلص عرض النقود وترتفع أسعار الفـائدة المحلية [٤٧] .

أما إذا كانت الأصول المحلية والأجنبية بدائل غير كاملة ففى ظل نظام أسعار الصرف المعومة فان الارتفاع فى سعر الصرف والفائدة ، يصبح أقل. أما فى حالة أسعار الصرف الثابتة ، فسيترتب على الصدمة السالبة ارتفاع أقل فى سعر الفائدة المحلية عن الوضع فى ظل الإحلال الكامل بين الأصول المالية المحلية والأجنبية (٤٨) .

وتصبح تلك التقلبات فى الأسعار مصدرا خطيرا لعدم التأكد ، مما يعوق الاستثمار الأجنبى والمحلى ، وتزداد المشكلات مع زيادة التقلبات فى أسعار الفائدة والصرف .

ويجب أن نأخذ فى الاعتبار مدى تدخل الدول فى الأسواق المالية ففى ظل نظام التعويم ، يدفع التدخل الشديد الدولة للاقتراب من نظام أسعار الصرف الثابتة . بينما يدفع التدخل الطفيف بالدولة للاقتراب من نظام أسعار الصرف المرنة ، ويترتب على ذلك عدة آثار ضمنية على السياسة النقدية التى ترغب الدولة فى تنفيذها على النحو التالى (٤٩) :

أولا : إذا رغبت دولة ما تنفيذ سياسة نقدية فى اقتصاد مفتوح ذو حركه عالية لرأس المال الدولى ، فيمكنها تعزيز فعالية سياستها النقدية ، بتخفيف تدخلها فى سوق الصرف وتركها لأسعار الصرف بالتغير بدرجة أكبر ، مما يقلل من التغير فى الاحتياطيات الدولية كمكون من مكونات القاعدة النقدية

الذى يمكن أن يلغى التغيرات المقصودة فى المكون الآخر وهو الائتمان المحلى .

ثانيا : إذا رغبت الدولة فى تنفيذ سياسة نقدية ، فى اقتصاد مفتوح ذو حركة عالية لرأس المال الدولى ، وترغب فى نفس الوقت فى تثبيت سعر الصرف ، فقد يتطلب هذا منها التحكم فى تدفق رأس المال للداخل والخارج، من أجل الحفاظ على التأثيرات المستهدفة من السياسة النقدية ، وفى هذه الحالة ، فعلى الدولة أن تتحمل تكاليف فرض الرقابة على تدفق رأس المال ، والتى تتمثل فى سوء توزيع رأس المال التمويلى ، وما يتبعه من سوء توزيع للموارد الحقيقية .

٤/٧ – مواجهة أخطار أسواق الأوراق المالية الصاعدة :

من السياسات المطروحة لتقليل مخاطر التدفق العكسى لرأس المال من الأسواق الصاعدة إلى الخارج ، تحديد مقدار رأس المال الذى يسمح للمستثمر بتصديره ثانية من الدولة خلال فترة زمنية محددة . وعلى الرغم من أن هذه السياسة يمكن أن تقوم بدور مؤثر فى تقليل الآثار السلبية المحتملة للتدفق المفاجئ لراس المال للخارج . إلا أنه يمكنها أيضا بالدرجة الأولى أن تقلل من مقدار الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية وتحد من المنافع الاقتصادية للوصول إلى التمويل الأجنبى . والسياسة البديلة هى السماح للمقيمين بالاستثمار فى كافة الاصول الأجنبية ، دون قيود الأمر الذى ينتج عنه أمرين مختلفين (٥٠):

أولهما: تصور المستثمر الأجنبى انخفاض درجة المخاطر ، ومن ثم زيادة تدفق رأس المال إليها ، وثانيهما ، تنويع الأصول المحلية دوليا بصورة أفضل ، ومن ثم تنخفض خطورة الصدمة السالبة ، وبشكل عام من المحتمل أن تقلل تلك السياسة من احتمالات التدفق العكسى لرأس المال .

بالإضافة إلى ما سبق فان زيادة قدرة الاقتصاد المحلى على التكيف مع الصدمات الخارجية ، يمثل أحد الأهداف للسياسة النقدية والمالية ، ويترتب على زيادة قدرة الاقتصاد على التكيف انخفاض رغبة المستثمر الأجنبى فى تحويل أمواله للخارج عندما تحدث صدمة خارجية سالبة ، ولذلك فان مرونة السياسة المالية تصبح مطلبا ضروريا لكى نحافظ على توازن قصير وطويل الأجل للموازنة .

وتتمثل إحدى أهداف السياسة النقدية طويلة الأجل فى زيادة الاحتياطات الدولية والتى تستخدم لمواجهة الصدمات الخارجية ، كما أن زيادة الاحتياطيات الأجنبية وتحقيق التوازن المالى والنقدى لا يساعد فقط على استيعاب الصدمة الخارجية لكن يعطى أيضا إشارة لقوة الاقتصاد المحلى .

إن إحدى الأدوات التى تساعد على بناء اقتصاد مقاوم للصدمات تتمثل فى توخى الحذر عند تخصيص الموارد فى بعض الاستخدامات المحددة، فمثلا يساعد توجيه المدخرات الخاصة للاستثمار فى أنشطة محددة مثل توجيه مدخرات صناديق المعاشات للاستثمار فى سندات البنك المركزى أو أصول

أجنبية على تعقيم التوسع النقدى الذى ينتج عن تدفق رأس المال المفاجئ للداخل . ومن ثم فان التدفق الحاد لرأس المال للخارج يخفض بشدة كمية النقود المحلية ، والتى يمكن تعويضها بتوجيه المستثمرين المحليين ذو الطابع المؤسسى للتخلى عن حيازتهم لسندات البنك المركزى .

ويتضح مما سبق أن مواجهة المخاطر المحتملة لأسواق الأوراق المالية الصاعدة والناتجة عن التدفق العكسى لرأس المال للخارج لا تتمثل فى تقييد تدفق رأس المال للخارج وإنما فى بناء اقتصاد قادر على استيعاب الصدمات .

٤/٨ - مستقبل أسواق الأوراق المالية الصاعدة :

تشهد أسواق الأوراق المالية الدولية منذ بداية الثمانينات ، ثورة أسفرت عن تغيرات جذرية فى وسائل وأدوات انتقال الأموال من الوحدات المالية ذات الفائض إلى الوحدات المالية ذات العجز . وكل يوم تبتكر لنا الهندسة المالية أداة جديدة تروج لها مؤسسة مالية أو مصرفية جديدة ، وأصبحت الأسواق المالية فى معظم الدول تتمتع بقدر لم يسبق له مثيل فى إدارة شتى العمليات المالية . وتقترب هذه الأسواق من بلوغ الهدف الذى طالما تاقت إليه وهو تدفق رؤوس الأموال عبر القارات والدول دون حواجز أو موانع ، يتجلى ذلك فى تحرير أسعار الفائدة وتخفيض الضرائب على العمليات المالية والمصرفية ، والسماح للمؤسسات المالية والمصرفية بتقديم الخدمات المتنوعة التى تخرج عن تخصصها التقليدى . وإطلاق الحرية للعملات

والأسعار والأدوات والمؤسسات والمستثمرين وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبى . وتزامن ذلك مع زيادة درجة تحرير التجارة وتوقيع اتفاقيات جولة أوروجواى ١٩٩٣ والتى تسعى إلى تحرير التجارة العالمية سواء فى السلع أو الخدمات بين دول العالم . بالإضافة إلى ما وفرته الثورة التكنولوجية من إمكانات فى مجال التمويل الدولى .

وساعدت هذه التطورات كثيرا من تقارب وتشابه الأدوات المالية وانخفاض الهيكل الزمنى لمعدلات العائد على الأصول الدولية بدرجة ملحوظة وبالتالى زادت درجة الإحلال بين الأصول المحلية والأجنبية .

وتشهد الأسواق المالية أيضا حركة الابتكارات المالية Financial Innovations والتى تتمثل فى ظهور تشكيلة متنوعة من الأسهم والسندات ، والتى تأخذ من صفات حقوق الملكية والمديونية على حد سواء وتضيف لها صفات أخرى كمزيج منهما . بالإضافة إلى تقديم وسائل التغطية الحديثة ممثلة فى كل من عقود المستقبليات والخيارات ، فعقد **المستقبليات Futures** هو اتفاق نمطى لتبادل أنواع محددة وفى تواريخ استحقاق محددة فى المستقبل ، على أن يتم ذلك من خلال البورصة ، أما عقود **الخيارات Options** فهى حق وليس التزام فى شراء أو بيع ورقة مالية أو أصل معين عند سعر معين ولفترة محددة من الزمن . ويعتبر كل من عقد المستقبليات والخيارات أوراق مالية مشتقة ، أى مشتقة من ورقة مالية أصلية تتداول فى السوق الثانوى ،

والهدف من هذه العقود هو التغلب على المخاطر المرتبطة بالتقلبات الكبيرة فى أسعارها أو العوائد عليها (٥١) .

كما تتزايد أهمية المؤسسات المالية التى تعرف بالمصارف الشاملة Universal Banks التى تعمل فى مجال ترويج المشروعات الجديدة وعمليات الصيرفة الاستثمارية وتقديم خدمات الوساطة المالية والاستثمار فى الأوراق المالية لصالحها أو لصالح الغير ، كما تقدم للقطاعات المالية كافة مصادر التمويل . كما تنوعت مؤسسات السوبر ماركت المالى Financial Super Markets التى تقدم خدمات الوساطة فى الأوراق المالية والوساطة العقارية وخدمات بوليصات الشحن والسياحة والائتمان الاستهلاكى (٥٢) .

وفرضت هذه التطورات والتغيرات نفسها أيضا على الدول النامية ، وخاصة دول أسواق الأوراق المالية الصاعدة ، فشرعت هذه الدول فى التكيف مع تلك التطورات بفتح أسواقها وتحريرها من القيود والعمل على اجتذاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية ، والسعى لاستيعاب حركة الابتكارات المالية فى مجال الأدوات والمؤسسات المالية والمصرفية ، لزيادة قدرة أسواقها التنافسية فى مجال تقديم الخدمات المالية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ويتوقف النمو المتوقع لأسواق الأوراق المالية الصاعدة فى المستقبل على استمرار الإدارة السليمة للاقتصاد الكلى وصنع وصياغة السياسات

الملائمة والإصلاح المؤسسى ، وقد قامت كثير من الدول النامية بإصلاحات شاملة لسياستها الاقتصادية خلال الفترة الماضية . وبالنسبة لأسواق الأوراق المالية فى دول جنوب شرق آسيا ، قامت هذه الدول بإعادة ترتيب أنظمتها المصرفية ، والتخلى عن الائتمان الموجه ، كما وضعت البنية الأساسية لتعميق الأسواق المالية . وإدخال صكوك مالية جديدة وإقامة إطار قانونى حديث (٥٣) وكذلك الحال فى دول أمريكا الجنوبية وبعض دول الشرق الأوسط مثل تركيا والأردن ، ودول شمال أفريقيا مثل المغرب وتونس .

وعلى الرغم من أن أسواق الأوراق المالية أصبحت أكثر كفاءة عن أى وقت مضى ، إلا أن هناك الكثير الذى يجب عمله للنهوض بهذه الأسواق فلا يزال العديد من أسواق الأوراق المالية يعانى من التركز ، والذى يتمثل فى زيادة نسبة الأوراق المتداولة لعدد قليل من الشركات إلى كمية الأسهم المتداولة فى السوق ، ولقياس درجه التركز يتم حساب نصيب الأوراق المتداولة لأكبر عشر شركات ، وتعتبر سوق اليابان وأمريكا اقّل تركزا حيث يبلغ نصيب اكبر عشر شركات أقل من ٢٠٪ من السوق بينما يبلغ التركز فى الأرجنتين وكولومبيا أكثر من ٦٠٪ وذلك خلال الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٣م (٥٤) .

وكما يوجد تباين بين أسواق الأوراق المالية الصاعدة ، من حيث المؤشرات التنظيمية والمؤسسية ، ففى حين يوجد لدى الأردن حرية فى تدفق رأس المال للخارج لكنها لاتنشر معلومات عن العوائد والأسعار بانتظام

وتفتقر إلى المعايير المحاسبية الدولية . بينما لدى الهند معايير محاسبية مقبولة لكنها تفرض قيود على تدفقات رأس المال وإعادة تصدير العوائد وراس المال كما تفرض نيجيريا قيود شديدة على تدفقات رأس المال ولا تنشر عوائد وأسعار الشركات بأسلوب شامل ومقبول دوليا . وفى المقابل تعتبر المؤشرات المؤسسية والتنظيمية فى كل من المكسيك وكوريا الجنوبية والبرازيل وشيلى على درجة عالية من التقدم .

ولزيادة سيولة أسواق الأوراق المالية وتخفيض تكلفة المعاملات وتحسين كفاءة التسعير ، يوجد بعض المعايير التى يمكن تطبيقها ، والتى من أهمها : اتباع قواعد المحاسبة وفقا للمعايير والقواعد الدولية مع تبسيط إجراءات تسجيل الشركات الجديدة ، وتحسين النظام القانونى بما يكفل ضمان تنفيذ التعاقدات .

كذلك يجب توفير الحماية التأمينية للمستثمرين ،وبدون وجود رقابة فعالة فى السوق لا يمكن تقدمه ، ويجب أن نفرق بين توافر درجة عالية وفعالة من الرقابة فى السوق وبين القيود المفروضة على السوق ، فالرقابة مطلوبة وعادة ما يسعى اليها المتعاملون كوسيلة لحماية السوق والحد من التقلبات العنيفة فى الأسعار والعوائد . أما القيود فهى عنصر يحد من فعالية السوق ويؤدى إلى هروب المتعاملين ، ومن ثم فلا مانع من وجود الرقابة بشرط ألا ترقى إلى درجة التقييد .

ونخلص مما سبق أن سوق الأوراق المالية الدولية تموج بتطورات جذرية وعميقة ومتلاحقة سواء فى الأدوات المالية أو المؤسسات المالية والمصرفية ، ويجب على الأسواق الصاعدة اللحاق بهذه التطورات حتى يمكنها المنافسة فى المستقبل . كما تؤثر النظم القانونية والرقابية والمحاسبية والضريبية على سيولة السوق . وفى نفس الوقت تحدد كفاءة النظم التجارية مدى اليسر والثقة الذين يستطيع المستثمرون بموجبهما شراء وبيع أصولهم المالية ، كما تؤثر بيئة الاقتصاد الكلى والبيئة السياسية على كفاءة التسعير .

وإذا كانت أسواق الأوراق المالية تقوم بدور مهم فى تنمية اقتصاديات الدول النامية ، فان مستقبل هذه الأسواق يحتاج إلى تضافر الجهود حتى تستطيع هذه الأسواق المنافسة على المستوى المحلى والدولى والقيام بدورها المنشود .

هوامش ومراجع البحث

1- John S, Evans, **International Finance**,The Dryden press , New york , 1992, p. 368-369.

٢-د. عادل محمد المهدى ، التمويل الدولى ، مكتبه العربى ، القاهره ، ١٩٩٢، ص ٥٦ - ٥٧.

3- John S, Evans, **International Finance**,op.cit. p.4.

4- International finance corporation , "**Review of Emerging stock Markets**", 1995, p.21.

5- Robert A. Feldman & Manmoban S. Kumar, "Emerginge Equity Markets,Growth Benefts , and policy concerns" , **World Bank Research Observer**,vol. 10, No .2 . August 1995, p. 185 .

6- Brune Solnik, **International Investments**, Addison Wesley Publishing Company , New york , 1995 , pp. 261 - 263.

7- Robert A. Feldman & Manmoban S. Kumar, "Emerginge Equity Markets,Growth Benefts , and, Policy Concerns" , op.cit , pp. 186- 187.

8- **International Monetary Fund** , world Econamic Outlook Data Base , 1995.

9- David Folterts - Landou & Takatoshi Tto with others , **International Capital Markets, and policy Issues,** International Monetary Fund , washington DC. , 1995,p.35.

١٠- اسماعيل دله و دينا خطخيط ، سوق السندات الناشئه فى شرق آسيا ، **التمويل و التنميه** ،٢ مارس ١٩٩٦ ص ١١.

11- David Folterts - Landow and Tokatoshi Tto with others , **International Capital markets** ..., op.cit, p. 37.

12- Ibid, P.38.

١٣- روس ليفين ، اسواق الاوراق الماليه دفعه للنمو الاقتصادى **التمويل و التنميه** ، مارس ١٩٩٦ ، ص ٧.

14-Bruno Solnik, **International Investments,** op.cit., p. 252.

15- Calvo , and others , **Capital Inflows and Real Exchang Rate Apprecition in Latin America** , IMF Staff Papers , Vol. 40, No.1 , Washingtion DC , March , 1993.

- Fernandez - Arias,E ., The New Wave of Private Capital Infows ; Push or Pull ?,**World Bank Working Paper,** No. 1312 , washingtion , D.C. , 1994.

16- Chuan and others , Equity and Bank Flows to Asia and Latin America : The Role of Global and Country Factors , **World Bank Working paper,** No. 1160, washington , D.C., 1993

17-Robert A. Feldman and Manmoban S.Kumar **Emerging Equity markets** ... op. cit . p. 189

- Fernandez - Ariase - E . , The New Wave of Private Capital Inflows ; Push or Pull ? op. cit , p. 11.

١٨- مسعود احمد وسودارشان غوتيو ، الاستثمار بالحفاظـه و تدفقـه الى البلـدان النامية ، **التمويل و التنمية** مارس ١٩٩٣ ، ص. ١٢.

19- Robert A. Feldman and Manmoban S. Kumar , **Emerging Equity Markets** ...., op.cit , p. 189.

20- David Folterts - Landau and Takatoshi Tto with others, **International Capital Markets Developments , Prospects and Policy Issues** , op.cit ., p.3.

٢١- مسعود احمد و سودارستان غونيـو ، استثمار بالحافظه وتدفقـه الى البلـدان النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٠١.

22- David Folterts - Landu and takatoshi tto with other , **International Capital Markets ...** , op. cit . p. 4 .

23- Leonardo Hernadez and Heinz Rudolfh , Sustainabity of Private Capital Flows to Developing Countries : Is A Generlized Reversal Likely ? **Policy Research Working Paper,** No.1518 , World Bank , October 1995, p 15.

٢٤- د. عدنان الهندى ، دور المصارف العربيه فى تنشيط التداول بالبورصات العربيه ، **ندوة استراتيجيات تنشط البورصات العربيه و الربط بينها** ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص. ٧٦ .

٢٥- مسعود احمد و سودارشان غونيو ، الاستثمار بالحافظه و تدفقه الى البلدان الناميه ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٢ .

٢٦-د. عدنان الهندى ، دور المصارف العربيه فى تنشيط التداول بالبورصه العربيه ، مرجع سابق ذكره ، ص. ٧٦ .

27- Robert A. Feldman & Manmoban S. Kumar , Emerging Equity Markets ....., op.cit . p.180.

٢٨-د. السيد الطيبى ، أهميه تطوير سوق الاوراق الماليه لزيادة مشاركه القطاع الخاص فى خطه التنميه الاقتصاديه فى مصر ، **المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر للاقتصاديين المصرين** ، القاهره ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص. ٤ .

٢٩- د.منير ابراهيم هندى ، **الأوراق الماليه و سوق رأس المال** ، منشأه المعارف ، الاسكندريه ،١٩٩٥ ، ص. ٦٦٤ .

٣٠- د. سليمان المنذرى ، البيئة الاقتصاديه لبورصات الأوراق الماليه ، **كتاب الاهرام الاقتصادى** ، العدد ٩٦ ، أول يناير ١٩٩٦ ، ص . ١٥ .

٣١- روس ليفين ، اسواق الأوراق الماليه دفعه للنمو الاقتصادى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠ .

- Asi Demirguc - Kunt and Ross Levine , stock Market Development and Financial Intermediaries StylIzed Facts, op. cit, p.8.

٣٢- د.منير ابراهيم هندى ، **الاوراق الماليه وأسواق رأس المال** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦٧ .

٣٣- د.سليمان المنذرى ، البيئة الاقتصادية لبورصات الأوراق الماليه ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٨ .

34- Robert A. Feldman and Manmoban S.Kumar , Emereging Equity markets...,op.cit,pp. 192 -193.

٣٥-د. سهير لبيب بحر ، أسواق المال الدوليه ، **الهيئة العامة لسوق المال**، بحث غير منشور، ١٩٩٥ ، ص ١٩ .

36- David Folterts - Landau and Takatoshi Tto, with others , International Capital Markets ... , op.cit., p.10.

٣٧- د.عادل المهدى ، **قضايا معاصره فى الاقتصاد الدولى** ، العربى للنشر و التوزيع ، القاهره ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٧ .

٣٨- د.جاب الله عبد الفضيل ،تصميم الحلول :مقترحه لعلاج مشكلة الديون الخارجيه للعالم الثالث ، **مجلة مصر المعاصره** ، العددان ١٤٥، ١٤٦ ينساير و ابريل ١٩٨٩ص. ٦٨.

٣٩- د.عـادل المهدى ، **قضايا معاصـره فـى الاقتصـاد الـدولى** ، مرجع سابق ذكـره ،ص. ١٦٨-١٧٠.

٤٠- البنك الاهلى المصرى ، الدول الناميه و ظاهرة هروب رؤوس الاموال الى الخارج ، **النشره الاقتصاديه** ، العدد الرابع ، ١٩٨٩، ص ٢٨١.

41- Donald Lessard and John Williamson , The Problem and Policy Responses , in Donald Lessard and John willamson (eds.), **"Capital Flight and Third World Debt"** Institute for Internatinal Economics , washighon ,1987, p.201.

42- Manuel Pastor , Capital Flight From Latin Amirica , **world Development** , Vol. 18, No.1, p.10.

43- David Foekerts - Landau and Takatoshi Tto with others , International Capital Markets ..., op.cit, p.7.

44-Roudolf Hommes , Case Studies : Colombia in Donald Lessard and John williamson (eds.) Capital Flight and Third World Debt Institute for International Economics ,Washington , 1987, pp 168 - 174 .

٤٥- البنك الاهلى المصرى ، الدول الناميه وظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٢.

٤٦- د.عمر سالمان ، **التمويل الدولى : دراسه فى منهجيه و آليات النظام المعاصر** ، الدار المصريه اللبنايه ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١١٥ .

٤٧- جون هدسون ، و مارك هرندر، **العلاقات الاقتصاديه الدوليه** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢١.

48- Vittcro Cobo, and Leonardo, Hernandez, Macro Economic Adjustment to Capital Inflows : Latin American Style Versus East Asian, World Bank, **Policy Research Working Paper,** No.1377, Nov. , 1994, p.5

٤٩- جون هدسون ، مارك هرندر ، **العلاقات الاقتصاديه الدوليه** ، مرجع سبق ذكره ،ص. ١٣.

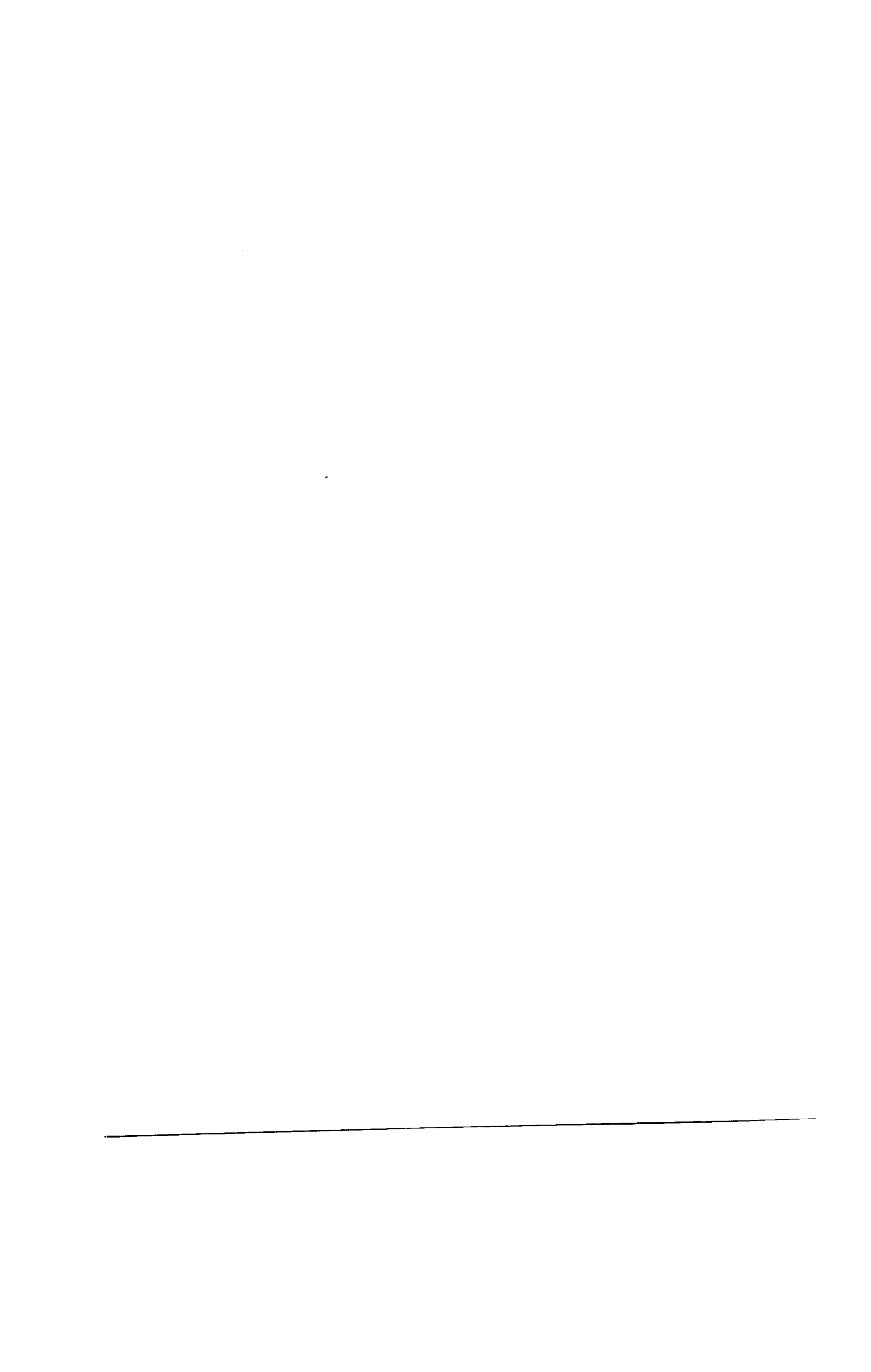
50- Vittorio Corbo and Leanardo Hernandez, Macroeconomic Adjustment to Capital Inflows : Latin America Style Versus East Asian Style , op.cit, pp.8-9.

٥١- د.عمر سالمان ، دعم وتطوير سوق المال فى مصر ، **معهد الدراسات المصرفية** ، البنك المركزى المصرى ،١٩٩٢، ص. ١٠.

٥٢- د.عدنان الهندى ، دور المصـارف العربيـه فـى تنشـيط التـداول بالبورصـات العربيه ، مرجع سبق ذكره، ص. ٧٣.

٥٣- اسماعيل دله و دينـا خطخيـط ، سـوق السـندات الناشـئة فـى شـرق اسـيا ، مرجع سبق ذكره ، ص. ١٣.

54- Asi Demirguc - Kunt and Ross Levine , Stock Market Development and Financial Intermediaries Stylized Facts , op.cit., p. 3 .



الفصل الخامس

الإغراق

المفهوم .. .. الآثار

١/٥- مقدمة :

تتزايد أهمية الإغراق فى التجارة الدولية ، نظراً لتأثيراته المتباينة على اقتصاديات الدول ، سواء التى تمارس الإغراق أو تلك التى يحدث فيها الإغراق .. وقد دفعت التخفيضات فى التعريفات الجمركية خلال السنوات الأربعين الماضية ، الحكومات إلى اللجوء إلى القيود الأخرى التى تقيد التجارة ، وتعتبر قوانين مكافحة الإغراق من أكثر هذه القيود استخداماً .

لقد بدأ الاهتمام بسياسة الإغراق فى التجارة وسبل مواجهته منذ الحرب العالمية الأولى ، عندما تزايدت المعارضة الأوربية للسياسة التجارية الألمانية ، التى كانت تهدف إلى السيطرة على الأسواق التجارية فى العالم باستخدام الإغراق . ومع بداية التفاوض بشأن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " الجات " (١٩٤٧) كان موضوع الإغراق أحد الموضوعات المثارة للتفاوض ، وترتب على ذلك أن تضمنت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المادة السادسة وهى الخاصة بالإغراق ، والتى تم تعديلها وتطويرها فى دورات مفاوضات طوكيو وكيندى وأخيراً أورجواى ، والتى أصبح وفقاً لها اتفاق مكافحة الإغراق ملزماً لكل الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية وريثة الجات .

ونظراً لاتباع كثير من الدول النامية ومن بينها مصر برنامجاً للتحرير الاقتصادى ، والذى يتضمن تحرير التجارة الخارجية كأحد مكوناته ، ومن ثم فمن المتوقع أن تتعرض اقتصاديات هذه الدول لعديد من محاولات الإغراق ، ولذلك فإن هذه الدول ستلجأ إلى استخدام رسوم مكافحة الإغراق ، لتلافى الضرر الناتج عن الإغراق على الصناعات المحلية فى تلك الدول ، ومن ثم فإن دراسة وتحليل الإغراق وآثاره المختلفة على الاقتصاد الوطنى ، يمثل أهمية لتحديد متى وكيف يتم استخدام رسوم مكافحة الإغراق ، كوسيلة لحماية الصناعة الوطنية من الإغراق .

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الآثار المختلفة للإغراق وكيفية مواجهته على المستويين الدولى والمحلى .

تنقسم الدراسة وفقاً لذلك إلى ما يلى :

- ماهية الإغراق وأشكاله .
- نظريات الإغراق وآثاره على الدول المصدرة والمستوردة .

• مواجهة الإغراق على المستوى الدولى .

• مواجهة الإغراق فى مصر .

٢/٥- مفهوم الإغراق وأنواعه

يمثل الإغراق أهمية بالغة فى التجارة الدولية ، نظراً لما له من آثار كبيرة ومتباينة على العديد من المتغيرات ، سواء فى الدولة التى يحدث فيها الإغراق أو الدولة التى تقوم بممارسة الإغراق .

وينظر إلى الإغراق فى أدبيات التجارة الخارجية ، على أنه إحدى سياسات التمييز السعرى فى التجارة بين الدول . ويمكن تعريف الإغراق بإحدى طريقتين [١] : الأولى على أساس السعر ، حيث يتم بيع السلعة فى السوق الأجنبى بسعر أقل من سعر بيعها فى السوق المحلى ، والثانية على أساس التكلفة ، والتى وفقاً لها ينصرف مفهوم الإغراق إلى بيع السلعة فى السوق الخارجى بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها .

وتاريخياً استخدم الأدب الاقتصادى فى الإغراق التعريف القائم على أساس السعر ، ولكن فى السنوات الأخيرة تزايد استخدام التعريف القائم على أساس التكلفة وتكتسب التفرقة بين التعريفين أهمية بالغة ، نظراً لأن الإغراق وفقاً للمفهوم الأول لايعتبر بالضرورة إغراقاً وفقاً للمفهوم الثانى .

ان الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) أخذت بالتعريف القائم على أساس السعر حيث يعتبر المنتج مغرق إذا كان سعر تصديره من بلد إلى آخر أقل من السعر المماثل فى مجرى التجارة العادية للمنتجات المشابهة حين يوجه للاستهلاك فى البلد المصدّر [٢] .

ولكن توجد وجهة نظر أخرى [٣] ، تنظر إلى الإغراق على أنه القيام ببيع المنتج فى السوق الأجنبى ، بالإضافة إلى السوق المحلى ، بسعر أقل من سعر التكلفة المتوسطة وذلك فى حالات الكساد والبطالة .

ويجب أن يتضمن التحديد الدقيق لمفهوم الإغراق ، التماثل فى كلّ الجوانب بالنسبة للسلع التى تباع فى السوق الأجنبى وتلك التى تباع فى السوق المحلى . وإذا لم يحدث ذلك فإن اجراءات مكافحة الإغراق تتخذ ضد إغراق غير حقيقى .

فانخفاض أسعار الصادرات عن السوق المحلى ، ليس دليلاً على الإغراق ، إذا كان هذا الاختلاف فى الأسعار ، نتيجة للاختلاف فى حجم الكمية المطلوبة أو اختلاف فى شروط الائتمان أو جودة السلعة أو متطلبات التعبئة والتغليف .

كذلك يجب أن تتم المقارنة بين السوق الخارجى والمحلى فى نفس الوقت ، أى وقت التوصل إلى التعاقد على المبيعات للسوق الخارجى ، فإذا تمت المقارنة فى تاريخ عبور السلع للحدود كشرط لاتخاذ اجراءات مكافحة الإغراق ، فإن اجراءات مكافحة الإغراق تصبح خاطئة ، كما أن انخفاض أسعار الصادرات لمنتج ما عن الأسعار المحلية ، لايعد مؤشراً على وجود الإغراق ، إذا كان الاختلاف يرجع إلى رد الرسوم السابق فرضها على المدخلات المستوردة اللازمة لإنتاج ذلك المنتج .

ويقسم الاقتصاديون الإغراق إلى ثلاثة أنواع :

الأول يمثل الإغراق العارض أو المؤقت Spordic Dumping وهو بيع السلعة فى السوق الأجنبى لفترة قصيرة بسعر أقل اما عن تكلفة إنتاجها أو سعرها المحلى ، وذلك للتخلص من المخزون حتى تتجنب تخفيض الأسعار فى السوق المحلى . نظرا لما يمثله ذلك من آثاراً سلبية على اتجاهات المستهلكين تجاه الأسعار .

وقد يترتب على الإغراق المؤقت اضطراب فى السوق المُغرق ، نظراً لعدم التأكد الذى ينشأ نتيجة للتغير المفاجئ فى العرض الأجنبى ، لكن من غير المحتمل أن يترتب على ذلك النوع من الاغراق ضررا خطيرا ودائم للصناعة المحلية فى حين يستفيد المستهلك المحلى من الانخفاض فى أسعار السلع المستوردة الناتج عن الاغراق .

إما النوع الثانى فيتمثل فى :-

الإغراق الدائم Persistent Dumping وهو الاستمرار فى البيع بالسوق الخارجى بسعر يقل عن السعر المحلى أو تكلفة الانتاج . وتكتسب التفرقة بين تعريف الإغراق وفقا للسعر والتعريف وفقا للتكلفة أهمية كبيرة فى تحليل الإغراق الدائم ، حيث يعتبر الاغراق الدائم وفقا للتعريف القائم على أساس السعر ، أبرز أشكال التمييز السعرى العالمى ، فعندما تستطيع أى منشأة الفصل بين عملائها الى مجموعتين أو اكثر بناء على الاختلاف فى مرونات الطلب بالنسبة لمنتجاتها بالاضافة الى قدرتها على منع إعادة بيع السلعة بين هذه المجموعات المختلفة فيمكن للمنشاة فى هذه الحالة ، زيادة أرباحها من خلال التمييز فى الاسعار بين المجموعات المختلفة ، حيث تبيع المنشاة فى

السوق المحلى بسعر مرتفع نظرا لانخفاض مرونة الطلب فيه ، وتبيع فى السوق الخارجى بسعر منخفض نظرا لارتفاع مرونة الطلب فيه .

ويمكن أن يحدث الإغراق طويل الأجل فى ظل ظروف المنافسة الكاملة ، فقط فى حالة قيام الحكومة بتقديم دعم للصادرات ، أما فى ظل الاحتكار فإنه يمكن للمنشأة أن تحقق ربح من الإغراق طويل الأجل ، وذلك عندما يسمح التصدير بزيادة الاستغلال للطاقات الإنتاجية بما يقترب من طاقتها الإنتاجية المثلى ، ومن ثم تنخفض التكاليف ، وكذلك عندما يسمح الإغراق بإقامة منشآت بأحجام ضخمة مما يخفض التكلفة .

أما عن الإغراق طويل الأجل وفقاً للتعريف القائم على أساس التكلفة فيتوقف على ماذا نعنى بالتكلفة . فإذا كان المقصود بالتكلفة ، هى التكلفة الحدية ، فإن ذلك لايمكن حدوثة ، حيث أن المنشأة لاتستطيع الاستمرار فى بيع السلعة بأقل من تكلفتها الحدية ، ولكن يوجد استثناء لهذه القاعدة يتمثل فى قيام حكومات الدول المتقدمة خصوصاً دول الاتحاد الأوربى وأمريكا ، بتطبيق نظام لدعم أسعار السلع الزراعية للحفاظ على دخول المزارعين ، ولذلك تقوم تلك الحكومات بشراء الفائض من السوق المحلى وتبيعه فى السوق الخارجى ، ليس فقط بأقل من السعر المحلى المرتفع تحكمياً ، لكن ربما بأقل من التكلفة الحدية (٤) .

كما يحدث الإغراق طويل الأجل وفقاً للتعريف القائم على التكلفة خارج الأسواق الزراعية ، بأن تبيع المنشأة فى السوق المحلى بسعر يغطى التكلفة الكلية ، وتبيع فى السوق الخارجى بسعر يغطى التكافة الحدية ، ولكن بأقل من التكلفة الكلية ، ومن ثم فإن سعر التصدير يجب أن يغطى على الأقل التكلفة الحدية ، ويتم تغطية التكاليف الثابتة بالكامل بالبيع فى السوق المحلى ، ومن يمكن اعتبار أى عائد للمبيعات فى الخارج أكبر من التكـــــلفة الحدية ربحاً صافياً (٥).

فى حين يمثل الإغراق الهجومى أو الضارى Predatory Dumping النوع الثالث من أنواع الإغراق ، ويحدث عندما تبيع المنشآت السلعة فى الخارج بسعر يقل عن تكلفة الإنتاج ، لطرد المنشآت المحلية المنافسة فى هذه الصناعة ، حتى تتمكن من احتكار السوق ، ثم البيع بعد ذلك بأسعار مرتفعة ، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع الإغراق (٦) .

٣/٥- شروط نجاح الإغراق :

تمارس المنشأة المحتكرة التى تقوم بالإغراق ، التمييز بين أسواقها المختلفة ، فتبيع بسعر منخفض فى السوق الخارجى ، وبسعر مرتفع فى السوق المحلى ، ويشترط لنجاح الإغراق توافر عدة شروط منها : ضمان عدم عودة السلعة المباعة فى الخارج إلى السوق المحلى ، نظراً لأنه إذا استطاع المشترى المحلى الشراء من السوق الخارجى الذى تباع فيه السلعة بسعر منخفض ، فيعنى ذلك استحالة البيع فى السوق المحلى بسعر مرتفع . وقد تمثل نفقات النقل والشحن سبباً كافياً لمنع عودة السلعة إلى السوق المحلى ، وذلك عندما تكون تلك النفقات مرتفعة بحيث لايكون من المربح للمستهلك فى السوق المحلى ، استيراد السلعة من السوق الخارجى . وفى بعض الأحيان تمنع استعادة السلعة من السوق الخارجى ، بإجبار المشترى الأجنبى على توقيع اتفاق يمنع إعادة بيع السلعة مرة أخرى فى دول أخرى . لكن الوسيلة الأكثر أهمية لمنع عودة السلعة مرة أخرى إلى السوق المحلى ، هى فرض ضريبة على الواردات ، ومن ثم تشكل كل من الضريبة الجمركية على الواردات وتكاليف النقل والشحن ، الوسائل ذات الفاعلية فى منع عودة السلعة المغرقة إلى السوق المحلى مرة أخرى .

كذلك لابد من وجود اختلاف بين ظروف العرض والطلب فى السوق المحلى عن السوق الخارجى . فيجب أن يتم الإنتاج فى ظل الاحتكار ، حتى يتمكن المنتج من رفع السعر المحلى دون أن يخشى إمكان تخفيضه من قبل منتج آخر . أما إذا كان الإنتاج يتم فى ظل المنافسة الكاملة ، فإن المنشأة لاتحقق مكاسب من البيع بالخارج بسعر يقل عن السعر المحلى ، وإذا ما قامت بذلك فستنخفض فقط قيمة إيراداتها الكلية ولذلك فان كل منشأة فى ظل المنافسة الكاملة سوف تبيع فى السوق ذات الأسعار المرتفعة ، وطالما الأسعار مرتفعة فى الداخل عن الخارج ، فإنه لن تتم أية مبيعات فى السوق الخارجى ، [٧] إلا اذا حصلت المنشأة على دعم من الحكومة .

كذلك يجب أن تكون مرونات الطلب فى السوق الخارجى مرتفعة عن السوق المحلى . بحيث يترتب على انخفاض السعر فى السوق الخارجى زيادة المبيعات بكميات

كبيرة ، ومن الواضح أن السوق الخارجى مرتفع المرونة بسبب كثرة المنافسين وتوافر البدائل للسلعة موضوع الإغراق .

٤/٥- نظريات الإغراق :

تعددت المحاولات النظرية والتطبيقية فى مجال أدبيات التجارة الخارجية ، لتفسير دوافع الإغراق ، وذلك منذ دراسة Jocob Viner فى عام ١٩٢٣ وحتى الآن. وتتمثل أهم تلك المحاولات فى نظرية تميز الأسعار [٨] والتى تقوم على تفسير الإغراق على أنه محاولة المحتكر تعظيم أرباحه من خلال التمييز بين السوق المحلى ، الذى تنخفض فيه مرونة الطلب ومن ثم ترتفع الأسعار ، وبين السوق الخارجى والذى ترتفع فيه مرونة الطلب ، ومن ثم تنخفض الأسعار ، وهذه هى النظرية التقليدية التى تجسد المفهوم الأكثر إنتشاراً للإغراق ، والذى ينظر إليه على أنه بيع المنتج فى الخارج بغض النظر عن السعر الذى تحصل عليه من مبيعات التصدير ، والذى قد يكون أحياناً أقل من التكلفة الحدية [٩]. وكذلك حاولت نظرية الدعم الحكومى Government Subsidization [١٠] تفسير الإغراق من خلال ما تقوم به بعض الحكومات ، من دعم لصادراتها فى الأسواق الخارجية ، سواء بصورة مباشرة ، مثل الدعم النقدى أو غير مباشرة ، مثل الائتمان الموجه للتصدير أو تقديم الخدمات الحكومية بأسعار مدعمة . الأمر الذى يمكن المصدرين من البيع بأسعار منخفضة فى السوق الخارجى عن السوق المحلى ، ومثال ذلك ما يقدمه نظام دعم الأسعار ، فى دول الاتحاد الأوربى وأمريكا ، للقطاع الزراعى والذى يترتب عليه تحقيق فائض ، تقوم تلك الحكومات بشرائه وبيعه فى السوق الخارجى بسعر يقل عن السعر المحلى ، وربما يقل عن التكلفة الحدية لهذا المنتج .

كما تفسر نظرية عدم التأكد [١١] Uncertainty الإغراق ، بأنه يحدث نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية عن الطلب على السلعة فى الأسواق الخارجية والمحلية ، الأمر الذى يترتب عليه أن قد يواجه المنتج فائض عرضاً ومن ثم يقوم ببيعه فى السوق الخارجى حتى بأقل من تكلفته الحدية .

وتقوم العلاقة بين عدم التأكد والإغراق وفقاً لتلك النظرية ، على أساس انخفاض ادراك الطلب المحلى والخارجى ، قد يترتب عليه فائضاً فى عرض

المنتجات . الأمر الذى يدفع المنشأة إلى محاولة بيعه فى الخارج عند أى سعر ، نظراً لأن المنتج لايريد تخفيض سعر سلعته فى السوق المحلى ، خاصة عندما يتمتع بوضع احتكارى فى الداخل . ومن ثم يكون السبيل أمامه هو بيع سلعته فى السوق الخارجى بسعر منخفض ، وخاصة إذا كانت مرونة الطلب فى السوق الخارجى أكبر من مرونة الطلب فى السوق المحلى .

أما **نظرية الإغراق المتتابع**[١٢] Domino Dumping فانها تستند فى تفسيرها للإغراق إلى توقع المنشآت التصديرية فرض التقييد الاختيارى للصادرات Voluntary Export Restriction فى المستقبل ، من قبل دولتهم والدول التى يصدرون إليها ، فتلجأ هذه المنشآت إلى زيادة صادراتها الآن ، قبل تنفيذ هذه الاتفاقيات والتى تتضمن موافقة الدولة المصدرة على تقييد صادراتها من سلعة معينة فى ظل كمية محددة أو نسبة محددة من السوق ، خلال فترة زمنية معينة ، ويتم ذلك عادة بإصدار تصاريح للتصدير ، بحيث لايمكن لأى منشأة أن تصدر إلى الدولة المعنية إلا بعد الحصول على تصريح ، تحدد فيه الكمية المسموح بتصديرها [١٣]. وتذعن الدولة المصدرة لتقييد صادراتها إلى الدول المستوردة نظراً لأن الدولة المستوردة تهدد باستخدام عقوبات أشد ضد الدولة المصدرة مثل فرض القيود الكمية .

ولايقتصر الإغراق الناتج عن توقع تطبيق اتفاقات التقييد الاختيارى للصادرات على المنشآت التى تبيع فى أسواق احتكارية ، بل تلجأ إليه المنشآت التى تنتج فى ظل الأسواق التنافسية ، وتمارس الإغراق حتى لو لجأت إلى البيع بأسعار أقل من التكلفة المتوسطة للإنتاج ، وذلك حتى تزيد حصتها من السوق ، وذلك توقعاً لتوقيع اتفاقيات التقييد الاختيارى للصادرات ، خاصة وأن هذه المنشآت بعد بدء تنفيذ هذه الاتفاقيات ، وتحقيق الهدف من الإغراق ، تعمل على زيادة أسعار السلع المصدرة إلى هذه الدولة مرة أخرى ، نظراً لأن اتفاقية التقييد الاختيارى يترتب عليها ارتفاع سعر السلعة فى الدول المستوردة نتيجة لتطبيق هذه الاتفاقية .

بينما تفسر **نظرية الكساد**[١٤] Depression لجوء المنشأة إلى الإغراق عندما تعانى من كساد فى السوق ، فتقوم ببيع السلعة فى كل من السوق المحلى والأجنبى بسعر يقل عن التكلفة المتوسطة ، خاصة إذا كانت مرونة العرض منخفضة بحيث لايستطيع المنتج تخفيض إنتاجه بسهولة ، عندما يواجه السوق كساداً ويصبح المنتج غير

قادر على التخلص من التكاليف الثابتة ، ومن ثم بيع بسعر أقل من التكلفة المتوسطة ليس فقط فى السوق الخارجى ولكن فى السوق المحلى أيضا .

كذلك تلجأ بعض الدول إلى بيع بعض منتجاتها فى الأسواق الخارجية بأقل من التكلفة الحدية لتخفيف حدوث بطالة فى بعض صناعاتها ، ومثال ذلك اليابان التى يقضى العامل عمره فى المنشأة ومن ثم لاترغب فى الاستغناء عن العمال فى أوقات الكساد ولذلك فإن تكلفة العمل يمكن اعتبارها فى هذه الحالة تكاليف ثابتة .

كما تحاول نظرية الإغراق المتبادل[١٥] Reciprocal Dumping تفسير الإغراق المتبادل الذى تمارسه المنشآت التى تعمل فى أسواق احتكارية ، أى تقوم كل منشأة بممارسة الإغراق فى السوق المحلى للمنشأة الأخرى . ولايتم الإغراق المتبادل فى السلع المتجانسة ، لكن يحدث فى حالة السلع المتشابهة . ويترتب على التعامل بين المنشآت التى تعمل فى أسواق احتكار القلة فى دول مختلفة ، قيام التجارة حتى فى حالة غياب الدوافع العادية ، فليس من الضرورى وجود تباين فى التكاليف واقتصاديات الحجم ، فالإغراق المتبادل فى هذه الحالة ماهو إلا محصلة لتجارة داخل الصناعات Intra Industry Trade والتى تتمثل فى قيام التجارة فى نفس السلع أى استيراد وتصدير نفس السلع[١٦] ، والعامل المهم هو تجزئة السوق ، ويساعد ذلك على امكانية قيام التجارة فى كلى الاتجاهين والتى تزيد مع زيادة التنوع .

وتقدم نظرية التسعير الافتراسى[١٧] Predatory Pricing تفسير الدوافع لبعض المنشآت التى تقوم ببيع منتجاتها فى السوق الخارجى بسعر منخفض ، قد يصل إلى أقل من التكلفة الحدية للإنتاج . وتمثل أهداف المنشأة فى هذه الحالة فى القضاء على المنافسين فى سوق التصدير سواء أكانت منشآت محلية أو منشآت أجنبية تصدر لنفس السوق ، ثم بعد ذلك تقوم تلك المنشآت برفع أسعارها ، حتى تعوض الخسائر التى تكبدتها وتحقق أرباح نتيجة لاحتكارها هذا السوق .

٥/٥- آثار الإغراق :

عند محاولة تتبع الآثار المختلفة التى تنجم عن الإغراق ، فينبغى التمييز بين آثاره على الدولة المصدرة وهى الدولة التى تقوم بالإغراق ، والدولة المستوردة وهى الدولة التى يمارس فيها الإغراق نظراً لتباين الآثار بالنسبة لكل منهما .

١/٥/٥- آثار الإغراق على الدولة المصدرة

تختلف آثار الإغراق على الدولة المصدرة ، باختلاف الظروف التى تحدث فيها وان كان الإغراق الذى ينجم عن ارتفاع الأسعار المحلية فى الدولة المصدرة يلحق ضرراً بالمستهلك المحلى ، نظراً للبيع فى السوق المحلى بسعر يرتفع عن البيع فى السوق الخارجى ، وبذلك يحمل المستهلك المحلى بتكاليف الإغراق فى السوق الخارجى . ولكن قد لايمثل ذلك خسارة قومية إذا كانت الأرباح التى يحققها الاحتكار المحلى القائم بالإغراق فى السوق الخارجى ، تزيد عن الخسارة فى فائض المستهلك . ومع ذلك يجب الأخذ فى الاعتبار ، مايترتب على ذلك من عدم العدالة فى توزيع الدخل .

وتتوقف الأضرار التى تترتب على الإغراق ، على مدى تأثيره على مستوى الأسعار المحلية فى الدولة المصدرة ، والتى تتوقف بدورها مع افتراض ثبات باقى العوامل على اتجاه النفقات الحدية للإنتاج[١٨] .

ففى حالة خضوع الانتاج لتناقص المنفعة الحدية ، فإن الإغراق يعمل على زيادة الإنتاج ، الأمر الذى يترتب عليه انخفاض التكلفة الحدية ، ومن ثم انخفاض فى السعر المحلى نتيجة لذلك ، وهو ما يعنى زيادة فى فائض المستهلك . أما فى حالة خضوع الانتاج لتزايد التكلفة الحدية ، فإن زيادة الإنتاج الناجمة عن الإغراق فى السوق الخارجى ، سيترتب عليها ارتفاع فى التكلفة الحدية ، ومن ثم ارتفاع السعر المحلى وانخفاض المبيعات المحلية عن الوضع فى حالة عدم حدوث الإغراق ، الأمر الذى يعنى انخفاض فى رفاهية المستهلك فى تلك الحالة . كما أن كمية الإغراق ستصبح محدودة نظراً لأن تزايد التكلفة الحدية سوف يتعادل سريعاً مع العائد الحدى . أما فى حالة ثبات التكلفة الحدية فان الإغراق لن يترتب عليه تغيير فى السعر المحلى .

وبذلك يترتب على الإغراق القائم على التمييز فى الأسعار بين السوق المحلى والسوق الخارجى ، انخفاضاً فى الاستهلاك المحلى نتيجة لارتفاع السعر المحلى ، ومن ثم انخفاض المبيعات المحلية ، وبذلك فإن أولوية السياسات المتبعة من قبل الدول المصدرة تتمثل فى التدخل فى جانب الاستهلاك كأفضل بديل لصانعى السياسة[١٩] ، ولكى يتم تعظيم الرفاهية فى الدولة المصدرة ، يتحتم تقديم دعم لسلعة التصدير عند استهلاكها محلياً ، حتى يتساوى سعرها محليا مع سعرها العالمى المنخفض نتيجة للإغراق . ويمكن حساب هذا الدعم وهو عبارة عن الفرق بين السعر العالمى المنخفض والسعر المحلى المرتفع نتيجة الإغراق .

ويعتبر فرض ضريبة جديدة على الصادرات ثانى أفضل بديل ، حيث يترتب عليها انخفاض جاذبية السوق الخارجى بالنسبة للمحتكر المحلى ، ومن ثم يقوم ببيع مزيد من السلعة فى السوق المحلى . ومن ثم يمكن ترتيب أولوية السياسات بالنسبة للدولة المصدرة فى حالة الإغراق كما يلى :

أفضل بديل هو تقديم دعم عند استهلاك السلع المصدرة محلياً، ويتمثل ثانى أفضل بديل فى فرض ضريبة جمركية على الصادرات من السلعة . أما البديل الثالث فهو الإغراق .

أما اذا حاولت الدولة المصدرة التدخل فى جانب الإنتاج ، فان ذلك يقلل من الناتج القومى بالأسعار العالمية ، ومن ثم ينطوى ذلك على خسارة فى الناتج القومى .

ولكن قد يترتب على الإغراق الحاق ضرر باقتصاد الدولة المصدرة ، وذلك عندما تتمثل السلع المغرقة فى المواد الأولية ونصف المصنعة ويتم بيع هذه السلع للمنتج فى السوق الخارجى بسعر ينخفض عن سعر بيعها للمنتج المحلى ، الأمر الذى يترتب عليه ضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلى للسلع النهائية التى تعتمد على تلك السلع فى مواجهة المنتج الأجنبى ، سواء فى السوق المحلى للدولة المصدرة أو السوق الخارجى .

وتستخدم وسيلتان لتلافى الضرر بالنسبة المنتج المحلى للسلع النهائية [٢٠] التى تعتمد على السلع الأولية أو الوسيطة التى تباع بسعر منخفض للمنتج الأجنبى ، وبسعر مرتفع للمنتج فى السوق المحلى : تتمثل الوسيلة الأولى ، فى تخفيض سعر الاحتكار المحلى للمواد الأولية والوسيطة التى تنتج وتصدر ، إلى مستوى سعر الإغراق الذى

تباع به فى السوق الخارجى ، ويعتبر ذلك منصفاً للصناعات المحلية ويساوى بين المنتج المحلى والمنتج الأجنبى من حيث تكلفة المواد الأولية والسلع الوسيطة .

أما الوسيلة الثانية ، فهى قيام الدولة بفرض رسوم مكافحة الإغراق ، وأن كانت وسيلة أقل كفاءة للحماية ضد الإغراق من المواد الأولية والوسيطة فى السوق الخارجى فهى تعوض فقط الميزة غير المستحقة فى السوق المحلى ، والتى يحصل عليها بسعر الإغراق ، لكنها لاتعوض الميزة التى يحصل عليها فى أسواق التصدير الأخرى ، ومن ثم لاتقدم تلك الوسيلة مساندة للمنتج المحلى فى مواجهة المنتجين الأجانب فى أسواق التصدير .

أما إذا كان الإغراق من قبل الدولة المصدرة لفترة قصيرة ، ويهدف إلى فتح سوق جديدة أو الحفاظ على نصيب المنشأة فى السوق الخارجى فى مواجهة تزايد المنافسة ، فمن المشكوك فيه الحاق ضرر بالمستهلك المحلى نتيجة لذلك النوع من الإغراق ، ولكن إذا كانت السلعة تباع فى الخارج بهدف التخلص من زيادة المخزون فإن المستهلك المحلى يحرم من تخفيض السعر المحلى ، فيما لو لم يتم التخلص من تلك الزيادة فى المخزون فى الخارج بسعر الإغراق ، وإن كان ذلك لايمثل أهمية كبيرة نظراً لأن ذلك يتم لمرة واحدة ولفترة مؤقتة .

كذلك يترتب على الإغراق زيادة فى حجم صادرات الدولة القائمة بالإغراق وخاصة اذا كان الطلب الخارجى على سلعة التصدير مرتفع المرونة ، ومن ثم فإن تخفيض السعر المصاحب للإغراق يترتب عليه زيادة كبيرة فى مقدار الصادرات من تلك السلعة ، ومن ثم زيادة فى الإنتاج والتوظف فى دولة التصدير .

وربما تلجأ بعض الدول إلى البيع فى السوق الخارجى بأقل من التكلفة المتوسطة ، وذلك لظروف تتعلق بالإنتاج والتوظف وقد لاتمثل التجارة غير العادلة دافعاً لها فتقوم بعض الدول المتقدمة فى أوقات الكساد بالبيع فى السوق الخارجى بسعر يقل عن التكلفة المتوسطة للحفاظ على التوظف . ولذلك فمن غير المتوقع قيام الدول الأخرى بدفع سعر التكلفة الكلية لمساندة هذه الدول فى الحفاظ على التوظف [٢١].

٢/٥/٥ – آثار الإغراق على الدولة المستوردة :

وبالنسبة لتأثير الإغراق على الدولة المستوردة ، فنلاحظ تباين الآثار بتباين أنواع الإغراق ودوافعه . فالإغراق الذى يحدث بصورة متقطعة ويستمر فى كل مرة لفترة تكفى لإحداث تخصيص للموارد فى بعض الصناعات ، ويترتب على توقفه تأثر هذه الصناعات وربما تخرج من مجال الإنتاج . ويمثل الإغراق فى هذه الحالة مصدراً لاختلالات خطيرة ، ويمكن أن تحدث هذه الاختلالات حتى فى حالة عدم وجود صناعات منافسة فى الدولة المستوردة ، وذلك عندما تكون السلع المستوردة مواد أولية أو وسيطة ، فان ذلك قد يشجع على إقامة صناعات جديدة ، والتى لايمكن أن تستمر عندما ترتفع أسعار المواد الأولية والوسيطة ، أى عندما يتوقف الإغراق ، ومن ثم قد تضطر هذه الصناعات إلى الخروج من النشاط الإنتاجى (٢٢).

أما بالنسبة للصناعات القائمة ، فإن حدوث الإغراق يؤدى إلى تحول عوامل الإنتاج عنها ، حتى إذا ما توقف الإغراق تظهر الحاجة إلى تلك الصناعات مرة أخرى ومن ثم تتحول عوامل الإنتاج من الأنشطة الأخرى إلى تلك الصناعات مرة أخرى ، الأمر الذى يمثل زيادة فى تكاليف التكيف وتقلبات فى النشاط الاقتصادى والتأثير السالب على حوافز الاستمرار .

أما الإغراق الدائم ، أى استمرار بيع السلعة فى الدولة المستوردة بسعر منخفض ، فإن ذلك يترتب عليه آثاراً إيجابية للمستهلك المحلى فى الدولة المستوردة ، يتمثل فى زيادة فائض المستهلك نظراً ، لحصوله على سلعة بسعر منخفض ، أى أن الدولة تحصل على سلع تحتاجها بأسعار منخفضة ، يستفيد منها المستهلك المحلى ، بل وقد تفيد المنتج المحلى أيضاً ، وذلك عندما تشجع هذه الواردات الرخيصة ، على إنشاء صناعات تعتمد على تلك الورادات .

ولكن يترتب على الإغراق الدائم ، انخفاض فى نصيب المنشآت المحلية من السوق المحلى . وخاصة فى الأجل القصير ، ومع ذلك يحفز انخفاض أسعار الواردات المحلية على مواجهة تلك المنافسة من خلال العمل على تخفيض تكاليفها حتى تتمكن من تخفيض أسعارها ومن ثم تستعيد حصتها فى السوق المحلى.

ولايوجد اعتراض ذو فعالية من الوجهة الاقتصادية بالنسبة للإغراق الدائم على الرغم من وجود رغبة لمقاومة هذا النوع من الإغراق من وجهة النظر السياسية

وخاصة إذا كان هذا الإغراق يهدد صناعات محلية أساسية [٢٣]. فى حين يعتبر الإغراق الضارى أو الهجومى ضاراً نظراً لأنه يمكن المغرق من طرد المنافسين من السوق المحلى للدولة المستوردة ، ثم القيام بعد ذلك بالبيع بالسعر الاحتكارى المرتفع .

ولكن تحقيق الإغراق الضارى لتلك النتائج أمر مشكوك فيه للأسباب التالية:

* تعانى المنشآت الأجنبية أثناء فترة الإغراق لسوق الدولة المستوردة من خسائر ، وذلك لبيعها بأقل من تكلفة إنتاجها . وتأمل من خلال قوتها الاحتكارية المتوقعة من تحقيق مكاسب فى المستقبل يعوضها عما تكبدته من خسائر أثناء فترة الإغراق[٢٤] .
* وإذا كانت المنشآت المحلية تعلم أن الإغراق الهجومى مؤقتاً نظراً لما ينجم عنه من خسائر ، فيمكن للشركات المحلية الاقتراض حتى تتوقف المنشآت الأجنبية عن محاولة إخراجها من المنافسة ، وحتى إذا تمكنت المنشآت الأجنبية من إبعاد المنافس مؤقتا من سوق تصديرى معين بتخفيضها الأسعار ، فإن عملية إبعاد المنافسين من تلك السوق لايجعله يتوقف عن الإنتاج ، إذا كان ينتج فى دولة أخرى وراء حائط من الحماية ويلقى مساندة فى سوقه المحلى . ولذلك فمجرد رفع المغرق لأسعاره فى السوق المحلى للدولة المستوردة ، يحفز المنافسين من دولة ثالثة على دخول السوق المحلى للدولة المستوردة مرة ثانية ، كما يشجع ارتفاع الأسعار على دخول منافسين جدد ، عــلاوة على دخول المنشآت المحلية فى الدولة المستوردة فى مجال الإنتاج مرة أخرى ، والبيع حتى بأقل من سعر المحتكر الأجنبى الذى رفع أسعاره .

ويمكن أن يؤثر الإغراق الهجومى فقط ، إذا كان المنتج الأجنبى مشترك فى احتكار عالمى خارج الدولة التى يقوم فيها بالإغراق ، فإذا كان عضو فى مثل هذا الاحتكار العالمى ، فإن ذلك ييسر له عملية توحيد الجهود فى مجال الإغراق[٢٥] .

ومرة أخرى يستغرق الإغراق الهجومى وقتاً لكى يبلغ أهدافه ويحقق الأرباح، وعند ذلك تتدخل الحكومة ، إما بفرض رسم مكافحة الإغراق أو تستبعده بالكامل من السوق المحلى .

واما إذا كان الإغراق بهدف التخلص من فائض المخزون لدى المنشآت المصدرة ، فإن هذا الإغراق يترتب عليه زيادة فى فــــائض المستهلك فى الدولة المستوردة ، أما المنشــآت المحلية التى تتعرض لتأثير سلبى فانه مؤقت يزول بتوقف

الإغراق .

وبمراجعة الأدب الاقتصادى فى مجال الإغراق ، يتضح أنه لايوجد اجماع بين الاقتصاديين ، عما إذا كان الإغراق يمكن الاعتراض عليه من الناحية الاقتصادية من قبل الدولة المستوردة ، حيث تتباين آثار الإغراق على اقتصاد الدولة المستوردة ، فانخفاض سعر الواردات هو أحد أسباب قيام التجارة بين الدول ومصدر أو سبب هذا الانخفاض فى الأسعار لايمثل أهمية ، حيث يستفيد المستهلك من هذا الانخفاض فى أسعار الواردات الذى ينتج عن الإغراق ، مثلما يستفيد من الانخفاض فى أسعار الواردات الناجم عن وفرة عوامل الإنتاج أو زيادة الكفاءة أو أى ميزة أخرى ، وأن القاعدة للإغراق المرغوب فيه بالنسبة للمستهلكين فى الدولة المستوردة ، هو استمرار هذا الإغراق . بل اعتبر بعض الاقتصاديين الإغراق عبارة عن زيادة فى الدخل الحقيقى للدولة المستوردة من خلال تحسين فى معدل تبادلها التجارى مع الدولة المصدرة . أما الصناعات المنافسة للواردات المغرقة التى يلحق بها ضرر نتيجة للإغراق فمن الأفضل اتخاذ تدابير لإعادة تخصيصها فى أنشطة أخرى أو حتى اعطاءها إعانة دون رفض الإعانات الأجنبية التى تتمثل فى الإغراق [٢٦]. أما الإغراق الهجومى فإنه نادر الحدوث كما لاتوجد فرصة لنجاحه تقريباً فى الأجل الطويل .

لكن هذا لاينفى ما للإغراق من تأثيرات سلبية على حوافز الاستثمار وما يمثله من تهديد للصناعة المحلية أو عرقلة نموها ، وخصوصاً إذا كانت الدولة نامية وتعانى من عدم مرونة فى جهازها الإنتاجى ، الأمر الذى يترتب عليه زيادة تكلفة تحول المواد من نشاط إلى آخر نتيجة لحدوث الإغراق ، وكذلك ما يمثله التأثير السلبى للواردات المغرقة من السلع الغذائية على الإنتـــاج الزراعى فى الدولة المستوردة ، وكذلك زيادة درجة التبعية الغذائية نتيجة لذلك ، بالإضافة إلى وقوعها تحت تحكم الشركات متعددة الجنسيات ، حيث تحتكر خمس شركات متعددة الجنسيات معظم التجارة العالمية للحبوب ، إذ تحتكر هذه الشركات ٩٠٪ من صادرات القمح والذرة فى دول الاتحاد الأوربى ، ٩٠٪ من الذرة الاسترالية ، ٥٠٪ من صادرات الحبوب الأمريكية و ٩٠٪ من صادرات الشعير الكندية [٢٧] الأمر الذى يتحتم عليه ضرورة زيادة الاكتفاء الذاتى فى مجال الغذاء ، حتى وان ارتفعت التكلفة الاقتصادية لذلك الاكتفاء ، نظراً لوجود

مبررات أخرى غير اقتصادية ذات أهمية بالنسبة للدول المستوردة .

٥/٦- الموقف الدولى فى مواجهة الإغراق :

مع بداية القرن العشرين ، كان هناك إجماع من الدول الصناعية ، على أن البيع بأسعار منخفضة فى السوق الخارجى عن السوق المحلى ، يعتبر وسيلة غير مشروعة لمنافسة المنتجين فى الدولة المستوردة ، ومن ثم يحق للدول المستوردة الدفاع عن نفسها ضد هذا الإغراق .

وفى الفترة من عام ١٩١٤م وحتى عام ١٩٢١م قامت كل من كندا ، نيوزيلندا ، استراليا ، جنوب افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية ، بسن قوانين لمكافحة الإغراق . وكان الهدف الرئيسى لهذه القوانين ، تعويض المزايا غير العادلة للمنتجين الأجانب ، وذلك بفرض رسوم مكافحة الإغراق .

ولذلك أصرت الدول فى أثناء المفاوضات الخاصة بإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) على أن تشتمل جزءاً خاصاً لمكافحة الإغراق ، وبالفعل فقد تضمنت هذه الاتفاقية المادة رقم (٦) المتعلقة بمكافحة الإغراق ، وبمرور السنوات تم تدعيم وتطوير واضافة قواعد اضافية ، وتتمثل الصفة السائدة فى هذه القواعد ، فى تقييد حرية الدولة المستوردة فى اتخاذ تدابير حمائية ، من خلال تدابير مكافحة الإغراق .

واشترطت الجات فى المادة (٦) لفرض رسوم مكافحة الإغراق ضرورة توافر شرطين هما :

* تصدير المنتجات إلى الدولة المستوردة ، بسعر أقل من القيمة العادية للمنتجات ، وتعرف الجات القيمة العادية بالأسعار المقارنة فى الحالات العادية .
* عدم فرض أى طرف من الأطراف المتعاقدة ، رسوم لمكافحة الإغراق ، إلا إذا ترتب على الإغراق تهديد خطير لصناعة قائمة أو تعوق قيام صناعة محلية .

ولم تحقق المادة (٦) والتى تعتبر المحاولة الدولية الأولى لمكافحة الإغراق ، التى تمت فى إطار الجات الهدف منها كاملاً ، وذلك لأن المادة السادسة للجات لاتتفق فى بعض بنودها مع التشريعات القائمة للأطراف المتعاقدة . ومن ثم لم تلتزم الدول

الرئيسية بالمادة السادسة فضلا عن أن الخبرة أوضحت أن نص المادة السادسة ، لم يكن بالدقة الكافية .

ولم تحظ مكافحة الإغراق بالاهتمام الكافى خلال العقدين الأولين للجات ، حيث كان ينظر إليه على أنه قضية ثانوية ، فعلى الرغم من دخول الجات حيز التنفيذ اعتباراً من أول يناير عام ١٩٤٨م ، إلا أن الدول الأعضاء لم تناقش استخدام مكافحة الإغراق ، إلا فى عام ١٩٥٨م . وقد بلغت حالات مكافحة الإغراق ٣٧ حالة فقط حتى مايو ١٩٥٨م فى كل الدول الأعضاء فى الجات [٢٨].

ونظراً لحدوث بعض المشاكل الناجمة عن قوانين مكافحة الإغراق ، فى السنوات السابقة على جولة كيندى للمفاوضات متعددة الأطراف (١٩٦٢-١٩٦٧) ، مثل شكاوى عدد من الدول المصدرة ، ومنها الولايات المتحدة ودول السوق الأوربية (والتى كان عددها ست دول فى ذلك الوقت) ، على أن تزايد استخدام الولايات المتحدة لقانون مكافحة الإغراق ، يترتب عليه اضطراب فى التجارة الدولية . كذلك لم يعد مقبولاً فى ذلك الوقت خلو القانون الكندى ، من النص على أن الضرر يعتبر أحد شروط فرض رسوم مكافحة الإغراق ، لذلك بدأت الجهود الأولى فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف لتحسين تنفيذ المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أثناء جولة كيندى التى اختتمت أعمالها فى جنيف عام ١٩٦٧م .

ولعل أهم ما أضافته جولة كيندى على المادة السادسة الخاصة بمكافحة الإغراق ، يتمثل فى الإجراءات التفصيلية ، التى تحدد استخدام الإجراءات التمهيدية للفحص الكامل لحالات الإغراق ، والتطبيق بأثر رجعى لرسوم مكافحة الإغراق ، بالإضافة إلى الاختبار المطلوب لقياس الضرر الذى يلحق بالصناعة المحلية ، قبل فرض الرسوم النهائية . وعلى المستوى المؤسسى ، تم إنشاء لجنة لممارسات مكافحة الإغراق ، لتقدم الاستشارة للأعضاء فى الجات .

وتمت مراجعة قوانين جولة كيندى الخاصة بالإغراق فى جولة طوكيو ، والتى اختتمت أعمالها فى عام ١٩٧٩ . وذلك نظراً لما يلى[٢٩] :

- التشابه الواضح بين رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية ، أدى بالأطراف المتعاقدة إلى تعديل مجموعة قوانين مكافحة الإغراق لعام ١٩٦٧ (جولة كيندى) لتتفق مع الشروط الجديدة لمجموعة قوانين الدعم ، التى تم التفاوض بشأنها فى جولة

طوكيو .

• زيادة عدم الرضا من جانب الجماعة الاقتصادية الأوربية ، لتفسير متطلبات الضـــرر الخطير من جانب الولايات المتحدة .

وتمخض عن جولة طوكيو ، التوصل إلى اتفاق جديد لتنفيذ المادة السادســة من الجات ، وتضمن هذا الاتفاق تغييراً حقيقياً فـى الصياغـة المتعلقـة بـالضرر المـادى ، وتعريـف الصناعـة المحلية ، بالإضافـة إلـى تحديد الأسباب التـى تربـط بيـن الإغـراق والضرر ، حيث أن مجموعة قوانين ١٩٧٩ لمكافحة الإغراق تتطلب فقـط أن الـواردات المسببة للإغراق يترتب عليها ضرر مادى . وتمت إضافة أخرى إلـى مجموعـة قوانيـن ١٩٧٩ الخاصة بمكافحة الإغراق وهى المعاملة الخاصـة التـى يجـب أن تعطيهـا الـدول المتقدمة للدول النامية ، عند تطبيقها لقوانين مكافحـة الإغـراق ، كذلـك أنشـأت مجموعـة قوانين ١٩٧٩ آلية للاستشارات وفض النزاع .

وقد اتفق على سريان اتفاقية ١٩٧٩ ابتـداء مـن أول ينـاير ١٩٨٠م للـدول التـى قبلتها أو وافقت عليها ، وكان عددها فى ذلك التاريخ سبعة عشر دولة ، وتصبـح سـارية المفعول بالنسبة لأية حكومة أخرى بعد ثلاثين يوماً تالية ليوم القبـول أو التوافق عليها . وقبول هذا الاتفاق يحمل معه الغاء الاتفاقية الخاصة بتنفيذ المادة (٦) من الاتفاقية العامـة للتعريفات والتجارة الموقعة فى جنيف ١٩٦٧ .

وعندما بدأت مفاوضات جولة أورجواى فى عام ١٩٨٦ أبدت عدد مـن الـدول المشـاركة ، والتـى وقعت علـى اتفاقيـة ١٩٧٩ عـدم رضانهـا عـن اتفاقيـة ١٩٧٩ والحاجـة إلـى إدخـال بعـض التعديـلات عليهـا ، ويمكـن القـول أن مفاوضـات جولـة أورجـواى التـى اختتمـت أعمالهـا فـى ١٥ديسمبر ١٩٩٣م تختلـف عـن المفاوضـات السابقة فى مكافحة الإغراق فى عديد من الجوانب كما يلى (٣٠) :

• ان المفاوضات لم تختتم بشكل كـامل ، ففـى اجتمـاع مراكش أبريـل ١٩٩٤م أشـار الـوزراء فـى البيـان الختـامى ، إلـى أن موضـوع المراوغـة والالتفـاف حـول تدابـير مكافحة الإغراق ، يتم تحويله إلى لجنة أنشئت للاشـراف علـى تنفيذ اتفاقيـة ١٩٩٤م وذلك لعدم توصل الأطراف فى أثناء مفاوضات جولة أورجـواى ، إلـى اتفـاق محـدد

فى هذا الشأن .

• قيام منظمة التجارة العالمية ، بتنفيذ نتائج مفاوضات جولة أورجواى ، والتى ستتولى ادارة نظام لتسوية المنازعات ، بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية للوزراء التى ستتم فى إطار المنظمة لبحث مختلف القضايا . ومن ثم فقد تؤثر هذه العوامل على الترتيبات التقليدية متعددة الأطراف لمكافحة الإغراق والتى تشكلت فى ظل النظام التجارى السابق على قيام منظمة التجارة العالمية .

ومع ذلك فان مراجعة اتفاقية ١٩٩٤م توضح المجهود التى بذلت لتحسين صياغة اتفاقية ١٩٧٩ لمكافحة الإغراق . فقد تم وضع بعض القواعد الدقيقة باستخدام معايير كمية ، بالإضافة إلى التفاصيل الكثيرة للمتطلبات الاجرانية مثل : التحقيقات التمهيدية والبراهين على وجود الإغراق ، ومحاولات التحكم فى الممارسات القومية المثيرة للخلاف بين الأطراف ، كذلك تمثل اتفاقيات أورجواى ومكافحة الإغراق نظم وقواعد متعددة الأطراف أكثر عمقاً واحكاماً . وكذلك تقلل وتحد من التفسيرات والتدخلات المنفردة من جانب كل دولة ، كما تبعث الثقة فى عمليات تسوية المنازعات بشكل عام . ويمكن للاتفاقية كذلك الحد من التعسف فى تطبيق تدابير مكافحة الإغراق ، لأسباب أخرى غير تلافى الضرر الذى يسببه الإغراق على الصناعات المحلية . وبوجه عام تمثل اتفاقية عام ١٩٩٤م أساساً يضمن التوافق بين التشريعات المحلية وتطبيق قواعدها وترتيباتها بين الدول المختلفة .

ونظراً لأهمية اتفاقية مكافحة الإغراق ، التى تمت فى إطار جولة أورجواى متعددة الأطراف ، بالإضافة إلى أن هذه الاتفاقية ملزمة لكافة الدول التى وقعت على اتفاقيات جولة أورجواى ، والتى بلغ عددها أكثر من ١١٧ دولة ، فان الأهمية تستدعى عرض لأهم المواد التى اشتملت عليها كما يلى : (٣١)

٧/٥ - إتفاق مكافحة الإغراق فى اتفاقيات جولة أورجواى :

كان موضوع الإغراق ومكافحة الإغراق ، من أكثر الموضوعات صعوبة فى مفاوضات جولة أورجواى ، نظراً لتباين وتعارض المصالح بشأنه . ففى حين

حاولت بعض الدول التى تستخدم الاغراق كوسيلة لزيادة صادراتها ، وضع تحديد دقيق للنصوص والمفاهيم ، حتى لايساء استخدامها ، نجد أن الدول الأخرى التى تستخدم سلاح مكافحة الإغراق كوسيلة للحماية ، عملت على توسيع نطاق استخدامه.

١/٧/٥- تحديد وجود الإغراق :

حددت الاتفاقية وجود الإغراق فى المادة ٢ كما يلى :

يعتبر منتج ما مغرق إذا كان سعر تصدير هذا المنتج المصدر من دولة إلى أخرى أقل من سعره فى الدولة المصدرة . وفى حالة عدم استهلاك المنتج المغرق فى السوق المحلى للدولة المصدرة ، أو عندما لاتسمح مبيعات هذا المنتج فى السوق المحلى بعقد مقارنة صحيحة ، بسبب ظروف خاصة بالسوق المحلى ، أو بسبب انخفاض حجم المبيعات منه ، فعند ذلك يتحدد هامش الإغراق بالمقارنة بسعر تصدير منتج مماثل إلى دولة ثالثة ، بشرط أن يعبر هذا السعر عن الواقع ، ويتم مقارنته بتكاليف إنتاجه فى بلد المنشأ مضافاً إليها تكاليف الإدارة والبيع والتكاليف العامة والأرباح .

- ويتبين لنا من المادة السابقة ، **أنه لأية دولة الحق فى فرض رسوم مكافحة الإغراق إذا ما تبين لها أن السلعة المستوردة قد دخلت إليها بأسعار تقل عن الأسعار العادية على أن يكون هذا أقل من اسعار بيعها فى سوق دولة أخرى أو يقل عن سعر تكلفتها .**

ويتم تحديد وجود هامش إغراق أثناء مرحلة التحقيق عادة على أساس مقارنة متوسط القيمة العادية المرجح بمتوسط الأسعار المرجح لكل صفقات التصدير المماثلة . أو عن طريق مقارنة القيمة العادية ، بأسعار التصدير فى كل صفقة على حده . ويمكن مقارنة القيمة العادية المحددة على أساس متوسط مرجح بأسعار صفقات التصدير المقررة ، إذا وجدت السلطات نموذجاً لأسعار التصدير ، يختلف كثيراً مع اختلاف المشتريين أو المناطق أو الفترات الزمنية .

أو إذا قدم تفنيداً لعدم أخذ هذه الاختلافات فى الاعتبار بشكل مناسب باستخدام مقارنة بين المتوسط المرجح فى كل حالة على حده أو بين صفقة وأخرى .

٢/٧/٥ – تحديد الضرر

ويترتب على الإغراق إحداث ضرر للصناعة المحلية القائمة ، أو يهدد بإحداث ضرر مادى لصناعة محلية ، أو تأخير مادى فى إقامة هذه الصناعة ، ويستند تحديد هذا الضرر إلى دليل مادى ، ويشمل تحقيقاً موضوعياً لكل من :

١- حجم واردات الإغراق وأثرها على الأسعار فى السوق المحلى للمنتجات المماثلة.

٢- الآثار التى تترتب فيما بعد على المنتجين المحليين لمثل هذه المنتجات .

وفيما يتعلق بحجم الواردات المغرقة ، فتبحث سلطات التحقيق ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة فى الواردات المغرقة سواء بحجمها المطلق أو بالنسبة للإنتاج أو الاستهلاك فى الدولة العضو المستوردة .

أما أثر الواردات المغرقة على الأسعار ، فتبحث سلطات التحقيق ما إذا كان قد حدث تخفيض كبير فى سعر الواردات المغرقة بالمقارنة بسعر المنتج المحلى المماثل. أو ما إذا كانت هذه الواردات المغرقة ، ستؤدى بشكل أخر إلى تخفيض الأسعار إلى حد كبير ، أو منعت ارتفاع الأسعار ، لكن أى من هذه العوامل أو بعض منها لايعتبر بالضرورة مؤشراً حاسماً .

بينما يشمل أثر الواردات المغرقة على الصناعة المحلية ، تقييماً لكل العوامل والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة والتى تؤثر على تلك الصناعة ، ومن هذه العوامل ما يلى :

- الانخفاض الفعلى والمحتمل فى المبيعات .
- الانخفاض الفعلى والمحتمل فى الأرباح .
- الانخفاض الفعلى والمحتمل فى الإنتاج أو نصيبها من السوق .
- انخفاض الإنتاجية أو عائد الاستثمار .
- انخفاض الاستغلال الأمثل للطاقات .
- العوامل التى تؤثر على الأسعار المحلية وحجم هامش الإغراق .
- الآثار السلبية الفعلية أو المحتملة على التدفق النقدى والمخزون والعمالة والأجور والنمو والقدرة على تجميع رؤوس الأموال والاستثمارات .

ويستند تحديد التهديد بوجود الضرر المادى ، على وقائع وليس مجرد مزاعم أو

تكهنات ، ويجب تحديد الظروف التى قد تخلق وضعاً يسبب عنه الإغراق ضرراً متوقعاً ووشيكاً . وعلى السلطات عند تحديد وجود ضرر أن تبحث بين ما تبحثه عن عوامل مثل :

• زيادة فى معدلات الواردات المغرقة إلى السوق المحلى .

• وجود كميات كبيرة من السلعة لدى المصدر أو زيادة قدرات المصدر ، الأمر الذى قد يترتب عليه زيادة كبيرة فى الصادرات المغرقة ، لكن يجب مراعاة مدى توافر أسواق بديلة يتم التصدير إليها .

• ما إذا كانت الواردات تدخل بأسعار منخفضة سيكون لها أثر فى إحداث تخفيض كبير فى الأسعار المحلية ، الأمر الذى من شأنه زيادة الطلب على الواردات بدرجة كبيرة .

مخزون المنتج الذى يجرى التحقيق بشأنه .

ولايمثل أى من العوامل السابقة مؤشراً حاسماً بداية ، إلا أن مجموع العوامل موضع النظر يجب أن يؤدى إلى استنتاج أن مزيداً من صادرات الإغراق وشيكة ، وأن ضرراً مادياً سيحدث لو لم تتخذ اجراءات الحماية .

وينصرف مفهوم الصناعة المحلية ، إلى المنتجين المحليين للمنتجات المماثلة فى مجموعهم أو الذين يشكل مجموع إنتاجهم من المنتجات نسبة كبيرة من الإنتاج المحلى من هذه المنتجات .

٣/٧/٥- بدء التحقيق

يبدأ التحقيق فى حالة وجود إغراق بناء على طلب مكتوب من الصناعة المحلية أو باسمها ولايمكن اعتبار المزاعم البسيطة التى تفتقرالى دليل كافية لبدء التحقيق ، ويشمل ذلك الطلب الأدلة التالية :

• ضرر الذى يهدد الصناعة القائمة أو المتوقع قيامها .

• علاقة بين الواردات المغرقة والضرر .

• أدلة على الإغراق .

• تحديد الصناعة التى يقدم الطلب باسمها وكذلك قائمة لكل المنتجين المحليين للمنتج ، وكذلك وصف لحجم وقيمة الانتاج المحلى من المنتج المماثل .

- وصفاً كاملاً للمنتج الذى أحدث الإغراق أو الدولة أو دول المنشأ أو التصدير وشخصية كل مصدر وقائمة بالأشخاص الذين يستوردون هذا المنتج.
- معلومات عن السعر الذى يباع به المنتج الذى أحدث الإغراق فى سوق الدولة المصدرة أو فى دولة المنشأ .
- معلومات عن تطور حجم الواردات المغرقة وأثرها على الأسعار والصناعة المحلية .

ثم تقوم السلطات المختصة بعد ذلك بدراسة مدى كفاية الأدلة المقدمة فى الطلب لتحديد ما إذا كان هناك دليل كاف يبرر بدء التحقيق . ولايبدأ التحقيق اذا كان الطلب المقدم يمثل صراحة أقل من ٢٥٪ من إجمالى إنتاج الصناعة المحلية من المنتج المماثل ويعتبر الطلب مقدم من الصناعة أو باسمها إذا كان يمثل ٥٠٪ فأكثر من اجمالى إنتاج المنتج المماثل .

ولايعرقل اجراءات مكافحة الإغراق ، إجراءات التخليص الجمركى ، وتستكمل التحقيقات خلال عام واحد من بدئها ، إلا فى ظروف خاصة ولاتتجاوز ١٨ شهراً بأى حال .

وتخطر كل الأطراف ذات المصلحة فى تحقيق مكافحة الإغراق بالمعلومات التى تطلبها السلطات ، وتعطى فرصة كافية لتقديم كتابة كل الأدلة التى تعتبرها ذات صلة بالتحقيق . ويعطى المنتجون الأجانب الذين يتلقون قائمة الأسئلة المستخدمة فى تحقيق مكافحة الإغراق مدة ٣٠ يوماً على الأقل للرد .

وإذا رفض أى طرف ذى مصلحة توفير المعلومات الضرورية ، أو لم يقدمها خلال فترة مناسبة أو أعاق التحقيق بدرجة كبيرة فانه يجوز اصدار تحديدات أولية ايجابية أو سلبية على أساس ماهو متاح من وقائع .

٥/٧/٤- الإجراءات المؤقتة

وتلجأ السلطات المختصة فى الدولة التى حدث بها الإغراق ، إلى اتخاذ اجراءات مؤقتة ، ولكن لايجوز تطبيقها إلا إذا كان التحقيق قد بدأ وأتيحت للأطراف المعنية فرصاً كافية لتقديم المعلومات والتعليقات . وكذلك تم التوصل إلى وجود إغراق ، ويلحق هذا الإغراق ضرراً بالصناعة القائمة أو التى يمكن أن تنشأ فى المستقبل . ومن

ثم فإن الاجراءات المؤقتة ضرورية لمنع حدوث الضرر أثناء التحقيق ، وتأخذ الاجراءات المؤقتة شكل رسم مؤقت ، ويفضل أن يكون ضمان مؤقت بوديعة نقدية أو سند ، يعادل مقدار رسم مكافحة الإغراق المقدر مؤقتا ، ولايزيد على هامش الاغراق المقدر مؤقتاً . ولاتطبق هذه الاجراءات قبل مضى ٦٠ يوماً من تاريخ بدء التحقيق ، ويقتصر تطبيقها على أقصر فترة ممكنة على ألا تتجاوز أربعة أشهر أو لفترة لاتتجاوز ستة أشهر .

٥/٧/٥- التعهدات السعرية :

عند توصل الدولة المستوردة إلى تحديد وجود إغراق ، وما يترتب عليه من ضرر ، فإنه يمكن وقف الاجراءات أو إنهاءها دون فرض اجراءات مؤقتة أو رسوم مكافحة الإغراق عندما يقدم المصدر تعهدات بمراجعة أسعاره أو وقف صادراته ويجب أن تقتنع الدولة المستوردة بزوال آثار الإغراق الضارة .

ولايجوز أن تتجاوز زيادات الأسعار وفق هذه التعهدات ما هو ضرورى لإزالة هامش الإغراق ، ويفضل أن تكون زيادات الأسعار هذه أقل من هامش الإغراق إذا كانت كافية لإزالة الضرر اللاحق بالصناعة المحلية .

ويجوز أن تطلب الدولة المستوردة من ذلك المصدر الذى قبلت تعهداته السعرية ، تقديم معلومات دورية عن وفائه بهذا التعهد .

٦/٧/٥- فرض رسوم مكافحة الإغراق وتحصيلها :

عندما تتأكد الدولة من وجود الإغراق وآثاره الضارة وبعد إجراء التحقيقات المطلوبة ، فانها تصدر القرار بفرض رسم مكافحة الإغراق أو عدم فرضه ، وكذلك يصدر القرار بمقدار رسم مكافحة الإغراق ، وهل هو كل أوبعض من هامش الإغراق ، ويفضل أن يكون الرسم أقل من هامش الإغراق ، إذا كان هذا الرسم كاف لإزالة الضرر اللاحق بالصناعة المحلية .

ويتم تحصيل رسم مكافحة الإغراق بالمقدار المناسب فى كل حالة وعلى أساس غير تميزى على واردات هذا المنتج من كل المصادر التى تقوم بالاغراق وبسبب الضرر ، إلا الواردات عن المصادر التى قبلت منها تعهدات سعرية ، وفى كل الأحوال

لايتجاوز مقدار رسم مكافحة الإغراق هامش الإغراق ، ولاتنطبق الاجراءات المؤقتة ورسوم مكافحة الإغراق إلا على المنتجات التى تدخل الاستهلاك بعد وقت سريان القرار المتخذ .

ويستمر مكافحة الإغراق بالمقدار والمدة اللازمين لمواجهة الإغراق الذى يسبب الضرر ، على أن تراجع السلطات استمرار فرض الرسم بمبادرة منها عند وجود مبررات ، أو بناء على طلب ذى مصلحة يقدم معلومات ايجابية تعزز ضرورة المراجعة ، وإذا ما وجدت السلطات أنه لم يعد هناك داع لرسم مكافحة الإغراق ، انهى الرسم فوراً .

وينتهى أى رسم نهائى لمكافحة الإغراق فى موعد لايتجاوز خمس سنوات من تاريخ فرضه إلا إذا كان إنهاء الرسم يؤدى إلى استمرار أو تكرار الإغراق والضرر.

٥/٧/٧- إجراءات مكافحة الإغراق نيابة عن بلد ثالث :

تقدم الدولة التى يؤثر الإغراق على صادراتها فى بلد ثالث ، طلب اجراءات مكافحة الإغراق نيابة عن البلد الثالث . ويعزز هذا الطلب بمعلومات عن الأسعار ، توضح أن هناك واردات إغراق ، وكذك معلومات تفصيلية تبين أن هذه الواردات تسبب ضرراً للصناعة فى البلد الثانى . وتقوم سلطات الدولة المستوردة ، ببحث أثار الإغراق علىالصناعة فى البلد الثالث ، ويكون القرار بالسير فى القضية أو عدم السير فيها من مسئولية البلد المستورد ، وعندما يقرر البلد المستورد أنه مستعد لاتخاذ اجراءات يبلغ مجلس التجارة فى السلع للحصول على موافقته على هذا الإجراء .

٥/٧/٨- اللجنة الخاصة بممارسات مكافحة الإغراق :

تم إنشاء لجنة مختصة بممارسات مكافحة الإغراق ، وتتألف هذه اللجنة من ممثلين لكل الدول الأعضاء ، وتنتخب اللجنة رئيسها وتجتمع مرتين على الأقل كل سنة ، أو بناء على طلب أى عضو كما تتطلب أحكام هذا الاتفاق .

وتتيح اللجنة فرصة التشاور حول أى مسائل تتعلق بسير الاتفاق ، أو تعزيز أهدافه ، وتعمل أمانة منظمة التجارة العالمية كأمانة للجنة .

ويبلغ الأعضاء اللجنة فوراً بكل الاجراءات الأولية ، أو النهائية المتخذة لمكافحة الإغراق ، وتطرح هذه التقارير فى مقر الأمانة ليفحصها الأعضاء الآخرون ، كما يقدم الأعضاء كل نصف سنة تقارير عن اجراءات مكافحة الإغراق التى اتخذت فى الشهور الستة السابقة ، وتقدم التقارير النصف سنوية فى شكل موحد يتفق عليه .

٩/٧/٥- المشاورات وتسوية المنازعات :

يتم أولا التشاور لحل أى نزاع بين الأطراف المعنية فى هذا الاتفاق ، فإذا لم يتم التوصل إلى حل مرضى للطرفين ، وإذا كانت السلطات الادارية فى الدولة المستوردة قد اتخذت اجراءً نهائياً بفرض رسوم مكافحة إغراق نهائية ، أو بقبول تعهدات سعرية جاز له أن يحيل المسألة إلى هيئة تسوية المنازعات ، ويجوز كذلك للعضو الذى طلب التشاور أن يحيل المسألة إلى هيئة تسوية المنازعات ، حين يكون للتدبير المؤقت تأثير كبير ، وحين يرى أن هذا التدبير اتخذ مخالفاً لاتفاق مكافحة الإغراق .

وتقوم هيئة تسوية المنازعات بناء على طلب الشاكى بإنشاء فريق لبحث المسألة استناداً إلى :

* بيان مكتوب من الطالب موضحاً به ، كيف أنه تم الغاء منفعة مباشرة أو غير مباشرة يوفرها هذا الاتفاق ، أو أن هناك ما يعوق تحقيق أهداف الاتفاق.
* الوقائع المتاحة لسلطات العضو المستورد وفقاً للاجراءات المناسبة .

ويحدد فريق التحكيم ما إذا كان عرض السلطات للوقائع صحيحاً ، وما إذا كان تقييمها لهذه الوقائع موضوعيا وغير متحيز ، فإذا كان عرض الوقائع صحيحاً وتقييمها موضوعياً وغير متحيز ، لايجوز إغفال التقييم حتى لو كان الفريق توصل إلى نتائج مخالفة .

٥/٨ – مدى الاستفادة من مكافحة الإغراق :

من الأهمية توضيح أن التعديلات والتحسينات التى أدخلت على اتفاق مكافحة الإغـراق فى مفاوضات اتفاقيات أورجواى ، لايمكن التقليل منها ولكن فى نفس الوقت ، لايجب أن نغالى فيه . فلايمكن التقليل من أهمية التحسينات التى أدخلتها اتفاقية أورجواى ، إذا ماطبقت الدول الأعضاء تلك التعديلات دون الإخلال بها أو التحايل فى تطبيقها . ولكن فى المقابل لايجب أن نغالى فى تلك التعديلات إذا كان ما يتم تنفيذه يخالف ماتم الاتفاق عليه فى المفاوضات .

ويتحسن وضع المستهلك على مستوى العالم إذا وافقت كل الدول على فرض تشريعات لمكافحة الاغراق . لكن إذا فرضت دولة واحدة قانون لمكافحة الإغراق ، فإن المستهلك فى هذه الدولة سيصبح فى وضع أسوأ عن الوضع فى حالة عدم فرض قانون مكافحة الإغراق ، فى حين يتحسن وضع المستهلك فى الدول الأخرى التى لم تفرض قانون مكافحة الإغراق ، نظراً لانخفاض الأسعار فى تلك الدول (٣٢).

وكذلك يترتب على فرض رسوم مكافحة الإغراق انخفاض فى الرفاهية ، حيث ترتفع الأسعار المحلية ، ومن ثم ينخفض فائض المستهلك ، ويرجع السبب فى ارتفاع السعر المحلى ، إلى أن المنشأة الأجنبية ترفع أسعارها أيضا لتتكيف مع أسعار السلع المستوردة التى ارتفعت أسعارها ، وفى نفس الوقت تخفض المنشأة الأجنبية أسعارها فى سوقها المحلى لتعوض زيادة أسعارها فى السوق الخارجى ، ويترتب على هذا تدهور القدرة التنافسية للمنشأة المحلية فى سوقها الخارجى .

فى حين لاتعتبر رسوم مكافحة الإغراق ، وسيلة فعالة للحفاظ على القوى العاملة فى الدولة ، فعندما يحدث انتقال فى نماذج التجارة الدولية ، نتيجة لانتقال الميزة النسبية من دولة أو مجموعة من الدول إلى دولة أو مجموعة من الدول الأخرى ، عند ذلك فإن المنتج المحلى سيتحول إلى نشاط آخر ، وهذا التحول فى الأنشطة يتفق مع مبادئ حرية التجارة ، حيث يقوم النظام التجارى الدولى فى إطار منظمة التجارة العالمية (الجات سابقاً) على قانون المزايا النسبية ، وغالباً ما يشجع هذا الانتقال . وقد تم صياغة بنود ترتيبات التخلى عن الاتفاق Safeguard Measures فى اتفاقات الجات ، لتجنب الاختلال المؤقت الذى يلحق بالصناعة نتيجة للزيادة فى الواردات ، أما إذا كان الضرر غير مؤقت ، فإن على الدولة المستوردة قبول المزايا النسبية التى يتمتع

بها المصدرين ، ومن ثم تشجع انتقال عوامل الإنتاج من نشاط اقتصادى لاتتمتع فيه الدولة بميزة نسبية ، إلى نشاط آخر تتمتع فيه الدولة بميزة نسبية . الأمر الذى يترتب عليه استفادة المستهلك من انخفاض الأسعار .

أما إذا فرضت الدولة رسوم مكافحة الإغراق فإن ذلك يترتب عليه خسارة فى الناتج القومى ، وقد أوضحت دراسة للجنة التجارة الدولية الأمريكية أن تكلفة فرض رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية بالنسبة للاقتصاد الأمريكى ، تزيد عن المنافع التى تعود عليه من جراء فرض هذه الرسوم ، وقد قدرت الخسارة الصافية الناجمة التى لحقت بالاقتصاد عام ١٩٩١م نتيجة لفرض رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية بحوالى ١,٥٩مليار دولار [٣٣]، وفى الوقت الذى تحمى فيه هذه القوانين بعض الوظائف وتزيد أرباح بعض قطاعات الأعمال ، فانه يترتب عليها زيادة فى الأسعار بالنسبة للمستهلك وانخفاض فى الإنتاج وخسارة وظائف فى صناعات أخرى .

٩/٥- هل تطبق مصر والدول النامية مكافحة الإغراق :

اتبعت كثير من الدول النامية ومن بينها مصر برنامجاً للتحرير الاقتصادى من أهم مكوناته تحرير التجارة الخارجية ، وما يستتبعه ذلك من تحرير للواردات والالتزام بمعدلات محددة للتعريفة ، ولذلك فإن هذه الدول ومن بينها مصر ، سوف تصبح عرضة لحالات من الإغراق من الدول الأجنبية ، فهل يجب على هذه الدول اتخاذ بعض الوسائل لمراجعة مايمكن اعتباره مشاكل خاصة تستحق على الأقل استثناءا مؤقتا من برنامج التحرير الاقتصادى ، وهل تمثل اجراءات مكافحة الإغراق علاجاً ، خاصة إذا ما أخذت الدول النامية الضرر الناجم من الإغراق فى الحسبان والمتمثل فيما يلحق بالصناعة الوطنية من خسائر متمثلة فى ضياع فرصة تحقيق القيمة المضافة ، ومقدار الخسائر فى رأس المال الثابت المستثمر فى الإنتاج المحلى لهذه الصناعة ، وكذلك التعطل الجزئى أو الكامل للطاقة الإنتاجية ، وتعطل الأيدى العاملة الوطنية المنتجة للسلعة موضع الإغراق ، بالإضافة إلى وجود عامل آخر يجب أخذه فى الحسبان وهو عدم مرونة الجهاز الإنتاجى فى الدول النامية ، ومن ثم زيادة تكلفة التكيف أى تكلفة انتقال المواد من نشاط انتاجى إلى نشاط إنتاجى آخر ، فإذا أضفنا إلى ذلك تركز

الصناعة فى عدد محدود ، فإن الإغراق فى هذه الحالة يمثل خطرا يهدد اقتصاديات هذه الدول .

ونعود مرة أخرى إلى التساؤل السابق وهو هل تمثل ترتيبات مكافحة الإغراق مرشداً كافياً للاستثناء الذى تقرره الدول النامية لبرامج التحرير ؟ وفى الإجابة على ذلك التساؤل يجب توضيح مايلى :

ان مفهوم مكافحة الاغراق واجراءاته ليس له مغزى اقتصادى ، ومن ثم لايمكن اعتباره مرشداً للحكومة للاستثناء من برنامج التحرير .

ان مكافحة الإغراق يعتبر وسيلة محدودة الأهمية للرقابة ، حيث تصبح وسيلة تهديد لتحرير التجارة فى الفترة اللاحقة بعد ذلك ، نظراً لأن مفاهيم مكافحة الإغراق والتجارة غير العادلة ليس لها معنى محدد يمكن الأخذ به .

وإذا كانت مكافحة الإغراق لاتعتبر وسيلة آمنة فكيف يتسنى للحكومة تلبية احتياجاتها للوسائل المطلوبة لتقييم الاستثناءات من برنامج التحرير ، ان ذلك يتطلب مايلى [٣٤] :

١- يجب أن توضح الاجراءات تكلفة الاستثناء المطلوب ، وتحديد الأفراد الذين يتحملون هذه التكاليف . فزيادة تكلفة الواردات يعنى زيادة التكاليف لبعض فئات المجتمع ، وإذا ترتب على تلك الواردات التأثير بالسالب على بعض الصناعات المحلية أو انخفاض القوة العاملة بها فمن يتحمل هذه التكاليف . كما يجب أن يوضح كل ذلك فى الممارسات القانونية والادارية ، كما يوضح منه أيضاً المزايا الناجمة عنه، ومن ثم يجب أن تأخذ السياسة فى حسبانها العمليات المطلوبة للاستثناء ، ويجب أن تستخدم كذلك للمساعدة فى تقوية السياسات المطلوبة لرفض الاستثناء أيضا إذا استدعت الضرورة ذلك . ومن ثم فإن الاجراءات المنشئة للاستثناء المطلوب وهو تدابير مكافحة الإغراق يجب أن تعامل كاستثناء من الأصل وهو برنامج التحرير الاقتصادى .

٢- يجب عدم التسليم بوجود أسباب مقنعة لمنح الاستثناءات عندما تطلب من قبل المنتجين ، بل يجب مقارنتها بالمعايير السابق وضعها ، ويجب تجنب تجاوز هذه المعايير ، كما يجب أن تركز الإجراءات على أهمية وظيفة المراجعة لتحديد المنافع والتكاليف ، وما هى الفئات التى حققت مكاسب وتلك التى تحملت خسائر لهذه

الترتيبات ، ولكن إذا تحققت الشروط السابقة بشأن استخدام ترتيبـــات مكافحة الإغراق ، فكيف يمكن لمصر مواجهة الإغراق ؟

٥/١٠- مواجهة الإغراق فى السوق المصرى :

ممالاشك فيه أن التحريـر الاقتصـادى ومـا تضمنـه مـن تحريـر لقطـاع التجـارة الخارجية ، قد يترتب عليه زيادة حالات الإغراق للسوق المصـرى ، خاصـة وأنه قـد تـم استبدال سياسـات التجـارة الخارجيـة ، التـى اعتمـدت علـى تنظيـم الاسـتيراد مـن خـلال استخدام أساليب الحظر والحصص الكمية والتعريفات الجمركية المرتفعة ، إلى سياسـات تتفق وما التزمت به مصر فى إطار برنامج التحرير واتفاقيات أورجواى وهى السياسات التى تستخدم القيود السعرية المتمثلة فى التعريفة الجمركية والتى تقوم مصـر بتخفيضهـا تباعاً على فترات . فكيف يتسنى لصـانع السياسة فى مصر مواجهة ما قد ينجم عن ذلـك من إغراق للسوق المصـرى ؟ ان ذلك يتأتى من خلال استخدام حزمة من السياسات فـى مجال التجارة الخارجية ، وتتضمن هذه الحزمة ما يلى :

٥/١/١- الأدوات الجمركية :

وتتمثـل فـى اسـتخدام الأدوات المشـروعة والتـــى تسـمح بهـا اتفاقيـات جولـة أورجواى لتنظيم الاستيراد ومواجهة الإغراق وتشمل هذه الأدوات مايلى :

الرسوم الجمركية :

وهـى الوسيلة المسـموح بهـا بعـد تطبيـق اتفاقيـات جولـة أورجـواى ابتـداء مـن ١٩٩٥م ويشترط فيها عدم التمييز بين الدول التى يتم الاستيراد منها ، ولكن يستثنى مـن عدم التمييز ، التخفيضات التى تعطيها الدول النامية لبعضها البعض ، وكذلـك ماتتبادلـه الدول المنضمة إلى تكتل اقتصادى من تخفيضات .

التبويب الجمركى :

ويطلق عليه نظام Harmonized System ويقوم هذا النظام بوضـع تفاصيل أكثر تحديداً لتصنيف البنود الجمركية عن النظام المسـتخدم حاليا فـى مصـر . ويـترتب على هذا النظام تحديد أكثر للسلعة المستوردة ، الأمر الذى يـترتب عليـه تفـادى التهـرب

من دفع الرسوم والذى يتم من خلال التصنيف الخاطئ للسلعة ، والذى قد يؤدى إلى فرض تعريفة جمركية أقل أو التهرب نهائيا من دفعها .

التثمين أو التقييم الجمركى :

وذلك بتطبيق الضوابط التى تم التوصل إليها فى إطار اتفاقيات أورجواى فيما يختص بالتقييم الجمركى وذلك حتى يتم التحقق من فواتير الاستيراد ، وذلك بهدف فرض الرسوم الحقيقية على الواردات ، وتفادى السلع المستوردة بأسعار أقل من سعرها الحقيقى وتلك التى تمثل إغراقاً للسوق المحلى .

قواعد المنشأ :

يتم وضع وتطبيق الضوابط اللازمة لقاعدة شهادة المنشأ ، لضمان أن السلعة المستوردة والتى تعطى تخفيضاً وفقاً للاتفاقيات المعقودة بين مصر والدول الأخرى هى فقط تلك السلع التى منشأها تلك الدول .

٥١/١٠/٢- الأدوات غير الجمركية :

تشمل الاجراءات التى تتخذ ضد التجارة المشروعة ولكنها تمثل تهديداً للصناعة أو الانتاج المحلى ، وهى أساليب الوقاية أو شرط التخلى عن الاتفاق ، بالإضافة إلى علاج الخلل فى موازين مدفوعات الدول النامية . أما الاجراءات التى تتخذ ضد التجارة غير المشروعة فتتمثل فى المواصفات القياسية ، وفيما يلى عرض لتلك الأدوات :

أساليب الوقاية أو شرط التخلى عن الاتفاق :

تسمح اتفاقيات الجات للدولة التى تمثل زيادة وارداتها خطراً على صناعتها أو انتاجها المحلى ، بالتخلى مؤقتا عن التزاماتها ، وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على تلك السلع ، أو تفرض قيود كمية على استيرادها . ولكن يشترط أن يتم ذلك بصفة مؤقتة ، وكذلك تقوم الدولة التى تفرضه باعطاء تعويض فى شكل تخفيض جمركى على سلعة أخرى للدولة الأجنبية التى تضار من هذا الاجراء .

حالة اختلال موازين مدفوعات الدول النامية :

تنص المادة (٨) من اتفاقيات الجات على أن للدول النامية التى تعانى من عجز فى موازين مدفوعاتها ناتج عن زيادة الواردات أو ضعف الصادرات بسبب ظروف

التنمية ، اللجوء إلى رفع رسومها الجمركية أو فرض قيود كمية ، على أن تقوم الدول بمراجعة تلك القيود كل سنتين للتأكد من عدم التعسف فى استعمال ذلك الاستثناء والاضرار بشركائها التجاريين .

المواصفات القياسية والرقابة على المواصفات :

تقوم الدول المختلفة بوضع وتحديد المواصفات القياسية للسلع المستوردة ، مما يؤدى إلى منع الغش التجارى ، الأمر الذى يحول دون استيراد السلع رديئة الصنع والتى يترتب عليها أضراراً بالانتاج المحلى أو بصحة وسلامة المواطن . ويشترط أن تسرى المواصفات القياسية على السلع المستوردة والانتاج المحلى بنفس الدرجة ، حتى لا تصبح قيداً على الواردات ومن ثم تتعارض مع اتفاقيات أورجواى التى التزمت بها مصر .

٣/١٠/٥- مكافحة الإغراق :

سمحت اتفاقية أورجواى للدولة التى يلحق بها ضرر نتيجة للإغراق باللجوء إلى اجراءات مكافحة الإغراق وفق أسس ومعايير معينة ، متى توافرت لها حقائق ثابتة عن قيام مثل هذا الإغراق ، ولما كانت مصر قد صدقت على اتفاقية أورجواى وصدر قرار مجلس الشعب المصرى فى عام ١٩٩٥م بالموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقات التى تضمنتها الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وجداول تعهدات مصر فى مجال تجارة السلع والخدمات والموقعة فى مراكش ١٩٩٤م ، وبالتالى أصبح كل ما ورد فى هذه الاتفاقية ملزماً لمصر .

ولذلك وفى ضوء التزام مصر بتطبيق هذه الاتفاقيات ، صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عام ١٩٩٥م بشأن انشاء الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية ، بحيث تختص بحماية الصناعة الوطنية من الآثار الضارة الناجمة عن الإغراق والدعم وعن الزيادة المفاجئة فى الواردات .

وتشمل الادارة المركزية ادارة عامة لمكافحة الإغراق تختص بما يلى :

* تلقى ودراسة الشكاوى المكتوبة والقيام بعمليات البحث والتقصى للشكاوى بشأن التضرر من ممارسات الإغراق ، التى تسبب ضرراً أو تهدداً بحدوث ضرر أو تعرقل الصناعة الوليدة فى مصر .

• القيام بالتحقيقات وجمع الأدلة والبيانات ، وحساب مقدار الإغراق ورفع التوصيات للوزير ، متضمنة نتائج التحقيقات الإيجابية والسلبية والاجراءات الحمائية المطلوبة فى حالة ثبات الضرر .

• عقد جلسات استماع للأطراف المعنية لكى يبين كل طرف مالديه من حجج ومبررات للدفاع عن مصالحه .

• القيام بالتحقيقات داخل وخـارج مصر بهدف جمع المعلومات أو التحقق من صحتها .

• قبول تعهد من جانب دولة أو مصدر لإزالة أسباب أو آثار الاضرار المادية ومتابعة ذلك .

• إخطار مصلحة الجمارك بفرض رسوم مؤقتة أو نهائية لمواجهة آثار الإغراق فى الحالات التى تتطلب ذلك .

• مراجعة الرسوم التي تم تطبيقها بمبادرة منها أو بناء على طلب ذوى الشأن واتخاذ القرار فى ضوء ما تسفر عنه هذه المراجعة بالنسبة للرسوم التى تم فرضها .

ولكن بمراجعة اختصاصات ومهام تلك الإدارة مع ماجاء فى اتفاقيات جولة أورجواى لمكافحة الإغراق ، وقوانين الدول الأخرى لمكافحة الإغراق نجد أن الادارة العامة لمكافحة الإغراق فى مصر لايمكنها مكافحة الإغراق على الوجه الأكمل **وذلك للأسباب التالية :**

• أن القرار الصادر بشأنها هو قرار وزارى محدود لايغطى كافة بنود اتفاقيات جولة أورجواى ، ومن ثـم يجب وضع قانون شامل يصدر من مجلس الشعب ، وأن يقوم هذا القانون على اتفاقيات جولة أورجواى لمكـافحة الإغراق التى التزمت به مصر . نظراً لأن المادة (١٨) تنص على أنه لايجوز اتخاذ أى اجراء محدد ضد إغراق الصادرات من عضو آخر إلا وفقاً لأحكام اتفاقيات أورجواى عام ١٩٩٤م ووفق تفسيرها فى هذا الاتفاق .

• ان قانون مكافحة الإغراق يحتاج تنفيذه إلى كيان مؤسسى يضم كوادر متخصصة ومؤهلة ، بالإضافة إلى تمتع هذا الكيان المؤسسى بالاستقلال المالى والادارى ، وهذا لايتوافر فى الادارة العامة لمكافحة الإغراق .

• أن القرار الوزارى لم يحدد الجهة القضائية التى تختص بنظر الطعون فى

القرارات ، وتحديد مدى التزامها باتفاقيات أورجواى ، ويمكن اعداد دوائر متخصصة فى مجلس الدولة المصرى للقيام بذلك .

* لم ينص القرار على انشاء صندوق متخصص فى دعم الصناعة من الأضرار الناجمة عن الإغراق أو الدعم مثلما فعلت كثير من الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية ، ويقوم هذا الصندوق بتقديم البيانات والمعلومات ، بالإضافة إلى تقديم المعونة الفنية للمنتج المحلى لمواجهة الشكاوى المقدمة ضده من إحدى الدول فى منظمة التجارة العالمية ، ومن ثم يجب صدور تشريع جديد يتضمن النقاط السابقة .

هذا بالإضافة إلى أنه يجب على المنشآت الصناعية وجمعيات رجال الأعمال واتحاد الصناعات رصد ومتابعة حالات الإغراق ، وجمع البيانات اللازمة عن التكلفة المتوسطة لانتاج السلع المنافسة بشكل عام والسلع القائمة بالإغراق على وجه الخصوص ، مع ملاحظة التطورات فى الأسعار العالمية ، كذلك الاحتفاظ بسجلات شاملة لتكاليف السلع المستوردة والمقارنة بينها وبين السلع المحلية ، بالإضافة إلى رصد ومتابعة نظم وأساليب الدعم الممنوح للسلع المستوردة ، وذلك للتأكد من مدى اتفاق ذلك مع اتفاقيات جولة أورجواى من عدمه ، وأثر ذلك فى سيادة المنافسة المشروعة والتجارة العادلة داخل السوق المصرى .

ولكن يجب أن نأخذ فى الاعتبار حتى عند ثبوت الإغراق فإن رسم مكافحة الإغراق المفروض يجب الا يتعدى أو يقل هامش الإغراق ، وبحيث يكون كافياً لإزالة الضرر اللاحق بالصناعة المصرية ، حتى لايؤدى ذلك إلى الإضرار برفاهية المستهلك المصرى .

وأخيراً يجب ملاحظة أن مصلحة الاقتصاد المصرى تعتبر عاملاً حاسماً فى تحديد ما إذا كان يتم فرض رسوم مكافحة الإغراق من عدمه ، ويعنى ذلك أنه يجب حساب العائد من فرض رسوم مكافحة الإغراق بالنسبة للمنتج المصرى الذى يقوم بإنتاج المنتج المماثل ، والتكلفة التى تتحملها الصناعة القائمة على هذا المنتج ومستهلكى المنتج المستورد نتيجة لفرض رسم مكافحة الإغراق ، فإذا كان العائد يفوق التكلفة فان قرار فرض رسوم مكافحة الإغراق يحقق مصلحة الاقتصاد المصرى . أما إذا كان العائد أقل من التكلفة ، فإن فرض رسم مكافحة الإغراق على الرغم من تحقيقه لمصلحة المنتج فى

الصناعة التى يمارس ضدها الإغراق إلا أنه لا يحقق مصلحة الاقتصاد المصرى ككل ، ولذلك يجب عدم اتخاذ قرار بفرض رسم مكافحة الإغراق ومن ثم يجب أن ينص على مصلحة الاقتصاد المصرى عندما يصدر التشريع الخاص بمكافحة الإغراق فى مصر .

1- Yorbrough, Beth V. & Robert M., The world Economy, Trade and Finance, third Edition, Harcourt Brace College Publishers, New York, 1994, P.232.

٢- جولة أورجواى، الوثيقة الختامية ، مراكش ، الترجمة العربى١٥ أبريل ، ١٩٩٤ ص ١٩٩١ .

3- Ethier, W., Dumping, Journal of Political Economy, No. 90, 1982, PP.487-488 .

4- Yorbrough, Beth V. Robert M. Yorbrough M., The world Economy, Trade and Finance, Op. Cit. P. 233.

5- Towle, Lawrence W. , International Trade and Commercial Policy, Harper G. Brothers, New York , 1965, P. 670 .

6- Kreinin, Mordechai E. , International Economics: Apolicy Approuch, Harcourt 1987, P. 393 .

7- Towle, Lawrence W. , International Trade and Commercial Policy, Op. Cit. P. 671 .

8- Kreinin, Mordechai E. , International Economics, Op. Cit., PP. 342-346 .

- Kindleberger, P. Charles, International Economics, Richard D. Irwin, inc. U. S. A, 1977, PP. 151-152 .

9- Hellman, Arye L. , and Katz, Eliakim, Domestic Uncertiantly and Foreign dumping, Canadian, Journal of Economics, Vol. 19, 1988, P. 409 .

10- Yorbrough, Beth V. &, Robert M., The World Economy, Op. Cit, PP. 232-236 .

- Towle, Lawrence W. , International Trade and Commercial Policy, Op. Cit, PP. 665-687 .

11- Ethier, W., Dumping, Op. Cit PP. 487-490 .

- Bernhardt, D., Dumping, Adjustment Cost and Uncertainty, Journal of Economic Dynamics and Control, Vol, 8, 1984, PP. 349-370 .

- Hellman, Arye L. , and Katz, Eliakim, Domestic Uncertiantly and Foreign Dumping, Op. Cit. , PP. 403-416 .

12- Anderson, James E. Dominat Dumping I. Competitive Exporters,American Economic Review ,Vol, 52, 1992, PP. 65-83

- --------------------------- Dominat Dumping II. Anti- Dumping Journal of international Economics, Vol. 35, 1993, PP. 133-150

13- Grimwade, N, International Trade New Pattern of Trade Production and Investment, Rout ledge, London and New York, 1989, P. 353 .

14- Ethier, W, Dumping, Op. Cit. , PP. 487-506 .

15- Brander, James and Krugman, Poul, Reciprocal Dumping, Model of International Trade, Journal of International Economics, Vol. 15, 1983, PP. 313-321 .

16- Brander, James A. Intra Industry Trade In indtical Commadities, Journal of International Economics, Vol, 11, 1981, PP.1-14 .

17- Davies, Stephen and Anthony M C G Uinness, Dumping at Less than Marginal Cost, Journal of International Economics, Vol, 12, 1982, PP.169-182 .

18- Towle, Lawrence W. , International Trade and Commercial Policy, Op. Cit, PP. 678-679 .

19- Das, Satya P. and Adwait K. Mohanty, Dumping in International Markets and Welfare A general Equilibrium Analysis, Journal of International Economics, Vol, 17, 1984, PP.154-156 .

20- Bernhofen, Daniel M., Price Dumping in Intermedicte Good Markets, Journal of International Economics, Vol, 39, 1995, PP. 160-161 .

21- Bael I. Van and Jeam-Francois Bellis, Anti dumping and Other Trade Protection Laws of the E E C. C H Editions Limited, Great Britain, 1991, P. 39 .

22- Toelf, Lawrence W., International Trade and Commercial Policy, Op. Cit. 683 .

23- Anderson, James E. Domina Dumping II. Anti- dumping, Op.Cit, PP. 134-135 .

24- Yorbrough, Beth V. & Robert M., The world Economy Trade and Finance, third Edition, Op. Cit. P. 237 .

25- Webb, Micheal, The Anliguous Consequences of AntiDumping Laws, Economic Inquiry, Vol. 30, 1992, P. 439 .

26- Dixit, Avinash, Anti-Dumping and Countervalling Duties Under Oligopoly, European Economic Review, Vol, 32, 1988, P. 55 .

27- Morgan D, Merchants of Grain, vining press New York, 1979, P. 116 .

28- Finger, J. Michael, Antidumping is Where the Action is, in, Michall Finger, (ed.) Antidumping How it Works and who Gets Hurt, The University of Michigan Press, 1993, P. 26 .

29- Towle, Lawrence W. , International Trade and Commercial Policy, Op. Cit, P. 20 .

30- UNCTAD, The outcome of The URUGUAY Round, An Initial Assessment Supporting Papers to the trade and Development, Report, 1994, P. 77 .

٣١- جولة أورجواى، الوثيقة الختامية ، مرجع سابق ذكره ، ص ص : ١٩٦- ٢٠٧.

32- Anderson, Simon P. and Nicolas Schnitt and Jacques - Francois thiss, Who Benefits From Anti dumping leg is lation ? Journal of International Economics ,Vol, 38, May 1994, P. 331 .

33- U.S. International Trade Commission " The Economic Effects of Antidumping and Countervailing Duty Orders and Suspension Agreements ", Publication 2900, Washing, D.C., June 1995, P. 3 .

34- Finger, J. Michael, Lesson From The Case Studies : Conclusions, in J. Michaeal Finger, (ed.) Antidumping How it Works and who Gets Hurt, Op. Cit. PP.74-75 .

٣٥- جولة أورجواى ، الوثيقة الختامية ، مرجع سابق ذكره ، ص ٢٠٣ .

الفصل السادس

مشاكل منطقة التجارة الحرة العربية

٦/ مقـدمة :

يعتبر التكامل الاقتصادي العربي ضرورة ، لبقاء هذه الدول علي الساحة الدولية ، كقوي مشاركة ، لما يجري فيها من أحداث وتطورات . وقد بدأت محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي ، بتعاون بسيط ومحدد الهدف ، ثم تطور هذا الهدف وتعددت وتنوعت المصطلحات ، التي استخدمت للتعبير عنه ، من تنسيق إلي تعاون إلي تكامل إلي وحدة . كذلك تعددت المداخل التي تم اتباعها لتحقيق هذا الهدف ، من مدخل تحرير التجارة ، إلي مدخل التنسيق القطاعي ، إلي مدخل المشروعات المشتركة ، وكان اتباع هذه المداخل في شكل قفزات جزئية ، تقف وراءها أحيانا بعض الظروف السياسية . ولم تكن هناك رؤية طويلة الأجل للتكامل الاقتصادي العربي ، ولذلك كان قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير ١٩٩٧م بالموافقة علي إعلان قيام منطقة التجارة الحرة الغربية ، خلال عشر سنوات ابتداء من أول يناير ١٩٩٨م . وبذلك تعود محاولات التكامل الاقتصادي العربي إلي الأخذ بمدخل تحرير التجارة ، وهو المدخل المسيطر علي محاولات التكامل العربي منذ بدايتها . فقد تحول هذا المدخل من مدخل قائم بذاته في ظل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري عام ١٩٥٣م إلي مرحلة أولي في مسيرة الوحدة الاقتصادية ، من خلال منطقة التجارة الحرة ، التي أنشأها قرار مجلس الوحدة بشأن السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤م . وبذلك تحاول الدول العربية مرة أخري في عام ١٩٩٨م ما كانت بدأته في عام ١٩٥٣م وعام ١٩٦٤م ولكنها لم تستطع تحقيقه .

وقد بدأت الدول العربية في عام ١٩٩٨م تنفيذ اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، والتي تتضمن إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية ، المفروضة علي التجارة البينية ، بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة ، ويترك للدول الأعضاء وضع السياسة التجارية تجاه العالم الخارجي .

ويجابه تنفيذ منطقـة التجارة الحرة العربيـة ، عدداً من المشـاكل التـي يتعين العمـل علي تذليلها ، حتى تتمكن منطقـة التجارة الحرة تحقيـق أهدافـها ، في ظل التغيرات التي حدثت وتحدث سـواء علي السـاحة العربيـة أو الدوليـة.

وتقـوم هذه الدراسـة علي فرضية أساسية مفادها أن ، منطقـة التجـارة الحرة العربية تواجة عدداً من المشاكل التي سيكون لها تأثير سلبي علي إمكانيـات نجاحها . وتهـدف هذه الدراسـة إلي تحليل أهم المشـاكل التي تجابـه منطقـة التجارة الحرة العربية وذلك للوقـوف علي أثرها على منطقة التجارة الحرة وفـي سبيل تحقيق هذا الهدف تعتمد الدراسـة علي الأسلوب التحليلي . لذلك سوف يتـم تقسيم الدراسـة إلي ثلاثة أقسـام ، القسم الأول يتناول أسس قيام منطقـة التجـارة الحرة ، أما القسم الثاني فيخصص بمدي ملائمـة منطقة التجارة الحـرة كنمـوذج للتكامل العربي ، بينما يتناول القسم الثالث مشاكل منطقة التجارة الحـرة العربيـة ، أما القسم الأخير فيحتوي علي الخلاصـة وأهم النتائج .

٦/ ٢-أسس قيام منطقة التجارة الحرة العربية :

تعتبر تجربة التعاون ومحاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، مـن أقدم المحاولات في هذا المجـال . فقد نص ميثاق جامعة الدول العربيـة علـي إقامـة تعاون إقتصادي ، بدأ بإنشـاء لجنة دائمة لهذا الغـرض ، واكـب الـدور السياسي للجامعـة عـام ١٩٤٥م ، تم تطـور وأتسـع نطاقه ، بأبرام معـاهدة الدفـاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥١م. وإنشـاء المجلس الاقتصـادي للجامعـة عام ١٩٥٣م . وقد أستهل هذا المجلـس نشاطـه بـإصدار إتفاقيـة تسهيـل التبادل التجاري ، وتنظيم الترانزيت عام ١٩٥٣م . ولكن الاتفاقيـة كـان محدودة الأثـر ، ومعقـدة في إجراءات قـوائم السـلع (١) كما أصـدر المجلـس في نفس العـام أيضا ، اتفاقيـة تسهـيل انتقـال روؤس الأمـوال وإجـراءات

المدفوعات الجارية . وأقر المجلس عام ١٩٥٧م اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، ثم أتخذ المجلس قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤م . ثم اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في دورته الثلاثين عام ١٩٨١م اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ، وقد حلت هذه الاتفاقية محل اتفاقية عام ١٩٥٣م لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت.

وقسم د. شقير ، في دراسته عن الوحدة الاقتصادية العربية المداخل التي إتبعها العرب منذ إنشاء الجامعة العربية سنة ١٩٤٥م من أجل تحقيق تكامل اقتصادي عربي ، قسم هذه المداخل إلي ستة هي : (٢)

١- مدخل تحرير التجارة أو المدخل التبادلي للتكامل .
٢- مدخل تشجيع إنتقال روؤس الأموال وتسهيله .
٣- مدخل الانتقال التلقائي للقوي العاملة داخله الوطن العربي .
٤- مدخل المشروعات العربية المشتركة .
٥- مدخل التنسيق في بعض المجالات الاقتصادية (التنسيق القطاعي والتنسيق في مواجهة الاقتصاد الدولي) .
٦- المدخل التخطيطي الانمائي .

وقد كان مدخل تحرير التجارة ولا يزال هو المدخل المسيطر ، وقد تحول من مدخل قائم بذاته في ظل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية عام ١٩٥٣م . إلي مرحلة أولي في مسيرة الوحدة في السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤م . تم العودة إلي أسلوب التفاوض المتتالي حول قوائم السلع التي يتم تحرير تبادلها ، من خلال اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري عام ١٩٨١م .

ثم العـــودة مرة أخري إلي اتخاذه مدخل قائم بذاته في ظـــل اتفاقية منظمـــــة التجارة الحرة العربيـــة عـــام ١٩٩٨م . وذلك تنفيذا لقرار المجلس الاقتصـــــــادي والاجتماعي في دورة انعقـــاده التاســـع والخمسين عام ١٩٩٧م الخـــــاص بقيـــام منطقـــة التجـــارة الحرة العـــربية خـــلال عشـــر سنوات ابتداء من أول ينــــــاير ١٩٩٨م .

وتقوم منطقة التجارة الحرة العربية علي الأسس التالية [٣]:

- أن تكـــون الدولة عضـــوا في إتفـــاقية تيســـير وتنمية التبادل التجـــاري لعـــام ١٩٨١م.

- الأخذ بمبدأ التحرير التدريجـــي للســـلع العربيـــة المتبادلة بين الدول الأطـــراف . والذي يطبق بدءا مـــن أول ينايـــــر ١٩٩٨م وذلـــك بتخفيـــض الرســــوم الجمركيـــة والرســـوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب مئويـــة متســـاوية ، علي أن يتم التحرير الكامل لكافـــة الســـلع العربيـــة بنهاية عام ٢٠٠٧م .

- تتم مراجعـــة نصف ســـنوية لتطـــبيق هذا البرنامـــج مـــن قبـــل المجلـــس الاقتصادي والاجتمـــاعي .

- تعامـــل الســـلع العربيـــة التي تدخـــل التبادل وفقا لهذا البرنـــامج ، معاملـــة الســـلع الوطنيـــة في الدول الأطـــراف ، فيما يتعلـــــق بقواعـــــد المنشـــأ والمواصفـــات والمقاييس واشتراطـــــات الوقايـــة الصحـــية والأمنيـــة ، والرســـوم والضرائب المحليـــة .

- لا يجـــوز إصـــدار أى تشـــريع ، أو وضـــع أى قاعدة من قبل أي دولة عضـــو من شأنه أن تعرقل هذا البرنامج .

- ضرورة مراعاة أحكام واتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم ، وإجراءات معالجة ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج .

- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج ، لأية قيود غير جمركية تحت أي مسمي .

- يمكن لأي دولتين الاتفاق علي التحرير الفوري لأي سلعة من السلع في شكل منطقة حرة ثنائية .

وقد صادقت ١٨ دولة عربية علي الاتفاقية حتي نهاية عام ١٩٩٨م ، في حين أرجأت أربع دول أخري ذلك ، علي وعد بالتصديق في وقت لاحق .

وتجدر الإشارة إلي أن معظم الدول العربية أدرجت الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ضمن هيكل تعرفتها الجمركية كخطوة تمهيدية ، لتطبيق التخفيض التدريجي السنوي عليها . أما بالنسبة للقيود غير الجمركية والتي تمثل عائقا رئيسيا أمام تحرير التجارة ، كأسلوب يتبعه العديد من الدول لأغراض الحماية ، فقد نص البرنامج التنفيذي علي إزالتها فورا (٤) .

٦ / ٣- مدي ملائمة منطقة التجارة الحرة كنموذج للتكامل العربي :

يستحوذ التكامل الاقتصادي علي اهتمامات العديد من الدولة ، كوسيلة لمواجهة المشكلات الاقتصادية ، والسياسية . وأصبحت اليوم ظاهرة التكتلات الاقتصادية من الظواهر ، التي تترك آثارها علي العديد من النواحي في شتي المجالات .

ويشـــير مصطلح التكامل الاقتصـــادي إلي ، العملـــية التي يتـــم بمقتضاهـــا إلغـــاء القيود التي تعـــوق حركـــة التجـــارة بين الدول الأعضـــاء فـــي منطقـــة التكامل الاقتصـــادي ، والعمـــل علي تجميع وتعبئة الموارد الإنتاجية والبشـــرية والمالية المتوفرة لـــدي هذه الدول ، حتي تصبـــح وكأنهـــا اقتصـــاد واحـــد تتوافـــر فيه حرية انتقـــال السلـــع والأفـــراد ورؤس الأمـــوال . وينتهي الأمـــر إلي تنســـيق السياسات الاقتصادية في كافـــة المجـــالات . ويفـــرق Tinbegen (٥) ، بين التكامل الاقتصـــادي السلبي ، والتكامل الاقتصادي الإيجـــابي ، حيث يشـــير التكامل الاقتصادي السلبي ، لأشكـــال التكـــامل التـــي تتضمـــن إلغـــاء التميـــيز والقيـــود علي التبـــادل التجـــاري ، أدي دمـــج الأسواق في ســـوق حرة واســـعة ، تمـــتاز بالتقـــسيم الدولـــي للعمـــل عن طريق التخصص الإقليمـــي. ويقصـــد بالتكامـــل الاقتصـــادي الإيجـــابي ، تعـــديل الوسائل والمؤسســـات الموجـــودة ، وإنشـــاء أخـــري جديدة ، بهدف تمكين الســـوق من ممـــارسة وظيفـــته بفاعليـــة وتشجـــيع السياسات الرئيســـية الأخـــري في التكامـــل .

وقد وســـع Myradal (٦) ، مفـــهوم التكامل ليصبح عملـــــية إقتصاديـــة ، وعملية إجتماعية ، فالتكامل الإجتماعي حســـب Myradal يســـهم فـــي بلـــوغ المرحلـــة العليا من التكامل ، وهي التكامل السياســـي أو المؤسســـي . ومـــن ثـــم فالتكامل ليس الجمـــع وإنمـــا رفع درجـــة التوافق في مجـــال معين . بين خطـــط مجموعـــة من مراكز إتخاذ القرار ، بهـــدف اقامـــة نظـــام إقتصـــادي واحـــد . وبالتالي فإن التكامـــل الاقتصـــادي التـــام يقـــوم علـــي ثلاثـــة عـــوامل هـــي : **العـــامل الاقتصادي والعامل الإجتماعي والعامـــل السياسي أو المؤسسي .**

بينمـــا يري Jovanovic(٧) ، أن التكامل الاقتصـــادي يتمثل في العمليـــات والوســـائل التي تهـــدف من خلالـــها ، مجموعـــــة مـــن الـــدول إلـــي زيـــادة مســـتوي رفاهيتها .

ومنطقة التجارة الحرة هي أحد أشكال التكامل الإقليمي التقليدية التي وضع الأساس النظري لها Viner(1950) [٨] ، والذي ركز علي آثار تحرير التجارة فيما بين الدول الأعضاء من ناحية ، والحماية تجاة الدول غير الأعضاء من ناحية أخري . ومن خلال المقابلة بين حرية التجارة والحماية ينتج ما أطلق عليه Viner خلق التجارة Trade Creation وهو إحلال الإنتاج المحلي مرتفع السعر بواردات الدول الأعضاء الأقل سعرا .

وتحويل التجارة Trade Diversion ، يتمثل في إحلال واردات مرتفعة السعر من دولة عضو ، محل واردات منخفضة السعر من العالم الخارجي، وقد توصل Viner إلي أن ، خلق التجارة يؤدي إلي زيادة الرفاهية للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي ، ويتفق مع تحرير التجارة ، بينما تحويل التجارة يترتب عليه انخفاض رفاهية الدول الأعضاء ، ويؤثر بالسلب على حرية التجارة ، وفي إطار هاتين القوتين يتحدد مستوي الرفاهية للدول الأعضاء ، ومن ثم جدوى قيام التكامل الاقتصادي .

ولكن أوضح كل من Lipsey[9] , Gehrels[10] ، أن تحويل التجارة لا يعتبر بالضرورة أمرا ضارا بالرفاهية ، وذلك عكس ما أعتقد Viner ، إذ يؤدي تحويل التجارة إلي آثار موجبة علي الاستهلاك ، يمكن أن يترتب عليها زيادة الرفاهية ، وذلك نتيجة لقبول المستهلكين تعديل مستويات شرائهم بعد إقامة التكامل الإقتصادى ، حتى يتم التعادل بين معدل الإحلال الحدي وشروط التبادل .

وحاول كلا من Melvin [11] , Bhgwat [12] ، تعميم محاولة Lipsey و Crehvels، حيث أثبتا أنه بالإضافة إلي المنافع التي يحصل عليها المستهلكين ، فإن هناك منافع أخري يحصل عليها المنتجين ، لتعديلهم

مستويات إنتاجهم ، حتي يتم التعادل بين معدل التحويل الحدي وشروط التبادل . وتمت محاولات لتحديث النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية وقاد تلك المحاولات [١٣] Cooper and Massell و Johnson [١٤] ، وتلاهم Chacholiades [١٥] ، وقد ركز هؤلاء ، أهتمامهم علي الأسباب والدوافع وراء تكوين الاتحادات الجمركية ، ومن بين العوامل المفسرة لقيام التكامل الاقتصادي ، الآثار الديناميكية ، وتمثل في التغيرات الأساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو . وتتكون من مجموعتين هما :

- الآثار المترتبة علي أتساع نطاق المنافسة داخل منطقة التكامل : علي الكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية .
- اتساع نطاق الأسواق وما يترتب عليها من مزايا

وتؤدي الآثار الديناميكية إلي زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول الأعضاء ، إما من خلال تحسين موارد الإنتاج ، أو تبني طرق إنتاج أفضل ، أو زيادة التدفقات الاستثمارية من السلع الرأسمالية والتكنولوجيا . ويترتب علي ذلك في الأجل الطويل ، زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء وتزداد إحتمالات تحسن الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول [١٦] .

ومنطقة التجارة الحرة ، التي تعد أحد أشكال التكامل الاقتصادي ، هي اتفاقية بين مجموعة من الدول لإلغاء كافة القيود التعريفية وغير التعريفية علي التبادل التجاري بينهم . وتحتفظ كل دولة بتعريفتها الجمركية والقيود والأخرى تجاه الدول غير الأعضاء ، وتأخذ منطقة التجارة الحرة بقاعدة المنشأ ، حتي تمنع إنحراف التجارة ، والمتمثل في إعادة تصدير الواردات من الدولة الأقل في التعريفة الجمركية إلي الدول الأعضاء الأخرى في المنطقة [١٧].

ويمكن القول ، أن التحليل السابق ، يتعلق بنظرية التكامل الاقتصادي للدول المتقدمة التي تأخذ بنظام السوق ، الذي يقوم علي آليات السوق ، التي تعمل من خلال جهاز الثمن ، ولذلك يعتمد علي تحرير التجارة وحركات عوامل الإنتاج مع ما يترتب علي ذلك من آثار علي التبادل التجاري والتخصص بين هذه الدول .

ولا يغير من ذلك تدخل حكومات الدول الأعضاء في عملية التكامل ، من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية ، وإقامة المؤسسات المشتركة لاتخاذ القرارات . ولذلك فإن نظرية الاتحادات الجمركية ، ليست نظرية عامة للتكامل الاقتصادي ، وأنه يجب التمييز بين حالة التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة ، وحالة التكامل الاقتصادي بين الدول النامية ، حيث يختلف الاطار النظري ، وأدوات التحليل والجوانب الموضوعية التي يتعين أخذها في الاعتبار فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية (١٨).

ويهدف التكامل الاقتصادي في الدول المتقدمة ، إلي تحقيق أكبر كفاءة اقتصادية ممكنة في الإنتاج والتبادل ، وأهم العوامل التي تؤدي إلي ذلك ، حرية التجارة بين الدول ، وبذلك يتضح الارتباط بين الهدف الذي تسعي إليه الدول المتقدمة من التكامل وبين الأدوات التي استخدمتها لتحقيق هذا التكامل ، وهي تحرير التبادل التجاري وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها .

أما الدول النامية فتهدف من التكامل إلي تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتوفير الظروف الملائمة لنجاحها ، حيث يتغلب التكامل الاقتصادي علي صغر حجم سوق كل دولة نامية علي حدة ، والذي يمثل عقبة أمام التنمية ، ومن ثم فإن التكامل بين مجموعة من الدول يؤدي إلي توسيع حجم السوق ، وبذلك يمثل وسيلة للتغلب علي هذه العقبة .

ولكن إذا كان هدف التكامل الاقتصادي في الدول النامية هو ، تحقيق التنمية الاقتصادية ، فإن الأدوات التي استخدمتها الدول النامية لتحقيق هذا الهدف ، تمثلت في أغلبها في تحرير انتقال السلع وعناصر الإنتاج ، وعلي تفاعل قوي السوق للوصول إلي هذا الهدف ، في الوقت الذي كانت فيه الحكومات تسيطر وتتدخل في أغلب مجالات النشاط الاقتصادي [١٩] .

وقد أثبت الواقع والتحليل النظري معا أن مدخل تحرير انتقال السلع وعوامل الانتاج بين الدول النامية ، يؤدي عند الاقتصار عليه لتحقيق التكامل ، إلي العديد من الآثار السلبية ، التي تكون نتيجتها في النهاية ، عرقلة عملية التكامل وتحطيمها بدلا من تشجيعها[٢٠].

فإذا كان خلق التجارة ، وفقا للنموذج التقليدي للتكامل الاقتصادي مفيدا ، فإنه في حالة الدول النامية ، لا يمكن اعتباره كذلك نظرا لما يمكن أنَ يؤدي اليه من زيادة المنافسة داخل المنطقة التكاملية . وما يترتب علي ذلك من خروج بعض الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة من السوق ، ومن ثم تنخفض مستويات الإنتاج والتوظف . وعلي العكس من ذلك فإن تحويل التجارة الذي ينظر إليه علي أنه ذو تأثير سلبي ، لا ينطبق بالضرورة علي نموذج التكامل الإنمائي ، حيث يؤدي تحويل التجارة في الدول النامية إلي زيادة مستويات الإنتاج والتوظف في الدول الأعضاء في منطقة التكامل [٢١].

كذلك يترتب علي إختلاف مستويات النمو بين الدول النامية الأعضاء في منطقة التكامل ، حدوث نوع من الاستقطاب ، أي أتجاه المشروعات الجديدة إلي الدول الأكثر تقدما في منطقة التكامل ، علي حساب الدول الأقل تقدما [٢٢].

ومن غير المحتمل أن ينجم عن التكامل الإقليمي بين الدول من خلال مدخل تحرير التجارة ، مكاسب كبيرة ، وترجع ذلك إلي تماثل واردات هذه الدول من الدول المتقدمة ، بالإضافة إلي الإختلاف في مستويات الدخل فيما بينها ، الأمر الذي يؤدي إلي الإنحراف في توزيع مكاسب التكامل بين هذه الدول ، بالإضافة إلي محدودية المكاسب الناشئة عن التخصص بين الدول النامية ، الأعضاء في منطقة التكامل ، كذلك افتقار التكامل الإقتصادي بينها ، إلي صيغ لتعويض الدول التي تتأثر سلبا من التكامل (٢٣).

ومن ثم لم تنجح محاولات التكامل الاقتصادي ، التي تمت في الدول النامية ، لأنها استخدمت مدخل تحرير التجارة ، حيث أصبحت الأسعار هي المحددة لتخصيص الموارد في الوقت الذي سعت الدول النامية من خلال محاولات التكامل إلي تخصيص الموارد عن طريق المفاوضات بين الدول الأعضاء (٢٤).

بل ذهب بعض الاقتصاديين، (٢٥) إلي أن المشكلة التي تواجه جهود التكامل العربي ، كدول نامية ، أن الهياكل القائمة لا تجعل الاطار الإقليمي أفضل من العالمي ، في تحسين العائد من النشاط الاقتصاي ، حيث يتطلب الاستفادة منه إدخال تعديلات تضيف أعباء قبل تحقيق منافع لا تبدو مؤكدة . فهياكل الإنتاج تنحاز بشدة إلي تصدير سلع أولية لا يؤدي تحرير التجارة إلي أعادة توجيهها للسوق القومية ، وفي حالات أخري أعيد تشكيل اقتصاديات وطنية لتصبح أكثر ارتباطا بأسواق خارجية تصديرا واستيرادا . وذلك من خلال استثمارات ضخمة . ولا يمكن لهذه الدول أن تعيد تشكيل هياكلها الإنتاجية وفق حاجات السوق القومية ، إلا باستثمار مماثل . وبالتالي فإن محاولة تكامل هذه الأسواق تدعو إلي الدخول في نشاطات جديدة ، وكأن القضية هي خلق إنتاج من أجل التكامل وليس التكامل من أجل دعم الإنتاج .

ولا يجوز أن نستنتج من ذلك ، أن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ليس لازما لتدعيم امكانيات التنمية فيها ، فهو أمر لأزم وضروري ، لكن ترجع الآثار السلبية المشار إليها سابقا في كثير من الأحيان إلي عدم ملائمة مدخل التكامل وأدواته التي تستخدمها الدول العربية لإقامة التكامل فيما بينها .

٤/٦- مشاكل منطقة التجارة العربية :

يمكن النظر إلي منطقة التجارة الحرة العربية علي أنها تعبير عن اختيار سياسي في المقام الأول ، يجب أن تتوافر مقوماته بين الدول العربية الأطراف فيه ، كما أنها من الناحية الاقتصادية والتنظيمية فإنها تواجه عددا من المشاكل ، تتطلب إتخاذ قرارات إلزامية لمواجهتها .

وسجل فريق خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك[٢٦] في الورقة الرئيسية المرفوعة إلي مؤتمر القمة بعمان عام ١٩٨٠م . أن مفهوم التكامل كما طبق في الماضي ، عاني من ثلاث نقاط ضعف أو مآخذ ، تتعلق بمحتواه وصيغة وأسلوب السعي إلي تحقيقه :

- **المأخذ الأول** : أنه لم ينظر إلي التكامل علي أنه يوجب بشكل أساسي تشابك القدرات الإنتاجية وإلتحامها عضويا سواء تم ذلك عبر التكامل الرأسي بين مؤسسات إنتاج تقوم في دول مختلفة ، أو عبر قيام مؤسسات إنتاج مشتركة التمويل والإدارة والعمالة والأسواق في أحد الدول العربية .
- **المأخذ الثاني** : لم تنطلق فكرة تأسيس المشروعات ، ومن ثم إقامتها من تصور عام ومنظم للترابطات الأفقية أو الجغرافية والرأسية المتصلة بمراحل الإنتاج الواجب إحداثها بين القطاعات والاقتصاديات العربية ، من أجل تسريع التنمية .

- **المأخذ الثالث** : التركيز المكثف علي تيسير التبـــادل التجـاري بيـــن الـــدول العربيـــة قبل توفير الظروف والوســائل لزيادة الإنتـــاج .

ولكن العـــالم منذ بداية الثمانينات وحتى الآن ،يشهـــد تغيرات بعيدة المــــدي تتفاعل وتتلاحق آثارها علي كافـــة المستويات **ومن أهم هذه المتغيرات :**

- **المتغيرات علي مستـــوي الدولة :** وتتمثل في تحويل كثير من الدول العربيـــة إلي اقتصاد الســـوق ، وتطبيق برامج للإصـــــلاح الاقتصـــادي والـــهيكلي ، وكذلك زيادة الطاقة الإنتاجية في بعض الصناعـــــات بينمـــا يتجـــاوز الطاقـــة الاستيعابية للأســـواق المحلية ، بالإضافة إلي إصدار قوانيـــن لتشـــجيع تدفـــق الاستثمار الأجنبي إليهـــا .

- **المتغيرات الإقتصادية الإقليمية :** وتتمثل في زيادة التقـــارب فـــي السياســـات الاقتصادية المطبقة في الدول العربيـــة ، وتوقيع عـــدد مـــن الـــدول العربيـــة اتفاقيات ثنائية للتعـــاون الاقتصادي أو لإقامـــة مناطق تجـــارة حـــرة .

- **المتغيرات الاقتصادية الدولية :** وتتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبـــادل بين الدول فيما يسمي بظاهرة العولمة ، وزيادة تحرير التجارة الدوليـــة نتيجـــة الاتفاقيات أورجواي وأقامة منظمـــة التجـــــارة ، وزيـــادة تدفـــق الاســـتثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلي زيادة الاتجـــاه نحو إقامـــة التكتلات الاقتصاديـــة بين الدول مثل الاتحـــاد الأوربي ، ومنطقة التجارة الحـــرة لأمريكا الشمـــــالية . الأمر الذي قد يترتب عليه توافر فرص أكثر ملائمـــة للتكامل الاقتصادي بين الدول العربيـــة ، حيث تســـاعد هذه المتغيرات علي تدفق الاستثمار و التبـــادل التجـــاري . ومن ثم يذهب بعض الاقتصـــاديين العـــرب[٢٧]إلـــي أن إنشـــــاء منطقـــة التجارة الحرة في الفترة الحالية يعتبر من أكثر المداخل واقعية ، فضـــلا

عما يتميز به هذا المدخل من واقعية تصونه من القفز فوق مراحل التطور الطبيعي ، فإنه يستجيب أيضا لعدد من المتغيرات منها الانفتاح التجاري العالمي وانتشار وتعاظم دور التكتلات الإقليمية ، والتحديات التي تثيرها التسويات السلمية في الشرق الأوسط .

وإذا كانت المتغيرات السابق ذكرها تبدو مقبولة كمبرر لإقامة منطقة التجارة الحرة ، غير أن الأمر يتطلب مزيد من التمعن في مقومات وطبيعة العملية التكاملية في الدول العربية ، فالنظرية التقليدية تنطلق من قاعدة البدء من الأسهل لتوليد قوي الدفع واعتبارات الثقة التي تيسر الإنتقال للأصعب ، ولذلك ، فهي تبدأ بتحرير التجارة ثم تحرير إنتقال عوامل الإنتاج من القيود المفروضة عليه ، لتنتقل إلي التنسيق بين السياسات ، ونجد في ذلك التتابع منطقا معينا يحكمة ، ولكن توجد تحفظات كما سبق أن بينا علي مدي ملائمته للواقع في الدول العربية ، ولكن إذا كانت إرادة الدول العربية أخذت بمدخل تحرير التجارة من خلال إقامة منطقة تجارة حرة لأن ذلك هو البديل الممكن حاليا فإن ذلك يستدعي دراسة مشاكل إقامة هذه المنطقة ولعل أهمها ما يلي :

٦/٤-١ إنخفاض التجارة العربية البينية :

ويشير جدول رقم (١) نسبة إسهام التجارة البينية في إجمالي التجارة العربية كما يلي :

- بلغ المتوسط السنوي لحصة الصادرات البينية حوالي ٩% من الصادرات العربية خلال الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٧م في حين بلغ المتوسط السنوي لحصة الواردات البينية حوالي ٩,١% من الواردات العربية خلال نفس الفترة .

جدول رقـم (١)

تطـور التجـارة العربيـة البينية ١٩٩٠ – ١٩٩٧

القيمة بالمليون دولار

بيـان / السـنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
١- إجمالي الصادرات العربية	١٣٩٠٨٠	١٣٠٩٩٠	١٣٨٥٤١	١٢٨٤٢١	١٣١٥٦٩	١٤٧٠٠٩	١٧٠٩٨٠	١٧٧٠٤١
٢- الصادرات العربية البينية	١٣٩٧٣	١٣٣٧٠	١٣٦٨٠	١٠٣٨٤	١٠٩٦١	١٢٤٤٠	١٤٢٩٢	١٤٩٨٦
٣- الصادرات العربية البينية إلـى إجمالي الصادرات العربية %	١٠,٠	١٠,٢	٩.٩	٨,١	٨,٢	٨,٥	٨,٤	٨,٥
٤- إجمالي الواردات العربية	١٠٠٨٦٦	١٠١٥٦٧	١١٨٧٥٤	١٢٣٢٧٥	١٢٢٤٣٨	١٣٤٥٣٠	١٤٠٧٣٥	١٤٦٥٨٢
٥ -إجمالي الواردات العربية البينية	٨٨٣٧	٨٧٥٩	١٠٥٩٧	١١٠٤٣	١١٣١٤	١٢٣٣٣	١٣٥٠٨	١٤١٠٥
٦- الواردات العربية البينية إلـى إجمالي الواردات العربية %	٨.٨	٨,٦	٨,٩	٩,٠	٩,٢	٩,٢	٩,٥	٩,٦
٧- التجارة العربية الإجمالية	٢٣٩٩٤٦	٢٣٢٥٥٧	٢٥٧٢٩٥	٢٥١٦٩٦	٢٥٤٠٠٧	٢٨١٥٣٩	٣١١٧١٥	٣٢٣٦٢٣
٨- التجارة العربية البينية	٢٢٨١٠	٢٢١٢٩	٢٤٢٧٧	٢١٣٩١	٢٢٢٧٥	٢٤٧٧٣	٢٧٨٠٠	٢٩٠٩١
٩- إجمال الناتج المحلي العربي	٤٦٦٢٣٦	٤٥٠٨٦١	٤٨٥٩٦٨	٤٨٦٠٩٥	٤٩٦٩٢٤	٥٣٠٠١٧	٥٧٥٧٢٨	٥٩٨٦١١
١٠- نسبة التجارة العربية للنـاتج المحلي	٥١,٥	٥١,٦	٥٢,٩	٥١,١	٥١,١	٥٣,١	٥٤,١	٥٤,١
١١-نسبة التجارة العربية البينيـة للناتج المحلي .	٤,٩	٤,٩	٥,٠	٤.٤	٤,٥	٤,٧	٤,٨	٤,٩

المصدر :

- الصف رقم ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من التقرير الاقتصادي العربـي الموحـد ، إعداد مختلفة .
- باقي الصـفوف ، قام الباحث بحسـابها .

- بلغ المتوسط السنوي لنصيب التجارة الخارجية من الناتج المحلي العربي حوالي ٥٣% خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٧م في الوقت الذي بلغت فيه نصيب التجارة العربية البينية نحو ٤,٧% سنويا في المتوسط من الناتج المحلي العربي خلال نفس الفترة . ويشير ذلك إلي انخفاض الأهمية النسبية التي تحظي بها التجارة الخارجية العربية البينية ، في التأثير علي معدل نمو الناتج المحلي وهيكل تكوينه .

- وعلي صعيد مساهمة الدول فرادي في التجارة العربية البينية عام ١٩٩٧م ، نجد في جانب الصادرات أن السعودية تعد المصدر الأول إلي الدول العربية ، من حيث القيمة ، حيث تمثل صادراتها إلي الدول العربية نسبة ٤٢% من الصادرات العربية البينية ، تليها الأمارات بنسبة ١٢% ، وتجدر الإشارة إلي أن قرابة نصف قيمة صادرات السعودية البينية وربع قيمة صادرات الإمارات البينية ، تتكون من النفط ومشتقاته ، وبالنسبة لمساهمة الدول في قيمة الواردات ، فتأتي البحرين كأكبر مستورد من الدول العربية من حيث القيمة ، غير أن حوالي ٧٥% من واردات البحرين البينية هي واردات نفطية مستوردة من السعودية [٢٨] .

أما عن الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية ، فتشير مؤشرات الهيكل السلعي للصادرات العربية يوضحه الجدول رقم (٢) إلي ما يلي :

جـدول رقم (٢)

هيكل الصـــادرات العربية

بيـــــــان	القيمة (مليون دولار)		الحصة (٪)	
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧
- الصــــــادرات البينيــة	١٤٢٩١,٠	١٤٩٩٠٠	١٠٠	١٠٠
- المنتجــــــات الزراعية	٣١٨٥,٧	٣٢٠٦,٢	٢٢,٣	٢١,٤
- الوقود والمنتجات المعدنية	٥٥٤٧,٤	٦٠٧١,٠	٣٨,٨	٤٠,٥
- منها النفـــط ومشتقاته	(٤٤٣٥٨,٧)	(٤٧٩٦,٨)	(٣٠,٥)	(٣٢,٠)
- المصنوعـــــات	٥٥٥٧,٩	٥٧١٢,٨	٣٨,٩	٣٨,١

المصـــدر :

التقرير الاقتصـــادي العربي الموحـد ، ١٩٩٨ ، ص. ١٢٤

إن فئة الوقود والمعـادن لا تزال تحتل أعلـي نصيـب فـي الصـــادرات البينية ، وذلك بنسبـة ٤٠% في حين تشكـل حصـة المصنوعات نحـو ٣٩% ، والمنتجـات الزراعية نحو ٢١% من الصـــادرات البينية العربيـــة .

وبالنســبة لهيكل الواردات البينية ، الذي يفترض أن يكون مشـــابها لـــهيكل الصـــادرات البينية ، فيلاحظ تقـارب حصص الفئات السلعـية المكـــونة لكـل منهما .

ونخلص مما سبق إلي إنخفاض نصيب التجـــارة العربيــــة البينيــة مــن إجمـــالي التجارة العربيـــة ، ويفســر بعض مؤسسات العمـل العربـــي المشـــترك هذه الظاهرة [٢٩] بأنه يرجع إلي عوامل هيكلية مثل محدودية القـــاعدة الإنتاجية فـي الدول العربيـــة ، وعدم الأخذ بالتقنيات الحـديثة في مجــــال الإنتـاج والتغليـف

والتسويق ، وتركيز الاستثمارات في قطاعات غير منتجة للسلع القابلة للتجارة البينية ، بالإضافة إلي عوامل إدارية وفنية ، مثل تعقد الإجراءات والممارسات الجمركية ، ويرجع ذلك إلي تعدد الجهات المسئولة عن تخليص السلع المستوردة ، وتعقد الإجراءات اللازمة لتخليص السلع من المنافذ الجمركية . حيث تشمل الدورة الكاملة لتخليص السلع في بعض الدول العربية علي أكثر من عشرين معاملة ، مما يعرض السلع للتلف في كثير من الأحيان . كما يعاني العديد من الدول العربية من نقص في تمويل التجارة الخارجية ، والقدرة التأمينية لها مع ارتفاع تكلفة عملية الائتمان ، بالإضافة إلي نقص المعلومات التجارية .

والتساؤل المطروح هو هل يؤدي قيام منطقة التجارة الحرة إلي زيادة التجارة البينية بين الدول العربية ، من خلال التغلب علي المشكلات السابق ذكرها ، والتي تعوق زيادة معدلات التجارة البينية العربية ، ويمكن القول أن قيام منطقة التجارة الحرة سيترتب عليه التغلب علي بعض من هذه المشكلات وهي المشكلات الإدارية والفنية وهي تلك المشكلات الخاصة بالإجراءات والممارسات الجمركية ، لكن لا يمكن لها التغلب علي المشكلات والعوامل الهيكلية مثل محدودية القاعدة الإنتاجية في الدول العربية ، ومن ثم يمكن القول أن المشكلة الأساسية التى تواجهها الدول العربية تتمثل في المشكلة التنموية ، وبالتالي فإن الطريق إلي التغلب علي هذه المشكلة هو في استخدام مداخل أخري للتكامل بالإضافة إلي مدخل تحرير التجارة بما يسهم في تقوية القاعدة الإنتاجية وتنويعها ، وتحقيق التنمية الشاملة لتوفير الفائض الإنتاجي للتبادل التجاري ، كذلك إذا أخذنا بنظرية Lnder [٣٠]، لتشابهه هياكل الدخل أو الطلب ، فإن كثافة التجارة الخارجية الإقليمية تزيد مع زيادة درجة تشابه هياكل الدخل بين مجموع الدول الأعضاء في

التكامل . وتتناقص إذا تباينت هياكل الدخل ، بين تلـــك الــدول ، وبــالنظر إلــي مجموعة الدول العربية بالنسبـــة لمدي تشـــابهه **هيكل الدخل يتضح ما يلي**[٣١] :

- بلغ متوسط نصيب الفــرد من الناتج المحلي الإجمـــالي خلال عــام ١٩٩٧م حوالي ٢٢٦٩ دولار سنويا ، ويتفاوت متوسط دخل الفرد تفاوتا كبيرا فيما بيــن الدول العربية . ففي قطر والكويت والإمارات يتروواح بين ١٣ ألف و ١٩ ألــف دولار أمريكي وفي البحرين والسعــودية وعمـــان وليبيا يتردد بيـــن ٦آلاف و ١٠ آلاف دولار ، في حين يزيد قليلا عن ١٠٠٠ دولار في كل مـــن مصــر وسوريا والجزائر والمغــرب والأردن . بينما يقل عن ٥٠٠ دولار في كل مــن الســودان والصومال . ويظهر ذلك مدي تفاوت هيكل الدخــول بيـــن الــدول العربيـــة ، الأمر الذي يؤدي وفقا لنظرية Linder إلي تقليل كثافة التجـــــارة الخارجية بين الدول العربيـــة ، حتى بعـــد قيام منطقة التجـــارة الحرة . ومـــن ثم يمكـــن أن نعزو انخفاض حجم التجارة البينية إلي وجود مشكلة انتـــاج فـــي جانب العرض ، ومشكلة تباين في هيكل الدخل في جانب الطلـــب .

٦/٤-٣ التحقق من ربحية التخصص بين الدول الأعضاء :

تنشـــأ مشكلة التحقق من الربح الناتج عن التخصص بين الدول الأعضـــاء ، عندما لا تعكـــس التكلفـــة النقدية ، التكلفة الاجتماعية الحقيقية ، نظـــرا لتعـــطل بعض الموارد واعتبـــارات الصناعة الناشــــئة ، ونقـــص الصـــرف الأجنبـــي ، واختلال ميزان المدفوعات . وعندمـــا يعاني الاقتصاد من اختلالات عديدة تحـــول دون الاعتماد علي جهـــاز الاسعـــار كدليل يمكن اللجـــوء إليه ، للتقييم المباشـــــر لتلك الأنواع من الأنشطـــة ، التي من الضروري تشجيعها في منطقـــة التجـــــارة الحرة العربيـــة .

ويعــود جزء من هذه الاختلالات في عدد من الدول العربيــة فيما مضـــي إلي السياسات المالية التوسعية المتبعـــة ، وتبني اســـتراتيجية تنمويـــة ذات توجـــه داخلي ، ترتكز علي سيطـــرة القطـــاع العـــام علي النشـــاط الاقتصـــادي وتقليـــل دور القطـــاع الخاص ، وفي ظل هذه الاستراتيجيات ، لجـــأت الحكومات في هـــذه الدول إلي التوجيه المركزي للاقتصاد ، وفرض القيـــود المختلفـــة علي ممارســـة الأنشطـــة الاقتصادية ، بما تخدم القطـــاع العـــام . ومن ثم تنشـــأ مشكلة إمكانيـــة التحقق من ربحية التخصص بين الدول ســـواء في أنشـــطة الصناعات الجديـــدة أو من أثر تحرير التجـــارة في منتجـــات الصناعات القائمـــة . حيث أنه فـــي حالـــة انتشار الاختلالات لا يوجد ضمـــان بأن التجارة الحرة ســـيترتب عليـــها مكاســـب بالنسبة لنماذج الإنتاج القائمة ، أو التي سوف تنشـــأ بعد قيام منطقة التجارة الحرة.

ولكن يلاحظ أن هذه المشكلة في طريقها إلي العلاج نظرا لتنفيذ معظم الـــدول العربية لبرامج للتصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي الشامل ، والتي ترتكز علـــي دعامتين أساسيين . أولهما استعادة التوازن الاقتصادي الكلي لإحتـــواء التضخـــم ، وتحسين وضع المدفوعات الخارجية ، والأخرى هي تطبيق الإصلاحات الهيكليـــة اللازمـــة لحسن تخصيص الموازنة وتنميتها ، وترشـــيد هيكـــل الحوافـــز وإزالـــة التشـــوهات ، لتمهيد الســـبل لاستئناف النمو القابل للاستمرار وتحسين مســـتويات المعيشـــة .

وبذلك تكـــون أسعـــار السلع والخدمات انعكاسا للتفاعل بين قـــوي الطلـــب والعرض وحيث تعبر الأسعـــار عن الندرة النسبية للسلـــع وعوامـــل الإنتـــاج . وحيث يكـــون توزيع الموارد بين فروع الإنتاج استجابة للأربـــاح النسبية [٣٢] .

ونخلص مما سبق إلي أن مشكلة التحقق من ربحية التخصص بيـــن الـــدول العربية ، وان كانت تمثل مشكلة إلا أن توجه هذه الدول نحو اقتصاديات الســـوق ،

سوف يقلل من حدة تلك المشكلة ، ولكن لا يعني ذلك أن التخصــص بيــن الــدول يترك كلية لقوي الســوق ، لكن لابد من قدر من التدخل مــن جــانب الحكومــات العربية في هذا المجــال ، نظرا لأن التفاوت في الهياكل الإنتاجية ، ودرجات النمـو بين الدول العربيــة ، قد يترتب عليه اتجاه المشروعات الجديدة إلي دولــة أو دول ، علي حســاب دولــة أو دول أخــري في المنطقــة .

٦ / ٤-٣ تدعيم أو إنشاء هياكل الإنتاج الملائمة للتكامل

يوجد عدد من العوامل تعوق إقامة وتنمية الــهياكل الإنتاجيــة فــي الــدول العربيــة الأعضاء في منطقة التجارة الحرة ، ومن أهمها هذه العــوامل ما يلي :

- عدم توافر البنية الأساسية والاتصالات والمواصلات ، بين الدول العربيــة ، فهذا القطــاع لم ينشــأ بناء علي أساس أقليمى ، ولا توجد حتي الآن اســـتراتيجية لإقامة مثل ذلك . ويعتبر عدم توافر أو ملائمة تسهيلات النقل والاتصالات والبنيــة الأساسية الإقليمية ، من بين العوامل المعوقة لإقامة هياكل إنتاجية تخــدم المنطقــة العربية . وهذا لا يمنع أن الدول العربية كل علي حدة قــامت بتخصيــص مــوارد ضخمة للبنية الأساسية ، والاتصالات والمواصلات خلال الفترة الماضيــة ، لكــن ذلك تم في داخل كل دولة علي حدة . أمــا عــن البنيــة الأساســية والاتصــالات والمواصلات الإقليمية العربيــة ، فإنها لم تلقــي الإهتمام الكافي بعــــد (٣٣) . ولا تقتصر أهمية البنية الأساسية الإقليمية ، علي تسهيل إقامة الصناعات الجديدة ، بــل يزيد من فرض ربحيتها وتوسعهــا في المستقبل ، بالإضافة إلي تطويــــر وتنميــة الصناعات القائمة .

كذلك تنتمي الدول العربيــة إلي مجموعة الدول الناميــــة ، ولكــن عندمــا نتعامل مع الدول العربيــة كمجموعة اقتصادية واحدة ، يجب الا تغفـــــل حقيقــة التفــاوت بين هذه الدول بالنسبة إلي مستويات التنمية وهياكل الإنتاج القائمــة بـــها

. وبدراســة مكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي للــدول العربيــة ففــي عــام ١٩٩٧م **يتضح ما يلــي** [٣٤]:

بلغت حصــة الصناعة الاستخراجية نحــو ٢١% والصناعات التحويلة نحـو ١١% في حين بلغ نصيب قطاع الزراعــة نحــو ١٢٦% والتشــييد نحــو ٦,١% والكهرباء والغــاز والماء نحو ١,٤% والخدمــات نحـــو ٤٨% ويعكــس هــذا التــوزيع التركيب المشــوه والتباين في إسهــام القطاعات الإنتاجية ، فــي قيمــة الناتج المحلي ، حيث يرتفــع إسهــام القطــــاع الأولــي (صناعــة اســتخراجية وزراعة) وقطــاع الخدمات ثم الصناعة التحويلية ويؤدي الارتفاع النسبي لقطــــاع الخدمــات ، مع انخفاض نصيب القطــاع الســلعي إلــي زيــادة اعتمــاد الــدول العربيــة علي الاستيراد من الأســواق العالميــة لمواجهــة الطلب المحلي .

وتتباين إسهــام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي في كل دولة ، فعلــي مستوى الدول العربيــة المصدرة للبترول باســتثناء العــراق ، تراوحــت حصــة الصناعات الاستخراجية عام ١٩٩٧م نحـــو ٤٢% فــي عمـــان ، ١٩% فــي البحرين ، أما في الدول ذات الموارد الزراعــية الرئيسية ، فقــد بلغــت حصــــة الزراعــة ذورتها في العراق حيث قدرت بنحــو ٢٣,٥% وفي الســودان بنحـــو ٣٣% وسوريا بنحــو ٢٨% وموريتانيا بنحــو ٢٣% بينما تراوحــت فــي بقيــة الدول العربيــة بين نحو ١٥% في اليمن و ٠,٠٤% في الكويت .

أما إسهــام الصناعة التحويلية التي تعبر عن درجــة التصنيع وإستغـــلال الموارد الوطنية ، فقد قدرت حصتها خــلال نفس العام بنحــو ١٩% في تونـــس والمغــرب و١٧% في مصــر ، وتراوحت في بقية الدول العربيــة بيــن نحـــو ١١% في قطــر و٤% في جيبوتي ، وتقل هذه المعدلات عن مثيلاتها في الــدول

الصناعية المتقدمة ، وفي بعض الدول النامية التي تعتمد التصنيع كإستراتيجية لتنمية اقتصادياتها .

ونخلص مما سبق إلي ، وجود تفاوت بين الدول العربية ، من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ، ويعكس هذا التفاوت تباين في درجة النمو وإختلاف مستويات تطور الصناعة بين تلك الدول ، الأمر الذي يؤدي إلي تباين في المكاسب التي تحققها كل دولة نتيجة لتحرير التجارة المرتب علي قيام منطقة التجارة الحرة .

٦/ ٣-٤ توزيع المكاسب الناتجة عن منطقة التجارة الحرة :

أتضح مما سبق أن ثمة درجة كبيرة من الفروق الاقتصادية بين الدول العربية ، حيث تضم منطقة التجارة الحرة العربية ، مجموعة من الدول الأقل نموا ، مثل السودان واليمن والصومال ومجموعة دول غنية ، مثل الإمارات العربية وقطر والكويت ، وتضم دول ذات أسواق كبيرة نسبياً ودول ذات أسواق صغيرة مقيسه بالسكان والدخل ، دول قطعت مراحل في طريق التصنيع ، ودول لا تزال في بداية الطريق . وفي ظل هذا التفاوت بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة ، فإن المكاسب والتكاليف لن تتوزع بالتساوي بين الدول العربية (٣٥) .

ويمكن القول أن الدول التي سوف تحقق مكاسب من قيام منطقة التجارة الحرة العربية هي الدول الأعلي تصنيعا ، سواء بمقاييس مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي أو بما يخلق من قيمة مضافة مطلقة في هذا القطاع الحيوي ، وتشمل هذه الدول المغرب وتونس ومصر والبحرين والسعودية حيث تزيد نصيب الصناعة التحويلية عن ١٥% من الناتج المحلي في هذه الدول مما عدا

السعودية التي تبلغ القيمة المضافة في الصناعة التحويلية حوالي ١٣ مليار دولار بنسبة ١٠% تقريبا من الناتج المحلي.(٣٦) .

وكذلك ستحقق الدول العربية التي تنمي أنماط تنمية موجه نحو الخارج ، مكاسب من قيام منطقة التجارة الحرة ، وهذه الدول هي تونس والمغرب .

أما الدول التي ستعاني من خسائر أو تكاليف . من جراء قيام منطقة التجارة الحرة فهي الدول العربية ذات الأسواق الصغيرة مقيسة بدخل الفرد أو عدد السكان ، وهي اليمن والأردن والسودان . وكذلك الدول التي تتبنى استراتيجية تنمية موجة نحو الداخل أو ما يسمى بصناعات الإحلال محل الواردات ، وهي مصر وسوريا والعراق وإذا كانت المنافع والمغارم من قيام منطقة التجارة الحرة العربية ، تختلف من دولة لأخري . فإن نجاح واستمرار منطقة التجارة الحرة العربية ، يتطلب ألية لتعويض الدول التي يحلق بها ضرر ، مثل تحويلات نقدية من الدول التي حققت مكاسب إلي الدول التي لحق بها ضرر . حتى تضمن استمرار إشتراك تلك الدول ويمكن تقسيم التعويضات إلي نوعين هما (٣٧) :

- **النوع الأول** : التعويض القائم علي تكاليف تحويل التجارة ومبرر هذا النوع من التعويض هو الخسارة الحقيقية في الدخل التي تنشأ نتيجة لإحلال واردات مرتفعة التكلفة من دولة عربية عضو في منطقة التجارة ، محل واردات منخفضة التكلفة من دولة غير عضو .

وزيادة الواردات مرتفعة التكلفة من الدولة العضو – تحويل التجارة – يترتب عليه تحقيق مكاسب لتلك الدولة ويمكن حساب تلك المكاسب بمقدار استهلاك الواردات مرتفعة التكلفة ، وتساوي كمية الواردات في الفرق بين أسعار الواردات من العالم الخارجي منخفض التكلفة وأسعار الواردات من

الدولة العربيـــة العضو مرتفعـــة التكلفة . ويترتب علي زيادة تلك الـــواردات مـــن الدولة العضـــو . مكاسب تتمثل في زيادة عوائد الإنتاج بـــها أو زيـــادة التوظـــف والأجـــور أو زيادة احتياطات الدولة من الصرف الأجنبـــي ، أو إمكانيـــة زيـــادة معدلات النمو الاقتصادي ، ومن ثم يجب توزيع تلك المكاسب أو المنافع بين الـــدول الأعضـــاء .

- **النوع الثاني** : التعويضات ترتبط بتكلفـــة خلق التجـــارة ، وتنشـــأ هـــذه التكلفة نتيجة امكانية خســـارة النشـــاط الصناعي ، إذا ما ترتـــب علـــي قيـــام منطقـــة التجـــارة الحرة العربيـــة ، إنتقـــال النشـــاط الصناعي ، من الدولـــة العربيـــة الأقل نموا ، إلي دولة أو دول عربيـــة حققت مســـتويات نموا أعلـــي ، داخل منطقـــة التجارة الحرة .

وفي مواجهـــة تفاوت المكاسب من قيام منطقـــة التجارة الحـــرة العربيـــة **فإنه يمكن الأخذ بواحد أو أكثر من الأساليب التالية** (٣٨) :

- **الأول** : إعفـــاء الدول الأقل نموا أو المتضررة من بعض الالتزامات ، بما يقلـــل من وقع الأعبـــاء عليها ، وتكون تلك الإعفـــاءات مشروطـــة ومؤقته .
- **الثاني** : تقديم معونات للدول الأقل نموا ، أو المتضـــررة لمســـاعداتها علـــي تحميل تكاليف المشـــاركة في منطقـــة التجارة الحرة العربيـــة مـــن ناحيـــة ، ولدفع عجلة التنمية فيها من ناحية أخري ، بما يســـرع تقـــارب مســـتويات التنمية فيها مع باقي الدول الأعضاء في منطقـــة التجارة الحـــرة .
- **الثالث** : الاتفـــاق علي عمليات إعادة توزيع من خلال آلية للتعويـــض ، تقـــوم بموجبها الدولة العربيـــة الأعضاء في منطقـــة التجارة الحرة ، والتي تحصـــل علي قدرا أكبر من المكاسب بتعويض الدول الأخرى ، التي لحق بها ضرر مـــن مشـــاركتها في منطقـــة التجارة الحرة .

ويمكن أن تقـوم آلية التعويض باستبدال الضريبـة الجمركية والقيود عـبر الجمركية بضريبة واحدة . ويتم تحديد هذه الضريبة بشكل مختلف مـن مشـروع لآخـر ومن سلعـة لأخرى باختلاف مستويات تقدم الصناعة في الدولة العربيـة وذلك لتقليل مسـاوي المنافسـة بالنسبة للدول الأقل نموا ، ويشترط لذلك أن تكـون محددة بفترة زمنية معينة بعدها يتم إلغـاء هذه الضريبة ، ويتم استيراد هذا المنتـج من الدول الأعضاء الأخرى دون أية ضرائب جمركية أو غير جمركية .

ونخلص من ذلك إلي أن توزيع المكاسب الناتجة عن قيـام منطقـة التجـارة الحرة يعني استفـادة كل الدول المشـاركة في منطقة التجارة الحـرة العربيـة . ومن ثم تسعي إلي تفعليها واستمرارها ، والانتقال بها إلي المراحل الأخرى للتكـامل الاقتصادي العربي ، بما يسهم في تسريع عملية التنمية العربيـة

٦/٤/٥– المشاكل الفنيـة والأجرائيـة :

تمثل أهم المشـاكل الفنيـة والإجرائيـة فيما يلـي :

- مشكـلة قـواعد المنشأ :

تنص اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الـدول العربيـة ، والتـي تعتـبر الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة ، علي أن يشترط لاعتبار السلعة عربيـة ، لأغراض تحريرها من القيود الجمركية وغير الجمركية ، أن تتوافر فيـها قواعـد المنشـأ التي يقررها المجلس الاقتصادي ، وألا تقل القيمـة المضافة من إنتاجـها في الدول الأطراف عن ٤٠% من القيمة النهائية للسلعـة عنـد إتمـام إنتاجـها ، وتخفض هذه النسبة إلي ٢٠% كحد أدني في صناعات التجميع . ويقـوم المجلـس الاقتصادي بوضع جدول زمني لزيادة هاتين النسبتين تدريجيا . وتتمثل المشكلة فـي كون الدول العربية ليست لديها قواعد منشأ وطنية ، حتي يمكن الاهتداء بـها فـي وضع القواعد الموحدة [٣٩].

- **مشكلة القيود غير الجمركية** ، حيث تتعدد أشكـال هذه القيود سواء كانت كمية أو مالية أو إدارية ، مما يجعل من العسير إلغاءها بالصورة الفورية ، التي نـص عليهـا البرنامج التنفيذي .
- **مشكلة الاستثناء من تحرير بعض السلع** ، حيث أتاحت أتفاقية تيسـير وتنميـة التبادل التجاري فيما بين الدول العربيـة ، الاستثناء مـن تطبيـق التخفيـض التدريجي للرسـوم الجمركية والرسـوم والضرائب ذات الأثـر المماثل ، أو فرض أو الإبقـاء علي قيود كمية وإدارية علي الواردات من بعـض السلـع وذلك بصفـة مؤقتة ، ولظروف اقتصادية معينة تبينها الدولة ويوافـق عليـها المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وقد تقدمت بعض الدول العربيـة بقوائم للسـلع تطلب استثناءها من أحكـام الاتفاقية ،وأتضح أنها تشكـل نسبة عالية في تجارتها البينية ، قد بلغ إجمـالي عـدد هذه السلـع وفقا للنظـام المنسـق ٨٣٢ سلعة من إجمـالي ٦٠٠٠ سلعة يتضمنها النظـام وذلك في عام ١٩٩٨ وهو العام الأول لبدء تنفيذ منطقة التجـارة الحـرة [٤٠]. الأمر الذي قد يؤدي إلي إفراغ الاتفاقية من محتواها وإجهاض منطقة التجـارة الحرة في مرحلتها الأولي .

ويرجع سبب طلب هذه الإستثناءات إلي تخوف بعض الـدول مـن الآثـار السلبية لتحرير التجارة علي بعض الأنشـطة الاقتصاديـة أو بعـض صناعاتـها الناشئة .

ويمكن علاج ذلك إذا ما تم إنشـاء آلية لتعويض تلك الدول عما يلحقهـا من خسـائر نتيجة التحرير .

٦/٥- الخلاصة والنتائج :

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في ، تحليل وبيان المشاكل التي تواجة قيام منطقة التجارة الحرة العربية ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ، فقد تم التعرض لأسس قيام منطقة التجارة الحرة العربية ومدي ملاءمتها كنموذج للتكامل العربي . ثم تحليل لأهم المشاكل التي تواجة قيام منطقة التجارة ، متمثلة في انخفاض حجم وقيمة التجارة العربية البينة ، وتدعيم وإنشاء هياكل الانتاج الملاءمة للتكامل ، ومشكلة توزيع المكاسب والخسائر الناتجة عن قيام منطقة التجارة الحرة ، ثم المشاكل الفنية والإجرائية .

وقد خلصت الدراسة إلي :

- أنه من غير المحتمل أن يؤدي قيام منطقة التجارة الحرة العربية إلي مكاسب كبيرة للدول العربية ، نظرا لواقع الاقتصاديات العربية وتخلف هياكلها الإنتاجية .
- عدم توافر هياكل الإنتاج الملاءمة للتكامل ، نظرا لعدم وجود البينة الأساسية الإقليمية بالقدر الكافي ، وكذلك وجود تفاوت في مستويات التقدم التي بلغتها الاقتصاديات العربية ، وارتفاع إسهام القطاع الأولي (الإستخراجى والزراعي) في الناتج المحلي العربي . علاوة علي عدم القدرة علي التحقق من ربحية التخصص من الدول الأعضاء نظرا لوجود بعض الاختلالات التي تعاني منها بعض اقتصاديات الدول العربية .
- إنخفاض نسبة التجارة العربية البينية . حيث تقل عن ١٠% من إجمالي التجارة العربية ، وتبلغ أقل من ٥% من الناتج المحلي الإجمالي العربي ، ويعني ذلك انخفاض الأهمية النسبية التي تحظي بها التجارة العربية البينية في التأثير علي معدل نمو الناتج وهيكل تكوينه .

- سوف تحقق بعض الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة مكاسب وهذه الدول هي تونس والمغرب والسعودية وإلي حد ما مصر . فيما سيلحق ببعض الدول العربية الأعضاء في المنطقة ، خسائر وهي اليمن وجيبوتي والسودان والإردن . وتنشأ هذه الخسائر من تحويل وخلق التجارة الناشئين عن قيام منطقة التجارة الحرة .
- عدم وجود آلية لتعويض الدول التي سيلحق بها أضرار ، ولذلك فإن وجود هذه الآلية سيساهم في نجاح واستمرار منطقة التجارة الحرة . وتتمثل أساليب التعويض ، إما في إعفاء في بعض الدول الأقل نموا أو المتضررة من بعض الالتزامات أو تقديم معونات لها أو قيام الدول التي ستحقق مكاسب كبيرة بتقديم تعويض لها .
- عدم توافر قواعد منشأ وطنية في عدد من الدول العربية ، بالإضافة إلي كثرة القيود غير الجمركية وصعوبة إلغاءها بالصورة الفورية ، التي نصت عليها الاتفاقية ، يمثل مشاكل فنية وإدارية يقلل من إمكانيات نجاح منطقة التجارة .
- كذلك قد يؤدي كثرة طلبات استثناء بعض السلع من التحرير والتي بلغت حوالي ٨٣٢ سلعة من ٦٠٠٠ سلعة يتضمنها النظام المنسق إلي إفراغ الاتفاقية من محتواها .
- ويمكن استنتاج أنه إذا كانت منطقة التجارة الحرة هي مدخل التحرير للتجارة ، ويعتبر تكامل اقتصادي سلبي ، لأنها تشمل فقط إلغاء القيود علي التبادل التجاري وإذا كان ذلك هو الممكن حاليا في ظل ما يمر به الدول العربية من ظروف ، فإن عدم علاج وتذليل تلك المشكلات سيؤدي إلي عدم تحقيق المكاسب المرجوه من منطقة التجارة الحرة بالقدر الكافي .

المراجــع :

١- د.حســن إبراهيم (١٩٩٤) ، مسيرة التعــاون والتكامل الاقتصادي العربـــي : مالها وفاعليتها ، **شــئون عربيــة** ، العدد ٧٩ ، ص ٨

٢- د.محمد لبيب شعير ، (١٩٨٦) **الوحــدة العربيـــة الاقتصاديــة ، تجاربــها وتوقعاتها** ،الجزء الأول ،مركز دراســات الوحــدة العربيــة ،بــيروت ، ص ٤١٣.

٣- **جامعــة الدول العربيــة** (١٩٩٧) ، قرار المجلس الاقتصــادي والاجتمــاعي رقم ١٣١٧م عن إعــلان منطقــة التجارة الحرة العربية الكبري ، ملحق رقــم (٢) .

٤- **التقرير الاقتصادي العربي الموحــد** (١٩٩٨) ، ص ١٧٤ .

5- Tinbergen, J. (1954), **International Economic Integration**, 2d. ed., Elsevier, Amsterdam , PP. 177-178

6- Myradal , C. (1964), **International Economy problems and prospect**, Harper and Row, New York, P.11

7- Jovanovic, M.N. (1992), **International Economic Integration**, Rovtledge, London and New York, P.8

8- Viner, J. (1950), **The Customs union issue, Endowment for International peace**, Cambridge, New York, Chep. IV

9- Lipsey, R., G. (1957) , The theory of customs unions trade diversion and welfare, **Economic Journal** , vol. 24, PP. 40-60

10- Gehrels, F., (1956) customs union from a single country view point, **Review of Economic studies**, vol. 24. PP. 61-64.

11- Melvin, J.R, (1969), comment on the theory of customs union, **Manchaster school of Economic and Social studies**, vol. 36, PP.161-168.

12- Bhagwati, J.N. (1971), Trade Diverting Customs unions and walfare Improvement: A classification, **Economic Journal**, vol. 81 PP. 580-586

13- Cooper, C.A., B.F. Mussel, (1965) A New look at customs union theory, **Economic Journal**, vol. 75, PP. 742-742.

14- Johnson, H.G. (1965), An Economic theory of protectionism, tariff Bargaining, and the formation of

customs unions, **Journal of political Econony**, vol. 73, PP.256 – 283.

15- Chacholiades, M. (1978), **International theory and policy**, McGraw - Hill Book company , New York, London, PP. 555-556.

١٦- جون هدسون ومارك هرندر (١٩٨٧) العلاقـــات الاقتصاديـــة الدوليـــة ، ترجمة د.طه عبد الله منصور ود.محمد عبد الصبور ، دار المريخ ، السـعودية . ص . ٥٧٨

17- Robson, P. (1987), **The Economic of International Integration, third revised ed.** Unwin Hymon, London, P.23.

١٨- د.محمد لبيب شقير (١٩٨٦) ، الوحـــدة الاقتصاديـــة العربيـــة تجاربـــها وتوقعاتها الجزء الأول ، مرجـــع ســـابق ذكره ، ص ١٣٠

19- Jovanovic, M.N, (1992). **International Economic Integration**, OP. Cit. P. 7

٢٠- د.محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية ، تجاربـــها وتوقعاتـــها ، مرجع سابق ذكره ، ص ١٤٣ .

٢٧- د.محمد إبراهيم منصور ، (١٩٩٥م) التنمية العربيـــة وتحديـات النظـام الشرق أوسطي،المؤتمـــر العلمـــي الســـنوي التاســـع عشـــر للاقتصـــاديين المصريين،القاهرة، ص. ١٣ .

- حســن ابراهيم ، (١٩٩٤) ، مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي : مالــها وما عليها ، مرجـــع سابق ذكره ، ص. ص. ٧-٢٠

٢٨- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، (١٩٩٨) ، ص . ١٢١

٢٩- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، (١٩٩٦) ص ص . ١٣٠-١٣٢

30- Linder, S.B. (1967), **Trade and trade for Development,** Pall Mall Press, London , PP. 123-125.

٣١- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (١٩٩٨) ، ص .١٨.

٣٢- د.سعيد النجـــار ، (١٩٩٧) ، **تجديد النظام الاقتصـــادي والسياســـي فـــي مصر** ، الجزء الأول ، دار الشـــروق ، القاهرة ، ص . ٢٥

33- Sayegh, Y. (1993), Arab Economic Integration in the 1980's, **Arab Economic Journal** , Autumn 1993, P. 70.

٢١- د.سامي عفيفي حاتم ، (١٩٩١) ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الكتاب الثاني ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ص . ٣٩٣ .

22- Foroutan, F. (1993), Regional Integration in sub-saharan Africa: Past experience and future prospects , in J. De Mela and R. Panagariya, eds. **New dimension in regional integration,** combridge university, Press , London, P. 245.

23- De Mlo, J., A., Panagariya and D., Rodrik, (1993), The New regionalism : a country. Perspective, in J. De Melo and R.Panagriya, eds, **New dimensions in regional integration,** combridge university Press, London, P.175.

24- Bhagwati, J. (1993), Regionalism and Multi literalism an cover view, in J. De Melo and A. Panagariya, eds., **New dimensions in regional Integration**, combridge university Press, P.28.

٢٥- د.محمد محمود الأمام (١٩٩٣) ، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك** ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص.٢٤٩

٢٦- **جامعة الدول العربية** ، (١٩٨٢) ، الأمانة العامة ، نحو عمل عربي مشترك ، الورقة الرئيسية ، وثائق قمة عمان ، ص ٦٩ .

٣٤- تم حساب تلك النسب من **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (١٩٩٨) ، ملحق (٢/٣) ص . ٢١٥

٣٥- د.محمد إبراهيم منصور (١٩٩٥) ، التنمية العربية وتحديات النظام الشرق أوسطي ، مرجع سابق ذكره ، ص . ٢٢

٣٦- تم حساب تلك النسب من **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، (١٩٩٨) ، ملحق ٢/٣ ص ٢١٥ .

37- Foroutan, F (1993), Regional integration in Sub-Saharan Africa: Past experience and Future Prospects, Op. Cit., P. 259.

٣٨- د.محمد محمود الأمام (١٩٩٣) ، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك** ، مرجع سابق ذكره ص ٢٤٥ .

٣٩- د.سليمان المنذري (١٩٩٩) ، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ص . ١٠٥

٤٠- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (١٩٩٨) ، ص . ١٧٤ .